بسم الله الرحمن الرحيم

(اسميناها موسوعة غينيس الاسئلة الوزارية والاجوبة النموذجية)

اعزائي طلبة السادس الادبي كما عودناكم على ملازمنا التي احدث تغير نوعي وجذري في مجال الاقتصاد وعدت الاولى في من نوعها في العراق وكما عودناكم على ما هو جديد اضع بين ايديكم الاسئلة الوزارية لمادة الاقتصاد واجوبتها كما وردت من اللجنة الدائمة في وزارة التربية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٥ بجميع الادوار .. مع بيان اسئلة كل فصل من خلال الوان معتمدة لتسهيل حساب اهمية كل فصل في الاسئلة الوزارية فيها وكما يلي التلوين :-

- اسئلة الفصل الاول
- اسئلة الفصل الثاني
- اسئلة الفصل الثالث
- اسئلة الفصل الرابع
- اسئلة الفصل الخامس
- كل الاسئلة المحذوفة من المنهج لكنها ذكرت في الاسئلة
- عناوين التعاريف
- عناوين التعاريف

لكم مني كامل التوفيق والنجاح طلبتنا الاعزاء ولا تنسونا بالدعاء لقد سهرنا الليل من اجل اتمام هذا العمل لوجه الله تعالى واهداء للعراق الجريح بكم يا ابناءنا تبنا الاوطان فانتم اللبنة الاولى ومسؤولية العراق بأعناقكم .....

٢٠١٧-٤-٢٣

الدكتور مسلم الخويلدي

الدور الاول -٢٠٠٦

ملاحظة:- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة)

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- سعر الخصم :- وهو السعر الذي يتقاضاه المصرف المركزي من اعادة خصم الاوراق التجارية التي بحوزة المصارف التجارية ويمثل كذلك سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض و السلف لقاء السندات الحكومية المقدمة الى المصارف و الدوائر الحكومية و شبه الحكومية .

٢- الدومين التجاري والصناعي :- ويقصد به المشرعات التجارية و الصناعية التي تملكها الدولة و يمثل الايراد التي تحصل عليه الدولة من بيع منتجات و خدمات هذه المشرعات مثل مشروعات النقل بالسكك و الكهرباء و الغاز و غيرها .

٣- نظرية الميزة المطلقة :- وهي النظرية التي نادى بها ادم سمث مؤسس المدرسة الكلاسيكية وتقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل وطبقا لها فأن اساس التجارة بين الدول هو الميزة المطلقة .

٤- الكات :- حذف

٥- الفجوة الانكماشية :- هي الفرق بين حجم الدخل القومي و بين الانفاق الكلي .

٦- البطالة المقنعة :- هي تبديد جهود جانب يعتد بها من القوى العاملة في اعمال قليلة الانتاجية ، يستأثر القطاع الزراعي بالقسم الاعظم منها اذ تبدو فيه هذه الظاهرة في اوضح صورها ويتخذ هذا النوع من البطالة في المدن صور الخدمة المنزلية و الباعة المتجولين و الحمالين وسواهم .

٧- حساب الخدمات :- وهو احد اقسام الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتسجل فيه قيم الخدمات فقط ويطلق على الخدمات المسجلة فيه مصطلح الصادرات و الاستيرادات غير المنظورة . و الصادرات من الخدمات (غير المنظورة) تشمل جميع الخدمات التي يؤديها المقيمون الى الاجانب . اما الاستيرادات من الخدمات تشمل جميع الخدمات التي يقدمها الاجانب للمقيمين كخدمات السياحة و النقل و التأمين و غيرها .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- قطاع الانتاج يؤدي دورين في العملية الانتاجية .

ج/ لانهم يقومون بإنتاج السلع و الخدمات و بيعها ، و تشغيل عوامل الانتاج.

٢- لجوء الدول الى الاصدار النقدي الجديد .

ج/ بسبب الحروب و الازمات الاقتصادية .

٣- تتسم البلاد المتخلفة بتخلف طرائق الانتاج .

ج/ لأنها تعتمد على الاساليب البدائية للإنتاج .

٤- تتعرض التجارة الخارجية للمخاطر النقدية التي ليس لها مثيل في التجارة الداخلية .

ج/ يتم تسوية المبادلات الخارجية بعدة عملات فهي تحتاج الى الصرف الخارجي وبسبب احتمال تغير سعر الصرف او ايقاف حرية التحويل بين العملتين يجل هذا التجارة الخارجية عرضة للمخاطر النقدية التي لا تتعرض لها التجارة الداخلية ما دامت تسود في البلد عملة واحدة يتم بها تسوية مبادلاتها .

٥- تسعى السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ج/ لأنه ضروري الى :-

أ- ترويج الادخار و الاستثمار.

ب- تخصيص الموارد بشكل كفوء .

ت- توازن ميزان المدفوعات و المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية .

ث- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

ج- تحسين توزيع الدخل .

٦- قدرة الدول النامية على الافادة من موارد صندوق النقد الدولي محدودة للغاية .

ج/ بسبب الشروط و الضوابط التي يضعها الصندوق امام استخدام موارده من جهة و لان حجم الائتمان الذي يمنحه الصندوق الى اعضائه مرتبط بمقدار حصة الدولة العضو برأسمال الصندوق و مساهمة الدول النامية في رأسماله محدودة.

٧- تخفيض حدة التضخم و الحد من اثاره الاقتصادية لابد من خفض الانفاق الحكومي .

ج/ لان خفض الانفاق الحكومي يعمل على خفض الميل للاستهلاك ومن ثم خفض الانفاق الاستهلاكي وهو ما يعمني خفض الطلب الكلي وهو ما يؤدي الى تخفيض حدة التضخم .

س٣) املأ الفراغات بما يناسبها :-

١- تخطيط التنمية ينبغي ان يقوم على شرطين اساسيين هما : تعبئة اكبر قدر من الموارد لاغراض الاستثمار و ثانيهما توجيه هذه الموارد الى المجالات التي تحقق اعلى معدل نمو للطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي .

٢- من المنظمات الاقليمية التي قامت في الدول العربية لتعزيز بناء التكامل الاقتصادي العربي كونه الطريق الجماعي لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة هي :- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي و صندوق النقد العربي .

٣- القروض التي تفرض على حرية تدفق التجارة الخارجية هي :فرض التعريفة الكمركية أو تحديد حصص الاستيراد او التصدير أو القيام بأغراض السوق .

٤- الميل الحدي للاستهلاك يمثل نسبة ثابتة خلال الفترة قصيرة التي لا تزيد عن سنة ولكنه عرضة للتغير خلال الفترة الطويلة .

٥- قامت المنظمات الاقتصادية على اساس اقليمي من عام ١٩٥٧م.

س٤) أ- وضح غلاقة علم المالية العامة بالعلوم السياسية .

ج/ ان العلاقة بينهما قوية لان النظام المالي للدولة يرتبط بنظامها السياسي . فالأوضاع السياسية للدولة لها اثارها في المالية ذلك ان اهداف النفقات العامة و الايرادات العامة تختلف باختلاف نظامها السياسي حسب ما اذا كانت الدولة ذات نظام اداري مركزي او لا مركزي . كما ان للظروف المالية تأثير هام في الاوضاع السياسية فكم من بلد فقد استقلاله و تعرض للقلاقل و الثورات بسبب ارتباك ماليته العامة . يضاف الى ذلك ان وضع ميزانية الدولة يعد عملا سياسيا لان الحكومة تترجم سياستها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها في الميزانية اذ يتضح منها ان كانت الدولة تميل الى الاقلال من التفاوت في توزيع الدخول و الثورات او الى زيادة التسليح او الاقلال منه.

ب- كيف يتم معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عند اصحاب الفكر الحديث .

١- **اللجوء الى سياسية تغيير الانفاق العام** من خلال السياسة المالية و النقدية . فالسياسة المالية تشير الى خفض الضرائب وزيادة الانفاق يؤدي هذا الى زيادة الاستيرادات لزيادة الانتاج والدخل و الطلب الكلي ، وعند زيادة الضرائب وخفض الانفاق الكلي يؤدي هذا الى خفض الاستيرادات لأنه يؤدي الى خفض الانتاج و الدخل و الطلب الكلي . اما بالنسبة للسياسة النقدية فعند زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الاستثمار و الدخل وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات و العكس بالعكس .

٢- **سياسة تغيير سعر الصرف** (تخفيضه او رفعه) فعند خفض سعر الصرف تنخفض الاستيرادات لان ذلك يجعل السلع الاجنبية اغلى من السلع المحلية فيتحول الانفاق من السلع الاجنبية الى السلع المحلية . اما اذا رفع سعر الصرف تزداد الاستيرادات ذلك يجعل السلع الاجنبية ارخص نسبيا من المحلية فيتحول الانفاق من السلع المحلية الى الاجنبية فيزداد استيرادها .

٣- **اتباع سياسة الرقابة المباشرة** و التي تتألف من التعريفة الكمركية و نظام الحصص و القيود الاخرى على حركة السلع ورؤوس الاموال . فعند فرض تعريفة كمركية عالية على سلعة اجنبية يقلل استيرادها و بالتالي يصحح الخلل في ميزان المدفوعات .

س٥) أ- ميز بين واحد مما يلي :-

١- التخطيط و البرمجة .

ج/ البرمجة :- مجموعة الاجراءات و القرارات المتكاملة و المتناسقة الموضوعة لإيجاد حل لمشكلة يعاني منها المجتمع مثل التضخم ، او لأعمار منطقة معينة او لتطوير قطاع معين . وينتهي البرنامج بتحقيق الهدف الذي وضع من اجله .

التخطيط :- فيمتاز بالشمولية لقطاعات المجتمع كافة و لمختلف المناطق و الانشطة الاقتصادية و يمتاز بالاستمرار و التجديد أي وضع خطة او مجموعة خطط متتالية .

٢- المالية العامة و المالية الخاصة .

المالية الخاصة :- يقصد بها مالية الافراد و المشروعات الفردية و الشركات بأنواعها . وخصائصها هي :

أ- يتعرف الفرد على ايراده اولاً ومن ثم ينفق في حدوده .
ب- قدرة الفرد على زيادة ايراداته محدودة .
ت- يتبع الفرد في انفاقه معياراً ذاتيا للمنفعة الشخصية .
ث- يضطلع الفرد بمشروعات الهدف منها تحقيق الربح .
ج- ينفق الفرد في شؤون ذات نتائج عاجلة و ملموسة .

المالية العامة :- ويقصد بها مالية السلطة العامة او مالية القطاع الحكومي . وخصائصها هي :-

أ- الدولة تقرر اوجه الانفاق اولاٍ ثم تقوم بتهيئة الاموال اللازمة لتغطيتها .
ب- للدولة وسائل فاعلة في تدبير شؤونها المالية .
ت- تسعى الدولة تحقيق المنفعة العامة .
ث- يكون الربح رائداً لتصرفاتها .
ج- كثيراً ما تقوم الدولة بالإنفاق على مشروعات يعد عائدها مؤكدا بعد مدة طويلة من الزمن لاعتبارات اجتماعية و ثقافية .

ب- يمر تنظيم الميزانية بمراحل متعددة . ابحث في كيفية اعدادها و تصديقها .

ج/ مرحلة الاعداد :- يبدأ اعداد الميزانية الجديدة قبل مدة تتراوح بين ٣-٦ اشهر . تقوم وزارة المالية بالطلب من الوزارات كافة تقديم مشروعاتها المزمع تنفيذها في السنة القادمة بعد استطلاع اراء وحداتها الادارية ومن المعروف ان تهيئة هذه المشروعات تتم من قبل الموظفين في هذه الوحدات بدءاً من القرية و انتهاءاً بأعلى وحدة ادارية في المحافظة محددين نوعية الخدمات المراد اشباعها و تمر هذه بقنوات عديدة تصفى من خلالها لتكون مهيأ شكل نهائي في وزارة المالية بوصفها الوزارة المعنية بإيجاد التناسق و

التكامل و الترابط في المشروعات المختلفة التي تقترحها الجهات المختلفة بحيث يؤدي تنفيذها المتناسق الى افضل النتائج .

مرحلة التصديق :- بعد ان تتم مناقشة الميزانية العامة للدولة من خلال فحص ايراداتها من حيث فرض الضرائب و فحص النفقات العامة واعتمادها من قبل السلطة التشريعية ، يصدر قانون يعرف بقانون الميزانية اذ تصبح الميزانية قانوناً واجب التطبيق تلتزم به السلطة التنفيذية و بدون ذلك لا يحق للسلطة التنفيذية القيام بالأنفاق او فرض الضرائب .

س٦) أ- **ما هي التقلبات الاقتصادية ؟ وهل هناك مراحل تمربها ؟ وما هي صفة كل مرحلة ؟ اذكرها . ووضح اجابتك بالرسم.**

ج/ التقنيات الاقتصادية :- هي الاوضاع المتباينة (انتعاش ، رواج ، انكماش ، كساد)التي يمر بها النشاط الاقتصادي خلال مدة متعاقبة وهي انواع الموسمية و العرضية و المزمنة و الدورية .

مراحلها :-

١- **مرحلة الانتعاش : وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء .**

٢- **مرحلة الرواج : تتميز بـ :**

أ-ارتفاع مستوى الانتاج .

ب-ارتفاع مستوى الاستخدام .

ت- نمو التجارة .

ث-ارتفاع مستوى الدخل .

٣- **مرحلة الانكماش : حيث تبدأ مراحل الازمة بالظهور ، تتميز بـ :**

أ- تدني مستوى الانتاج .

ب- ظهور البطالة .

ت- هبوط مستوى الاسعار.

ث- تدني مستوى الدخل .

٤- **مرحلة الكساد : التي تتصف بـ :**

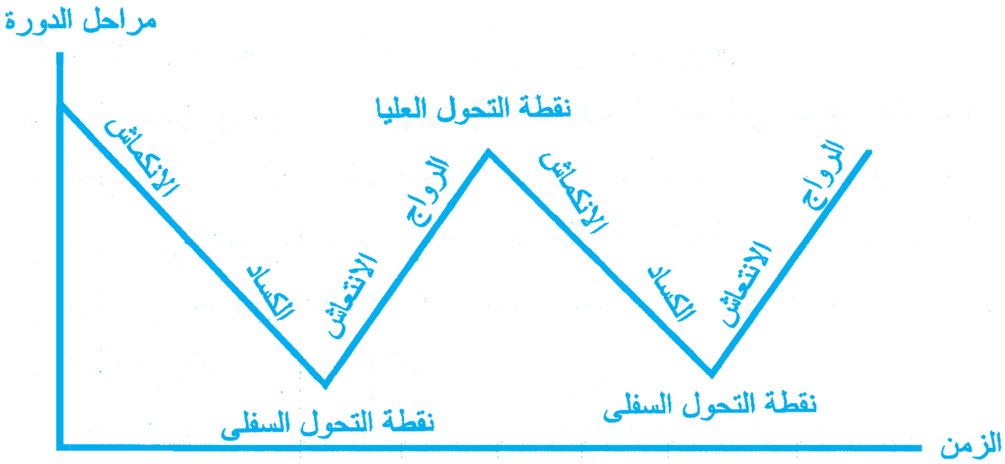
أ- الانخفاض الشديد في الانتاج و الدخل .

ب- ارتفاع معدلات البطالة .

ت- كساد التجارة .

ث- الانخفاض الشديد في الاسعار

مراحل الدورة الاقتصادية



ب- اذكر بنقاط متطلبات السياسة الزراعية التي تعمل لرفع المستوى المعاشي و تحقيق الرفاهية للعاملين بها:

١- ان تكون صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام و ان يكون لها منهج عملي تشرف على تطبيقه .

٢- ان يكون لها اهداف معينة تروم تحقيقها وتتمثل في اماني ورغبات غالبية الشعب .

٣- تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل لتحقيق الاهداف بأقل جهد و كلفة .

٤- عند اختيار الوسائل لتحقيق الاهداف يجب ان يؤخذ بالاعتبار الظروف المحلية .

ج- ما هي الاسس التي بني عليها التعاون الاقتصادي الدولي في فترة الخمسينات من القرن الماضي ؟

١- ان التعاون الدولي يستهدف ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية التي تهدد مخاطرها المجتمع الدولي .

٢- ان التعاون المثمر يتطلب ايجاد قواعد و أطر تنظيمية يلتزم الجميع بمراعاتها و التقيد بها .

٣- لكي يأخذ التعاون طريقه في حل المشاكل الاقتصادية فأنه يقتضي قيام منظمات دائمية .

وبناءأ على ذلك فقد تمخض التعاون الاقتصادي قيام عدد من المنظمات الدولية و الاقليمية في مختلف المجالات .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الثاني ٢٠٠٦

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط (لكل سؤال ٢٠ درجة).

س١) عرف خمساً مما يلي :-

١- العجز المؤقت للميزانية :- وهو الذي ينشأ عن زيادة النفقات على الايرادات بسبب عدم توفر التطابق الزمني بينهما خلال السنة المالية ، وتتم معالجة هذه الحالة بأن تقوم الدولة باصدار حوالات الخزينة الاعتيادية التي مدتها ثلاثة اشهر او اكثر ولا تزيد عن سنة اذ يتم تسديدها خلال السنة المالية نفسها (قروض قصيرة الاجل) و يطلق علية العجز النقدي .

٢- الاوبك :- من المنظمات الاقتصادية الدولية تأسست في بغداد عام ١٩٦٠ م و تضم في عضويتها مجموعة من الدول المصدرة للنفط لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية و العمل على وضع سياسة نفطية موحدة تكفل لها مصالحها وتحمي ثرواتها من الاستغلال و التلاعب .

٣- عمليات السوق المفتوحة :- ويقصد بها قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية عن طريق قيامه بعمليات بيع و شراء الاوراق المالية الحكومية و غيرها بهدف التأثير في كلفة الائتمان و حجم العرض الكلي للنقود بما يتفق و مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه .

٤- التغيير البنياني :- حصول تغير كمي ونوعي يتمثل في ارتفاع مستوى الدخل الفردي الحقيقي ، وتغير في نسبة الناتج القومي الى رأس المال ، ونسبة عدد العاملين الى عدد السكان ، ونسبة عدد العاملين في غير الزراعة الى عدد الاشخاص العاملين ...... الخ .

٥- التعويم :- تعبير شاع استعماله في الوقت الحاضر ، ويقصد به ترك سعر العملة يتحدد في السوق لقوى العرض و الطلب دون ان يخضع لقاعدة معينة .

٦- دخل الفرد :- هو المكافأة النقدية او العينية (او هما معاً) التي يحصل عليها الفرد نظير مشاركته الذهنية او الجسمية في العملية الانتاجية ، وحسابياً = $\frac{\text{الدخل القومي الصافي}}{\text{عدد السكان}}$.

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- تمارس الضرائب اثاراً انكماشية في الانتاج .

ج/ لان الضرائب تمارس تأثيرها المباشر على الانتاج من خلال تأثيرها في الميل للاستثمار لانها تؤدي الى انخفاض ارباح المنتجين و انخفاض الادخار و الانتاج ، كما تمارس الضرائب تأثيرها غير المباشر على الانتاج من خلال تأثيرها في الاستهلاك فارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية من جراء الضرائب يخفض من استهلاكها مما يؤدي الى اثار انكماشية في انتاجها .

٢- تضخم الطلب سبب رئيسي لحدوث ظاهرة التضخم .

ج/ لان تضخم الطلب ينشأ عن زيادة حجم الانفاق على الاستهلاك زيادة شاملة تفوق القدرة على انتاج السلع و الخدمات مما يؤدي الى الارتفاع في الاسعار بصورة مستمرة بشكل يقود الى ظاهرة التضخم .

٣- ان تطوير النظام المالي كونه هدفاً للسياسة النقدية يعد في غاية الاهمية .

ج/ لأنه يمكن للسياسة النقدية من العمل **من خلاله وانه يقوم بتعبئة الموارد النقدية و استخدامها في** انتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع .

٤- التساوي الحسابي بين الجانب الدائن و المدين في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى اقتصادي

ج/ لان التساوي الحسابي متحقق دائماً سواء كان المركز الاقتصادي الخارجي للبلد سيئاً ام حسناً .

٥- تستقطب ظاهرة التخلف وما تثيره من قضايا اساسية اهتمام رجال الاقتصاد .

ج/ لان مشكلة التخلف تخص نحو ثلثي سكان العالم ، اذ يعيش هؤلاء السكان في مستويات منخفضة من المعيشة و يسودهم سوء التغذية و انخفاض المستوى الصحي .

٦- قيام بعض المنظمات الدولية و الاقليمية في انحاء مختلفة من العالم خلال المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية .

أ- لتجسيد التعاون الدولي في مختلف الميادين الاقتصادية الدولية .

ب- للتضامن في حل المشكلات الاقتصادية .

ت- للتعبير عن ان العمل المشترك اكثر قدرة في مواجهة الصعاب .

ث- تحقيق بعض الاغراض الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية منها :-

١- اعادة بناء الجهاز الانتاجي .

٢- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي .

٣- توفير مستلزمات النهوض الاقتصادي .

س٣) املأ الفراغات الاتية بما يناسبها :

١- يتم اصدار القروض العامة بالطرق الثلاث وهي الاكتتاب العام و الاكتتاب المصرفي و الاصدار في الاسواق المالية (البورصة) .

٢- بعد ان تطور المجتمع الانساني و اخذ الافراد يتخصصون في انتاج سلع معينة حصل لديهم شيئان ، الاول : فيض في السلع التي تخصصوا في انتاجها ، والثاني : انهم اصبحوا بحاجة الى سلع اخرى .

٣- الاسس التي يعتمدها البنك الدولي للتعمير و التنمية في منح القروض للدول الاعضاء هي قدرة البلد على تسديد قروضه و اهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية و استجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع من اولويات خطط التنمية لذلك البلد .

٤- كانت اول خطة لتطوير الاقتصاد العراقي وضعت عام ١٩٢٧ م تلتها عدة خطط خلال المدة ١٩٢٧-١٩٥٠ م الا انه لم يكن التخطيط خلال هذه المدة ذا نتائج طيبة بسبب ضالة رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ الخطط و ظهور عوائق التنمية كالمشكلات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية .

س٤) أ – ما هي الوسائل التي تستخدمها الدول في سياستها التجارية للحد من تدفق السلع الدولية اليها

١- استخدام التعريفات الكمركية وعدم تشجيع الصادرات .

٢- استخدام نظام الحصص (القيود الكمية) .

٣- سياسة التحويل الخارجي .

٤- سياسة المساعدات الخارجية .

٥- السياسات الخاصة بالقروض الخارجية و الاستثمار الاجنبي .

ب- ميز لواحدة ما يلي :-

١- الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية و التجارة (الكات) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الانكتاد) .

منظمة الكات :

ا- نشأت عن مؤتمر هافانا عام ١٩٤٦ م ، وهي منظمة دولية تمارس نشاطها في ميدان التجارة الدولية و تسهيل تبادل السلع و البضائع بين الدول الاعضاء عن طريق خفض التعريفات الكمركية ورفع القيود الكمية ، وهي غير مرتبطة بالامم المتحدة .

ب-أنشت الكات لخدمة مصالح الدول الصناعية المتقدمة فهي تهدف الى تنمية وتطوير العلاقات التجارية لهذه الدول عن طريق تحرير التجارة من القيود .

ج-استثنت الكات السلع الزراعية من تطبيق قواعدها ، أي انها اغفلت مصالح الدول النامية رغم محاولاتها زيادة حجم صادرات الدول النامية الا ان محاولاتها ظلت دون تنفيذ .

منظمة الانكتاد :

أ-انشئت عن مؤتمر التجارة و التنمية المنعقد في جنيف عام ١٩٤٦م وهي منظمة دولية تعمل في ميدان التجارة الدولية و التنمية وترتبط بالجمعية العمومية للامم المتحدة .

ب-اكدت الانكتاد في اهدافها علي تسهيل التجارة الدولية و دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية

ج-اكدت الانكتاد في توصياتها علي تيسير التبادل التجاري في المنتجات الاولية وتسهيل تجارة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة المنتجة في البلدان النامية ، أي انها اهتمت بمصالح الدول النامية .

٢- **الرقابة الحسابية و الرقابة الاقتصادية .**

الرقابة الحسابية :- ويقصد بها الرقابة التقليدية التي تهدف الى مراجعة المتحصل من الايرادات العامة و المصروف من الانفاق العام عن طرق اتباع اساليب علم المحاسبة و المراجعة للتثبت من صحة التصرفات المالية و سلامة القيود الحسابية الخاصة بالتحصيل و الصرف .

الرقابة الاقتصادية :- و تهدف الى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من اعمال و برامج و مشروعات وتكلفة وما قد صاحب التنفيذ من اسراف و التأكد من كفاءة السلطة المشرفة على التنفيذ و حسن سير العمل و تنفيذه في المواعيد المقررة و مدى تحقيق النتائج المستهدفة . وقد توسعت الدول في الرقابة حالياً لتوسع تدخلها في الحياة الاقتصادية .

س°) احسب الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة . ثم ادعم جوابك بمثال حسابي .

١- نحصر جميع السلع و الخدمات المنتجة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (السلعية التوزيعية ، الخدمات) .

٢- نستخرج قيمة الانتاج الكلي بضرب الكميات المنتجة x اسعارها في السوق .

٣- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج (المستخدمات) .

٤- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي نحصل على القيمة المضافة في كل قطاع .

٥- نجمع القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

مثال :- لو فرضنا ان في قطاع الصناعة مشروعا ينتج الحديد و الصلب .

أ- نحصر انتاج هذا المشروع و لتكن كمية انتاجه عام ١٩٨٠ هي (١٠٠٠ طن) .

ب- لو فرضنا ان سعر الطن الواحد في ذلك العام هو (٢٠٠٠ دينار) اذن :-

قيمة الانتاج الكلي = ١٠٠٠ طن X ٢٠٠٠ دينار= ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار قيمة الانتاج الكلي للمشروع

ج-نجمع قيمة مستلزمات الانتاج للمشروع وكما يلي :-

دينار	البيان
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الحديد الخام المستخدم .
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الوقود المستخدم .
٣٠٠,٠٠٠	مستلزمات انتاج متخلفة .
١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج

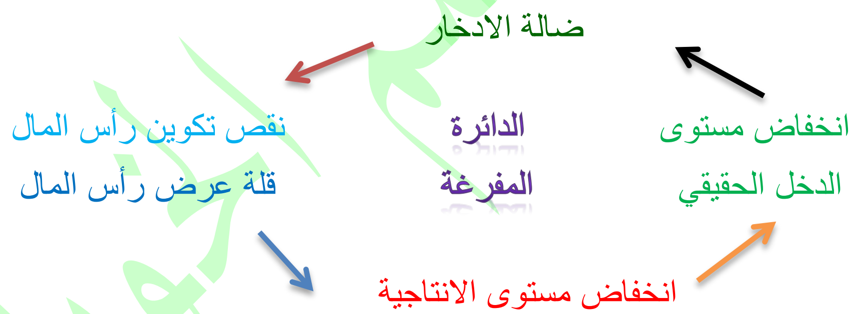
د- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي لنحصل على القيمة المضافة للمشروع .

	دينار	البيان
	٢,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الانتاج الكلي
-	١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج
	٥٠٠,٠٠٠	القيمة المضافة للمشروع

هـ - بنفس الطريقة نستخرج القيمة المضافة لكل القطاعات ونجمعها نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

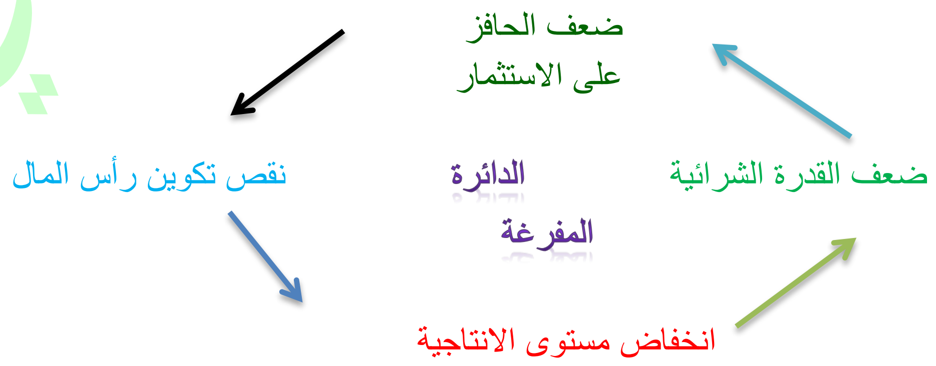
ب-فسر القوى الدائرية التي تعترض تكوين رأس او تنقصه من جانبي العرض و الطلب في البلدان المتخلفة ، ادعم جوابك برسم.

١- قلة عرض رأس المال يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية وهذا يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيق و الذي يؤدي بدوره الى ضالة الادخال ، وبالتالي الى نقص تكوين رأس المال ، هذا يمثل جانب العرض . من جانب العرض :-



٢- ضعف القدرة الشرائية للسكان يؤدي الى ضعف الحافز على الاستثمار وان هذا يؤدي الى نقص تكوين رأس المال وهذا يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية ، وهذا يمثل جانب الطلب .

من جانب الطلب.



س٦:

أ)ناقش : تؤدي التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دوراً هاماً بجانبيها الصادرات والاستيرادات

ج/ ان الصادرات العراقية شهدت تطوراً في حجمها وهيكلها نتيجة القطاع النفطي فقيمة الصادرات النفطية تراوحت ما بين ٩٧% ـ ٩٩% من مجموع قيمة الصادرات بينما الصادرات غير النفطية (كالتمور والحبوب والصوف والجلود والاسمدة والاسمنت) فأنها تشكل نسبة ١% ـ ٣% من مجموع قيمة الصادرات . وبهذا فأن القطاع النفطي يعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي في البلد . أما الاستيرادات فقد تطورت تطوراً كبيراً في حجمها وهيكلها لأنها تتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق . وأن الاستيرادات العراقية تتكون من السلع الاستهلاكية ومن مستلزمات الانتاج الصناعي ومن السلع الرأسمالية للتنمية .

ب) طابق بين العبارات ذات الارقام بما يناسبها من العبارات ذات الحروف .

١- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية . — أ- ميزان المدفوعات
٢- عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلاد النامية . — ب- السياسة السعرية
٣- سياسة تغيير سعر الصرف . — ج- التنمية الاقتصادية
٤- حرية تبادل البضائع والخدمات . — د- سياسة الحماية التجارية
٥- العمل على رفع مستوى الانتاجية للموارد الاقتصادية . — هـ -اتفاقية الوحدة الاقتصادية
٦- الارقام القياسية .

ج١- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية — د- سياسة الحماية التجارية
٢-عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلاد النامية — ج- التنمية الاقتصادية
٣- سياسة تغيير سعر الصرف — أ- ميزان المدفوعات
٤- حرية تبادل البضائع والخدمات — هـ -اتفاقية الوحدة الاقتصادية
٥-العمل على رفع مستوى الانتاجية للموارد الاقتصادية — ب- السياسة السعرية

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥- ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

الدور الاول -٢٠٠٧

ملاحظة :أجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة)

س١/ عرف خمساً مما يأتي :

١- رأس المال الاجتماعي : وهو نوع من انواع رأس المال يسهم في عمليات الانتاج بشكل غير مباشر ويعتبر ضرورياً للمشروعات الانتاجية مثل الطرق والجسور والموانئ والخزانات والسدود والمدارس والمعاهد والمستشفيات وسواها .

٢- سنة الأساس: هي سنة يحددها الاقتصاديون تتمتع اسعارها بشيء من الثبات والاستقرار النسبي وتعد أسعارها قياسية أي تقاس اسعار السنوات الاخرى على اساسها.

٣- التكامل الاقتصادي : مرحلة متطورة من مراحل التعاون الاقتصادي الدولي يأخذ صيغة الأسواق المشتركة ويعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية في شتى الميادين ويصل الى مستوى الاندماج في وحدة اقتصادية ويقوم بين الدول ذات النظم الاقتصادية المتشابهة أو ذات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتماثلة.

٤- السياسة الاقتصادية : مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي لتحسين الاحوال والظروف التي يعيش فيها المجتمع وتتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة طبعاً لطبيعة النظام ومرحلة التطور التي وصل اليها .

٥- سعر الصرف : هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة أو بعملات أخرى وهو مجرد سعر ، سعر عملة بوحدات من عملة أخرى .

٦- الهيئات العامة : هي الوحدات الادارية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وتباشر في نطاق جزء من الدولة اشباع حاجات كثيرة في صورة خدمات كالخدمة الصحية والتعليم والنقل وسواها.

س٢) علل خمساً مما يأتي :-

١-يستطيع المصرف المركزي ان يؤثر في الائتمان و بالتالي في حجمه .

ج/ لان المصرف المركزي يغير سياسة سعر الخصم بالشكل الذي يتناسب مع رغبته في منح الائتمان عن طريق تغيير سعر الفائدة التي تقرض بها المصارف التجارية يستطيع المصرف المركزي ان يؤثر في كلفة و حجم الائتمان .

٢-ان الاقتصاد الذي يعاني من الانكماش يعيش وضعا غير متوازن .

ج/ وذلك يتمثل في تعطيل جزء من عناصر الانتاج و جزء من الطاقة الانتاجية لان الانفاق الكلي يكون دون مستوى الدخل القومي .

٣-بإمكان أي بلد ان يحصل على أي نوع من العملة الاجنبية عن طريق تصدير الذهب .

ج/ لان الذهب وسيلة دفع مقبولاً عالمياً .

٤-تؤدي اعانات التصدير الى تحسين الميزان التجاري .

ج/ لأنها تؤدي الى تحسين و تشجيع انتاج السلع الموجهة للتصدير فتؤدي الى تحسين الميزان التجاري .

٥-اقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية اقامة صندوق النقد العربي .

ج/ لتقديم التسهيلات الائتمانية ذات الاجال القصيرة و المتوسطة و بشروط اكثر يسراً ، اضافة الى تسوية المدفوعات بين البلدان التي تنضم اليه .

٦ -انشاء وزارة التخطيط في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز للعام ١٩٥٨ م .

ج/ لتلافي الانتقادات التي وجهت الى مجلس الاعمار واخذت بمبدأ الفصل بين التخطيط و التنفيذ .

س٣) املأ الفراغات لخمس مما يأتي :-

١- يكون الاقتصاد في حالة توازن عندما يكون الدخل القومي مساوياً الى مجموع الانفاق الاستهلاكي ومجموع الانفاق الاستثماري .

٢- المبادئ التي اعلنتها (الكات) لزيادة صادرات الدول النامية هي يجب على الدول المتقدمة الغاء القيود الكمية على صادرات الدول النامية و يجب على الدول الصناعية عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية اليها سواء كانت تعريفات كمركية ام قيوداً كمية بما في ذلك صادراتها من المواد الاولية .

٣- تهدف السياسة النقدية في البلدان النامية الى تحقيق هدفين هما تحقيق تنمية اقتصادية سريعة و متوازنة و تطوير نظام مالي على اسس سليمة .

٤- ان الاثر الهام الذي تمارسه القروض العامة في الاقتصاد يتوقف على مستوى الاقتصاد هل هو في حالة تشغيل كامل ام دون التشغيل الكامل و على طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه القروض هل هي نفقات استهلاكية ام استثمارية تساهم في تكوين رأس المال .

٥- تشكل دولة وحدة سياسية مستقلة لذا هناك اعتبارات معينة منها الامن القومي و الامن الاقتصادي التي تؤدي دوراً هاماً لاقي تحديد سياسة الدولة في التجارة الخارجية .

٦- ان تحقيق التنمية في الدول المتخلفة تتطلب تغييرات جوهرية في نظام التعليم تهدف الى خلق العقلية المنهجية العلمية و النقدية و خلق المهارات و القدرات التنظيمية التي تحتاجها التنمية .

س٤) أ- ميزبين :-

١- الدخل المكتسب و الدخل المتاح .

الدخل المكتسب :- هو المكافأة النقدية التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج قبل اخضاعها لاي نوع من انواع الاستقطاع .

الدخل المتاح :- هو الدخل القابل للتصرف ويساوي الدخل المكتسب مطروحا منه الضرائب المباشرة و الارباح غير الموزعة و تخصيصات الاندثار وهو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة .

٢- تضخم الطلب و تضخم التكلفة .

تضخم الطلب :- هو زيادة حجم الاستهلاك و الاستثمار زيادة شاملة تفوق قدرة الاقتصاد على انتاج السلع و الخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يقود الى ظاهرة التضخم وهو ما يسمى بتضخم الطلب وغالباً ما يسود في الدول النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيها .

تضخم التكلفة :- ويحصل عندما تأخذ الاجور النقدية (اجر العامل) مثلاً بالارتفاع وتسبب زيادة تكاليف الانتاج وهذه الزيادة في تكاليف الانتاج تسبب ارتفاعاً في الاسعار وظهور التضخم (تضخم التكلفة)

ب- اكتب بحثاً موجزاً عن ميزان المدفوعات العراقي .

ج/ ميزان المدفوعات العراقي :- هو سجل مختصر للعلاقات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين العراقيين (افراد ، شركات ، حكومة) مع الاجانب سواء كانوا (افراد او شركات او حكومات) لمدة سنة . و اهميته انه يعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للعراق ليساعده في رسم سياسته النقدية و المالية و التجارية

ومن ملاحظة ميزان المدفوعات العراقي:-

١- ان الميزان التجاري في صالح العراق .
٢- يعاني العراق من عجز في حساب الخدمات و التحويلات من طرف واحد.
٣- ان الحساب الجاري في صالح العراق لان الفائض في الميزان التجاري يغطي العجز في الخدمات و التحويلات من طرف واحد .
٤- هناك عجز في حساب رأس المال وحساب الذهب النقدي .
٥- وجود فقرة تدعى السهو و الخطأ ، هذه الفقرة هي اداة موازنة .

س٥) أ- اجب عن واحد فقط مما يأتي :-

١- لتعدد الميزانيات مأخذ وعيوب ، ما سبب ذلك ؟ عزز قولك بمثال .

ج/ يترتب على تعدد الميزانيات مأخذ عدة ، لان كثرتها قد يؤدي الى انعدام التناسق وضياع وحدة الهدف في السياسة المالية ، فمثلا قد تمر في البلاد اتجاهات انكماشية تستوجب على الميزانية الاعتيادية زيادة

نفقاتها حتى تتيح للاقتصاد القومي ان ينشط ، بينما يتجه الانفاق في الميزانيات الاخرى نحو الثبات او الانخفاض او التوقف لسبب او لاخر وعمل كهذا يزيد من حدة الاتجاهات الانكماشية .

٢- تفسر سرعة نمو السكان في البلدان النامية باختلال موازين مدفوعاتها . ناقش الحقيقة . معززاً جوابك بمثال .

ج/ يؤدي الانفجار السكاني في البلدان المتخلفة الى قصور مواردها من النقد الاجنبي من الوفاء باحتياجات الاستيراد من السلع الانتاجية اذ يوجه جانبا كبيرا من النقد الاجنبي الى استيراد السلع الغذائية و الاستهلاكية لسد حاجة السكان المتزايدة . كما ان زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية يقلل تصديرها مما يقلل عوائدها من النقد الاجنبي ، وكلا الحالتين يحدثان اختلالا في موازين المدفوعات رغم حاجة التنمية في هذه البلدان الى اقصى زيادة في النقد الاجنبي ووضعها في خدمة الانتاج . ويمكن ان تعد مصر خير مثال اذ ان التنمية يمكن ان تكون فيها ايسر لو لم يتكاثر السكان فيها بمعدلات مرتفعة مما يضعف الادخار وضياع جانب كبير من النقد الاجنبي في استيراد المواد الغذائية غير ان هناك بلداناً تفوق مواردها الطبيعية قدرة سكانها الحاليين على استغلالها كالسودان لذا فأن زيادة السكان هذا يساعد على زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة الدخل الفردي عند توفر الظروف الملائمة للتنمية .

ب-كيف يتم حساب الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة ؟

١- نحصر جميع السلع و الخدمات المنتجة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (السلعية ، التوزيعية ، الخدمات) .
٢- نستخرج قيمة الانتاج الكلي بضرب الكميات المنتجة X اسعارها في السوق .
٣- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج .
٤- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الناتج الكلي نحصل على القيمة المضافة في كل قطاع.
٥- نجمع القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

س٦) أ- ان التخصص الدولي يعود بشكل عام الى مجموعتين من العوامل ، وضحهما بالتفصيل .

ج/ اسباب التخصص هي :-

١- العوامل الطبيعية :- فالبلدان تختلف فيما بينها في مناخها و تربتها وثرواتها الطبيعية لذا تتخصص كل منها بالسلع التي تتلائم و ظروفها الطبيعية فالمناطق الاستوائية الحارة الممطرة تتخصص بزراعة البن و المناطق الباردة تتخصص بزراعة القمح وهكذا .

٢- العوامل المكتسبة :- تختلف البلدان بما هو متوفر لديها من عمال مدربين و رؤوس اموال انتاجية كالآلات و الادوات ومستلزمات الانتاج . فالدول التي تتمتع برصيد كبير من رؤوس الاموال

الانتاجية تتخصص في الصناعات الثقيلة بينما تتخصص التي لديها عمال ماهرين مهارة فائقة بالصناعات الدقيقة كالساعات مثلاً .

ب- اجب عن فرع واحد فقط :-

١- ما اهداف السوق الاوربية المشتركة ؟

ج/ أ- الغاء التعريفة الكمركية و الحصص و الحواجز التجارية الاخرى بين دول السوق .

ت- توحيد التعريفة الكمركية على السلع القادمة من خارج دول السوق .

ث- حرية انتقال العمل ورأس المال و اقامة المشاريع المشتركة .

ج- وضع سياسة زراعية مشتركة وسياسة نقل مشتركة .

ح- التوفيق و التنسيق بين السياسات النقدية و المالية و الاجتماعية .

٢- ما سعر الضريبة ؟؟ وما انواعه وضحها وبين ايهما يخدم الدولة . ولماذا ؟

ج/ سعر الضريبة :- نسبة من وعاء الضريبة وهذه النسبة اما ان تكون واحدة (ثابتة) بصرف النظر ع قيمة الوعاء فتكون الضريبة نسبية او تزيد بتزايد قيمة الوعاء فتكون الضريبة تصاعدية .

انواعها :

أ- الضريبة النسبية :- هي الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة أي يكون سعرها ثابتاً واحداً مهما كانت قيمة هذا الوعاء ، فاذا فرضت ضريبة على الدخل بسعر ١٠% يدفع الشخص الذي دخله ١٠٠٠ دينار مبلغ ١٠٠ دينار والذي دخله ١٠,٠٠٠ دينار يدفع مبلغ ١٠٠٠ دينار أي ١٠% ايضاً .

ب-الضريبة التصاعدية :- هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة الوعاء بحيث ترتفع النسبة كلما ارتفعت قيمة هذا الوعاء ، فالشخص الذي دخله ١٠٠٠ دينار يدفع ضريبة ١٠% و الذي دخله ٢٠٠٠ دينار يدفع ضريبة ١٥% والذي دخله ٣٠٠٠ دينار يدفع ضريبة ٢٠% وهكذا .

الضريبة التصاعدية تخدم الدولة اكثر من الضريبة النسبية ، وذلك لان حصيلتها تزداد بنسبة اكبر تزايد قيمة الوعاء .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ - ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الثاني ٢٠٠٧

ملاحظة : اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :

١- النفقات العامة :- هي المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص معنوي عام من اجل تحقيق النفع العام أي اشباع حاجة عامة .

٢- السياسة الزراعية :- هي الاجراءات التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير الرفاهية للمشتغلين بها عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمرار تحسينه .

٣- مضاعف الانفاق :- هو المعامل الذي يربط بين التغير في الانفاق و التغير في الدخل . فهو نسبة التغير في الدخل الى التغير في الانفاق .

٤- التخلف الاقتصادي :- ويعني عدم استغلال الموارد المائية المتوفرة استغلالاً كاملاً و منتجاً

٥- المذهب التجاري :- هو الاسم الذي اطلق على الافكار و السياسات الاقتصادية التي ظهرت خلالا المدة (١٥٠٠-١٨٠٠) تقريباً و التي تضمنت تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية و سياسية .

٦- الاتحاد الكمركي :- وهو مرحلة من مراحل تطور التعاون الاقتصادي الدولي يستهدف الغاء الرسوم الكمركية بين الدول الاعضاء مع الألتزام بتعريفة موحدة ازاء الدول خارج هذا التكتل .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- ان القروض التي يوفرها البك الدولي لا تغطي جميع تكاليف المشروع .

ج/ لأنها تقتصر على تمويل النفقات التي تدفعها الدولة العضو بالعملات الصعبة لاستيراد المعدات و الخبرة .

٢- اعتبرت الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/١٩٧٠ م اول محاولة للتخطيط الشامل في العراق .

ج/ لأنها نظرت الى الاقتصاد القومي ككل وحاولت تنظيم مجموع الاستثمارات العامة والخاصة و توزيعها على مختلف القطاعات لتحقيق اهداف القطاعات الانتاجية .

٣- تستفيد المصارف من بيعها سندات القرض في طريقة الاكتئاب المصرفي .

ج/ لان الدولة تبيع سندات القرض الى المصارف بسعر اقل من قيمتها الاسمية ثم تقوم المصارف ببيعها بأسعارها الاسمية و الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع يعد عمولة للمصارف

٤- ان محاسبي ميزان المدفوعات العراقي يلجأون الى التقدير احياناً لموازنة ميزان المدفوعات .

ج/ لانهم لا يحصلون على البيانات الكاملة عن كل عملية تتم مع الخارج فيلجأون للتقدير .

٥- الدخول الموزعة على عوامل الانتاج كمكافئات تساوي قيمة الناتج القومي الصافي لنفس السنة

ج/ لان الدخول الموزعة على عوامل الانتاج كمكافئات تساوي مجموع الدخل القومي والذي يساوي القيمة النقدية لكل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في نفس السنة .

س[٣]) املأ الفراغات لخمس مما يلي :-

١- يقصد من نظام التعريفة تقييد التجارة الخارجية بهدف حماية الصناعة الناشئة و تنويع الصناعة فالتخصص المفرط قد يتطلب الحماية لتنويع الصناعة .

٢- ان مسؤولية تنفيذ الميزانية يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها لذلك عليها ان تراعي عند التنفيذ اهداف المشروع و الحدود المالية .

٣- يتكون الانفاق الاستثماري من جزئين استثمار داخلي و استثمار خارجي .

٤- ان تخطيط التنمية ينبغي ان يقوم على امرين اساسيين اولهما تعبئة اكبر قدر من الموارد لاغراض الاستثمار وثانيهما توجيه هذه الموارد الى المجالات التي تحقق اعلى معدل لنمو الطاقة الانتاجية .

٥- يهدف التعاون الاقتصادي في ظل المنظمات الاقتصادية الاقليمية لتحقيق هدفين هما تحقيق التكامل الاقتصادي و التنسيق في السياسات الاقتصادية للاندماج في وحدة اقتصادية متميزة

٦- بعد ان تطور المجتمع الانساني وأخذ الافراد يتخصصون في انتاج سلع معينة حدث لهم شيئان الاول فيض في السلع التي تخصصوا في انتاجها و الثاني انهم اصبحوا بحاجة الى سلع اخرى .

س[٤]) اجب عن فرعين فقط :-

أ- ميز بين :-

١- الايرادات الجبرية و الايرادات غير الجبرية :-

الايرادات الجبرية :- وهي التي تحصل عليها الدولة بقوة القانون كالضرائب والقروض الاجبارية والغرامات الجنائية و التعويضات .

الايرادات غير الجبرية :- هي ايرادات المشروعات العامة التي لا تتمتع بسلطة احتكارية لرفع ثمن منتجاتها

٢- النفقات المنتجة و النفقات غير المنتجة :-

النفقات المنتجة:- وهي النفقات التي تجلب ايراداً مالياً مباشراً للدولة كنفقات سكك الحديد و الخطوط الجوية .

النفقات غير المنتجة :- وهي النفقات التي لا تجلب ايراداً مالياً للدولة كنفقات بناء السدود و الخزانات ونفقات انشاء وصيانة الطرق العامة . غير انها تكون منتجة وطريق غير مباشر في الاجل الطويل فهي لا تخلو من جدوى اقتصادية لانها تؤدي الى ازدهار الحياة الاقتصادية .

ب-ما هي القطاعات المكونة للدخل القومي ؟ وضحها بالتفصيل .

ج/ ١- القطاعات السلعية :- وتتكون من :-

أ- الزراعة و الغابات و الصيد .

ب- التعدين و المقالع و استخراج النفط .

ت- الصناعات التحويلية .

ث- الكهرباء و الماء و الغاز .

ج- التشييد و البناء

٢-القطاعات التوزيعية :- وتتكون من :-

أ- النقل و المواصلات و الخزن .

ب-البنوك و التأمين و العقارات .

ت-التجارة الداخلية و الخارجية .

٣- القطاعات الخدمية وتتكون من :-

أ- مجموع الخدمات العامة والاجتماعية .

ب- خدمات القطاع الخاص .

ت- حذف من المنهج .

س٥) أ- اجب عن واحد فقط :

عدد بنقاط اهداف التخطيط :-

١- زيادة الدخل الحقيقي للفرد .

١- زيادة مستوى استخدام قوة العمل .

٢- تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج.

٣- تطوير مهارات وخبرات الموارد البشرية .

٤- تقليل التفاوت في توزيع الدخول .

٥- توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك و الاستثمار.

٦- توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد .

٧- توزيع نطاق التعليم و رفع مستواه .

٨- تحسين الاوضاع الصحية وقائيا وعلاجيا

٩- تطوير وسائل الثقافة و المقومات الحضارية .

٢-ما هي توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الانكتاد) الخاصة بالدول النامية ؟

ج/ ١- رفع القيود امام صادرات البلدان النامية .

٢- تسيير التبادل التجاري في المنتجات الاولية

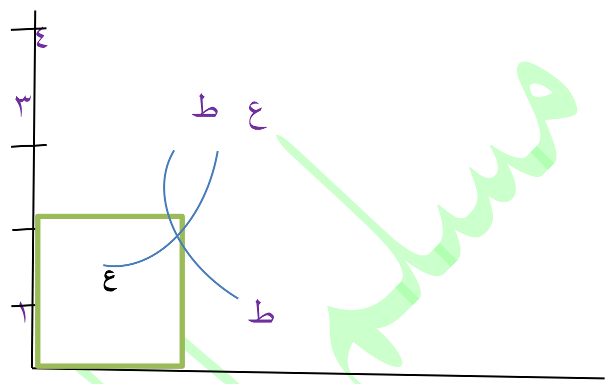
٣-تسهيل التجارة في السلع المصنوعة ونصف المصنوعة المنتجة في البلدان النامية

٤- تقديم المعونات الاقتصادية للبلدان النامية .

٥- معالجة مشكلة المديونية الخارجية .

ب-وضح بالرسم سعر الصرف المتغير (المرن) .

سعر صرف الجنيه بالدولار



الكميات المعروضة و المطلوبة من الجنيهات

ج/ ضمن هذا النظام (المرن) يتحدد سعر الصرف لأي عملة بعملة اخرى كسعر أي سلعة اخرى من خلال تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها . ولتوضيح ذلك لاحظ الشكل الذي يوضح كيف يتحدد سعر صرف الجنيه الاسترليني بالدولار ، فالمحور العمودي يبين سعر صرف الجنيه بالدولار ، و المحور الافقي يبين كمية الجنيهات المعروضة و المطلوبة ، ان الطلب على الجنيه وعرضه يتقاطعان عند النقطة (أ) و هي النقطة التي تحدد سعر التوازن والتي تتساوى عندها الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من الجنيهات .

فاذا كان سعر الصرف اعلى من (أ) فأن كمية الجنيهات المعروضة تكون اكثر من كمية الجنيهات المطلوبة فان سعر الصرف سينخفض باتجاه سعر التوازن (أ) ، اما اذا كان سعر الصرف ادنى من (أ) فان كمية الجنيهات المطلوبة تتجاوز كمية الجنيهات المعروضة وان سعر الصرف سوف يرتفع باتجاه سعر التوازن (أ) وهو ٢ دولار لكل جنيه في هذه الحالة .

س٦) أ- اجب عن واحد فقط مما يلي :-

١-وضح العلاقة بين المالية العامة و بين العلوم السياسية .

ج/ ان العلاقة بينهما قوية لان النظام المالي للدولة يرتبط بنظامها السياسي . فالأوضاع السياسية للدولة لها اثرها في المالية ذلك ان اهداف النفقات العامة و الايرادات العامة تختلف باختلاف نظامها السياسي حسب ما اذا كانت الدولة ذات نظام اداري مركزي او لا مركزي . كما ان للظروف المالية تأثير هام في الاوضاع السياسية فكم من بلد فقد استقلاله و تعرض للقلاقل و الثورات بسبب ارتباك ماليته العامة . يضاف الى ذلك ان وضع ميزانية الدولة يعد عملاً سياسيا لان الحكومة تترجم سياستها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها في الميزانية اذ يتضح منها ان كانت الدولة تميل الى الاقلال من التفاوت في توزيع الدخول و الثروات او الى زيادة التسليح او الاقلاق منه

٢-ما هي الاثار الاقتصادية التي يتركها الاصدار النقدي الجديد ؟

اثار الاصدار النقدي الجديد في البلدان المتقدمة (ذات التشغيل الكامل) هي :

أ- ظهور اثار تضخمية سيئة .

ب- الاضرار بميزان المدفوعات .

اما في الدول النامية فآثاره هي :ظهور اثار تضخمية سيئة ، وكما يلي :-

أ- ظهور اثار تضخمية سيئة في البلدان ذات التشغيل الكامل ذلك ان الاصدار النقدي يؤدي الى زيادة وسائل الدفع(كمية النقود) و بالتالي زيادة الطلب الكلي زيادة لا يستجيب لها العرض الكلي من هذه السلع لان البلد في حاله تشغيل كامل فتنصرف الزيادة في الطلب الى الاسعار فترفعها و انخفاض القوة الشرائية للنقود و حصول التضخم فيها .

اما بالنسبة للبلدان النامية فإنها لا تتمتع بجهاز انتاجي مرن و متقدم فان الزيادة في النقود ستنصرف الى زيادة الطلب الكلي دون الانتاج فترتفع الاسعار و تنخفض القوة الشرائية للنقود و حصول التضخم فيها .

ب- الاضرار بميزان المدفوعات : ذلك ان الاصدار النقدي يؤدي الى زيادة كمية النقود و زيادة الطلب الكلي و ترتفع الاسعار وهذا يؤدي الى ارتفاع نفقة الانتاج و يؤدي الى ارتفاع اثمان الصادرات و الى اعاقتها و الى انخفاض قيمة العملة في الخارج و بالتالي ارتفاع اثمان الاستيرادات و الاضرار بميزان المدفوعات .

ب- ناقش العبارة التالية معززاً اجابتك بمثال رقمي مع بيان طرق المعالجة .

(الانكماش حالة اختلال يتعرض لها النشاط الاقتصادي لأي بلد)

الانكماش :- يعني تخلف حجم الانفاق الكلي عن مستوى الدخل القومي ، فالاقتصاد يعيش وضعا غير متوازن يتمثل في تعطيل جزء من الطاقة و تعطيل جزء من عناصر الانتاج ، فلو فرضنا ان مجموع الدخل القومي هو ١٨٠ مليون وكان مجموع الانفاق هو ١٧٠ مليون . فهناك فرق يساوي ١٠ مليون يمثل الفجوة الانكماشية .

ويعالج الانكماش بالطرق التالية :-

١- التوسع في الانفاق الحكومي :- قيام الحكومة بالتوسع في الانفاق يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الانتاج مما يعمل على رفع الميل للاستهلاك و بالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي و بالتالي تضييق الفجوة الانكماشية او الغائها .

٢- خفض الضرائب :- ان خفض الضرائب يعني زيادة القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعني رفع الميل للاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي و بالتالي تضييق الفجوة الانكماشية او الغائها . وهي من اكثر الوسائل فاعلية في معالجة الانكماش .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الاول ٢٠٠٨

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط .(لكل سؤال ٢٠ درجة)

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- نسبة الاحتياطي القانوني :- ويقصد به الزام المصرف المركزي المصارف التجارية قانونا بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية و غير نقدية لديه ، و يستخدم المصرف المركزي هذه الوسيلة بوصفه سلطة نقدية للرقابة على مقدرة المصارف التجارية على التوسع او تقليل الائتمان .

٢- العبء الاقتصادي للاصدار النقدي الجديد :- وهي الاثار الاقتصادية الناجمة عن الاصدار النقدي الجديد ويمكن تلخيصها بـ :-

أ- ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ب- الاضرار بميزان المدفوعات .

ت- سوء توزيع الدخول و الثروات و الاضرار بذوي الدخول المنخفضة و الثابتة .

٣- دخل الفرد :- هو المكافاة النقدية او العينية (او هما معاً) التي يحصل عليها الفرد نظير مشاركته الذهنية او الجسمية في العملية الانتاجية .

$$\text{وحسابياً} = \frac{\text{الدخل القومي الصافي}}{\text{عدد السكان}}$$

٤- الانتاج الاولي :- ويقصد به انتاج المنتجات الاولية (سلع غذائية – صيد – غابات – خامات) و يستأثر بالقسم الاعظم من النشاط الاقتصادي و القوة العاملة في البدان النامية لأنه لا يتطلب سوى قدر قليل من رأس المال الحقيق و المهارات الفنية .

٥- المذهب التجاري :- هو الاسم الذي اطلق على الافكار و السياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة (١٥٠٠ – ١٨٠٠) تقريبا و التي تضمنت تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية و سياسية .

٦- الاسواق المشتركة :- وهي مرحلة متطورة من مراحل التعاون الاقتصادي الدولي تستهدف الغاء القيود على السلع و البضائع وعناصر الانتاج بين الدول الاعضاء ، وتحقيق التناسق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء في جميع الميادين الاقتصادية أي تحقيق التكامل الاقتصادي بينها .

س[٢]) علل خمساً مما يلي :-

١- تساهم القطاعات السلعية باكبر نسبة في تكوين الدخل القومي العراقي .

ج/ لأنها تساهم بحوالي ٨٠% ، بينما تساهم قطاعات التوزيع بحوالي ١١% و الخدمات بحوالي ٩% فيه في عام ١٩٨٠ م .

٢- يؤدي المصرف المركزي في الدول النامية وظيفة اضافية هي تطوير مؤسسات الائتمان وسوق رأس المال .

ج/ بهدف تعبئة الادخارات الممكنة و تخصيص الموارد بالشكل الذي يلائم اهداف التنمية .

٣- عند زيادة الدولة لنفقاتها وتخفيض الضرائب تزداد الاستيرادات .

ج/ لان هذا يؤدي الى زيادة الانتاج و الدخل من خلال زيادة الطلب الكلي فتزداد الاستيرادات .

٤- ان التصنيع هو احد السبل الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي .

ج/ لان التصنيع يؤدي الى ارتفاع مستوى الانتاجية و يعني ارتفاع مستوى الدخول .

٥- اسهمت اعباء الدين العام كثيراً في زيادة النفقات العامة .

ج/ بسبب التسهيلات التي طرأت على اصدار القروض العامة و اعفاء فوائد هذه الديون من الضريبة ووضع جوائز اليانصيب ومكافاة التسديد وعدم قابلية الحجز و صدور سندات القروض بفئات بسيطة يشجع صغار المدخرين على شرائها وهذا ادى الى امكانية حصول الدولة على الاموال متى شاءت .

٦- رغم تعدد الاتفاقيات الجماعية الا انها لم تستطع النهوض باقتصاديات البلدان العربية المتعاقدة

ج/ لانها تفتقر الى التنسيق في مجالات الانتاج و الاستثمار و اقامة البنى الارتكازية .

س[٣]) املأ الفراغات الاتية بما يناسبها :-

١- تركزت الوسائل التي اعتمدتها اتفاقية السوق العربية المشتركة على النشاط التجاري مهملة بذلك مشكلة الجهاز الانتاجي و تخلفه في عموم دول السوق و تماثل الهياكل الانتاجية فيها .

٢- من اجل الغاء اثر تغييرات الاسعار على الدخل القومي فيجب اتباع الخطوات التالية تحديد سنة من السنوات بوصفها سنة اساس و استخدام المعادلة التالية :

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times ١٠٠$$

٣- بالتخطيط الكفئ السليم يمكن حل جوانب المعادلة الثلاث الرغبة في المزيد من الاستهلاك و الرغبة في المزيد من الانتاج و الرغبة في المزيد من الادخار .

٤- تعد الميزانية اداة اقتصادية لأنها تساعد على اجراء التحاليل الاقتصادية و رسم السياسات الاقتصادية .

٥- قامت التجارة في مراحلها البدائية على ما يسمى بالمقايضة .

س٤) أ- ميز بين : (اختر اثنين) :-

١- الميزانية الاعتيادية و الميزانية غير الاعتيادية .

الميزانية الاعتيادية :- وتقوم بتمويل الانفاق الجاري مستهدفة تقديم خدمات متنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي و المحافظة على كيان المجتمع مثل خدمات الدفاع و الامن و العدالة و الخدمات الصحية و التعليمية .... الخ .

الميزانية غير الاعتيادية :- وهي التي تمول الانفاق الاستثماري على المشروعات المثبتة في الخطة الاستثمارية و التي يتقرر تنفيذها وفقاً لمناهج استثمارية مبرمجة خلال سنوات الخطة .

٢- المفهوم القديم و المفهوم الحديث للمالية العامة .

المفهوم القديم :- هو العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة و ايراداتها ، أي تحديد الحاجات العامة و الوسائل التي يتم بها اشباع هذه الحاجات .

المفهوم الحديث :- هو العلم الذي يتناول بالبحث كل ما يتعلق بنشاط القطاع العام وانه ذو صلة وثيقة بالنظرية الاقتصادية الحديثة وتأثر كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي ينبع من نظرية كينز ، اذ اصبح باستطاعة الدولة ان تكيف مستويات الانفاق العام و الايرادات العامة لتعجيل التنمية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و رفع مستوى المعيشة .

٣- النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

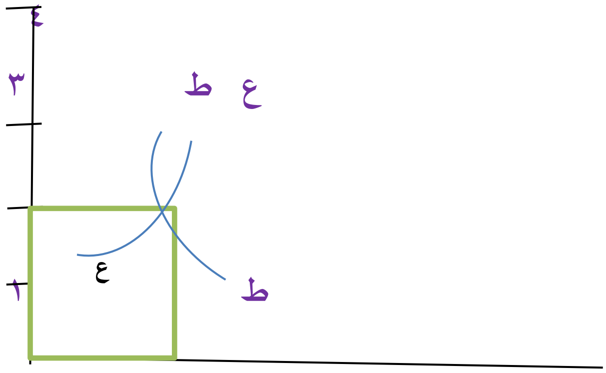
النمو الاقتصادي :- يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي .

التنمية الاقتصادية :- تتمثل في ذلك التغيير البنياني الذي من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة في دخل الفرد الحقيقي عبر ممتدة من الزمن .

س٥) أ- سعر الصرف المتغير هو احد وسائل تحديد سعر الصرف ، كيف يتم ذلك موضحا بالرسم؟

ضمن هذا النظام يتحدد سعر الصرف لاي عملة بعملة اخرى كسعر أي سلعة اخرى من تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها . و لتوضيح ذلك لاحظ الشكل الذي يوضح كيف يتحدد سعر صرف الجنيه الاسترليني بالدولار ، فالمحور العمودي يبين سعر صرف الجنيه بالدولار ، و المحور الافقي يبين كمية الجنيهات المعروضة و المطلوبة ، ان الطلب على الجنيه و عرضه يتقاطعان عند النقطة (أ) وهي النقطة التي تحدد سعر التوازن و التي تتساوى عندها الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من الجنيهات .

سعر صرف الجنيه بالدولار



الكميات المعروضة و المطلوبة من الجنيهات

ذا كان سعر الصرف اعلى من (أ)فان كمية الجنيهات المعروضة تكون اكثر من كمية الجنيهات المطلوبة فأن سعر الصرف سينخفض باتجاه سعر التوازن (أ) . اما اذا كان سعر الصرف ادنى من (أ) فان كمية الجنيهات المطلوبة تتجاوز كمية الجنيهات المعروضة وان سعر الصرف سوف يرتفع باتجاه سعر التوازن (أ) وهو ٢ دولار لكل جنيه في هذه الحالة .

ب-اجب عن واحد مما يلي :-

١- ما اسباب انشاء صندوق النقد الدولي ؟

ج/ تأسس صندوق النقد الدولي للأسباب التالية :-

أ- مشكلة تقلب اسعار صرف العملات الدولية و عدم استقرارها اذ كانت كل دولة تحاول تخفيض سعر عملتها وخاصة في عقد الثلاثينات من القرن الماضي لتزيد من صادراتها .

ب-مشكلة القيود الصارمة التي فرضتها الدول امام حركة البضائع و السلع وفي مقدمتها الحد من حرية تحويل العملات بين الدول لتغطية المعاملات الجارية .

ت-مشكلة العجز في موازين المدفوعات لدى معظم الدول وعدم قدرتها على معالجته .

٢- من المسؤول عن تنفيذ الميزانية ؟ وما الاموراالتي يجب ان يراعيها عند التنفيذ ؟

ج/ ان مسؤولية تنفيذ الميزانية تقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها وعليها ان تراعي عند التنفيذ اهداف المشروع و الحدود المالية التي تفرضها ارقام الميزانية للحد من التجاوزات .

س٦) أ- تتبع بالتفصيل ما حققته السوق الاوربية المشتركة عبر مراحل مسارها .

حققت السوق في المرحلة الاولى :-

١- الغاء الرسوم الكمركية والقيود الكمية على انتقال السلع و الخدمات بين الدول الاعضاء .

٢- الاتفاق على تعريفة كمركية موحدة تجاه السلع القادمة من غير الاعضاء .

اما في المرحلة الثانية :- تمكنت السوق من اطلاق حرية انتقال عنصري العمل و رأس المال بين الاعضاء

اما في المرحلة الثالثة :-

١- تركزت الجهود نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية بين الدول الاعضاء .

٢- التنسيق في السياسات الاقتصادية (الزراعية و الصناعية و الانتاجية و المالية) بين الاعضاء

ب-اجب عما يلي :-

١- من المبادئ الاساسية للتخطيط التناسق المرونة ، وضح ذلك .

التناسق :- ويعني التناسق بين الاهداف من جانب وبين الاهداف و السياسات اللازمة لتحقيقها من جانب اخر ، اذ بغياب التنسيق يواجه الاقتصاد القومي حالة عدم توازن بين القطاعات او بين العرض و الطلب على السلع المختلفة او على القوى البشرية .

المرونة :- أي يمكن تعديل الخطة في الظروف الطارئة كحدوث كارثة كالحرب او فيضان او افة زراعية .

٢- وضح العلاقة بين المالية العامة و العلوم السياسية .

ان العلاقة بينهما قوية لان النظام المالي للدولة يرتبط بنظامها السياسي . فالأوضاع السياسية للدولة لها اثرها في المالية ذلك ان اهداف النفقات العامة و الايرادات العامة تختلف باختلاف نظامها السياسي حسب ما اذا كانت الدولة ذات نظام اداري مركزي او لا مركزي . كما ان للظروف المالية تأثير هام في الاوضاع السياسية فكم من بلد فقد استقلاله و تعرض للقلاقل و الثورات بسبب ارتباك ماليته العامة . يضاف الى ذلك ان وضع ميزانية الدولة يعد عملاً سياسيا لان الحكومة تترجم سياستها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها في الميزانية اذ يتضح منها ان كانت الدولة تميل الى الاقلال من التفاوت في توزيع الدخول و الثروات او الى زيادة التسليح او الاقلاق منه .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الثاني ٢٠٠٨

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة).

س١) عرف خمساً مما يأتي :

١- الرقابة السابقة :- وهي التي تسبق عملية الصرف وتتم قبل الارتباط بالالتزام وقبل دفعه بقصد الحيلولة دون الوقوع بالخطأ وتستلزم هذه الرقابة حصول الجهة المنفذة على اذن مسبق من هيئة الرقابة حتى تتمكن من الصرف ، ومن امثلتها رقابة المحاسب العام في انكلترا ، ويعاب على هذه الطريقة لانها تؤدي الى تدخل هيئة الرقابة في مسؤوليات الجهات الادارية كما انها تؤدي الى بطأ الاجراءات و تأخير انجاز العمل .

٢- السياسة النقدية :- هي مجموعة من القواعد التي تحكم اصدار وتداول الوحدات النقدية للتأثير في السيولة النقدية وتحديد اسس الائتمان المصرفي بما يوفر مستلزمات النهوض الاقتصادي .

٣- التضخم الركودي :- وهي ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزامن مظاهر الركود و مظاهر التضخم . حيث الركود في النمو الاقتصادي وفي استخدام عوامل الانتاج وفي ذات الوقت تاخذ اسعار السلع و الخدمات والاجور بالارتفاع على الرغم من انخفاض مستوى الطلب الكلي و ارتفاع نسبة البطالة في الموارد و قوى الانتاج .

٤- اتفاقية بريتون وودز :- هي الاتفاقية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز الذي عقد عام ١٩٤٤ م في مدينة بريتون وودز الامريكية لتدرس اهم المشكلات الاقتصادية الدولية ووضع الحلول لها على اسا من التعاون الدولي وقد انبثقت عن هذه الاتفاقية انشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للاعمار و التنمية .

٥- سعر التوازن :- وهو السعر الذي تتساوى فيه الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة من السلعة في السوق .

٦- العالم الثالث :- وهو الاسم الذي يطلق على الدول المتخلفة لان هناك عالم اول وهي الدول الرأسمالية وعالم ثان يضم الدول الاشتراكية وما عدا ذلك هو العالم الثالث وان هذا الاصطلاح يتجاوز العديد من الصعوبات من اهمها ان الدول المتخلفة لا تمثل مجموعة متجانسة يمكن ان يشملها تعريف واحد .

س٢)علل خمساً مما يلي :-

١- اقامة السوق العربية المشتركة يمثل افضل صيغة للتكامل الاقتصادي .

ج/ لانه يتيح للدول الاعضاء السوق الواسعة امام منتجاتها مما يؤدي الى التوسع في اقامة الاستثمارات الانتاجية الجديدة و تحقيق الاستخدام الواسع لعناصر الانتاج ومن شأنه تحرير التبادل التجاري من القيود الكمية و الرسوم الكمركية .

٢- ان محاسبي ميزان المدفوعات العراقي يلجأون الى التقدير احياناً لموازنة ميزان المدفوعات .

ج/ لانهم لا يحصلون على البيانات الكاملة عن كل عملية تتم مع الخارج فيلجأون للتقدير .

٣- تصطدم التنمية في مراحلها المبكرة بضيق نطاق الاسواق المحلية .

ج/ بسبب ضعف حوافز الاستثمار في أي فرع من فروع الانتاج و انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد مما يضعف قدرته الشرائية .

٤- ان خدمات التعليم و الدفاع من الخدمات نصف المصنعة .

ج/ لانها من مستلزمات عملية الانتاج فتطرح من الناتج النهائي للوصول الى الناتج الصافي .

٥- التصنيع في البلدان النامية هدف رئيس للسياسة الاقتصادية .

ج/ لانه يخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي و للتغلب على التخلف الاقتصادي الذي يتس بالإنتاج الاولي ، ولامتصاص قوة العمل العاطلة .

٦- ادى التقدم العلمي و الفني الى زيادة النفقات العامة .

ج/ لانه ادى الى زيادة تكاليف الخدمات العامة بطريق غير مباشر لان المعدات و الالات الحديثة المستخدمة يتطلب مستوى مرتفع من التكوين و التدريب الفني و كذلك يؤدي التقدم العلمي الى تحسين المستوى المعاشي للسكان وهذا يزيد الاعباء المالية .

س٣) املأ الفراغات بما يناسبها :-

١- تاثرت المالية العامة كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي ينبع من <u>نظرية كينز</u> للعمالة و الفائدة و <u>النقود</u> .

٢- ينبغي التمييز بين نوعين من الدخول التي يحصل عليها مالكو عناصر الانتاج وهما <u>دخل العمل</u> و <u>دخل رأس المال</u> .

٣- من بين اهم المبادئ و اكثرها تاثير في العلاقات التجارية الدولية ، هو عدم فرض قيود كمية على الاستيرادات في حالات منها <u>وجود عجز في موازين مدفوعات الدول الاعضاء</u> و <u>في حالة تنفيذ برامج تنموية في الدول النامية</u> و <u>وجود سياسة اقتصادية تهدف الى التغلب على مشاكل الافراط في الانتاج</u>

٤- من امثلة الصادرات غير المنظورة قم خدمات النقل و التأمين التي يؤديها المقيمون للأجانب .

٥- التنمية بوصفها مفهوماً ذا مجلول اقتصادي تعني التطور و النمو في مجالات متعددة احدها الزيادة المطردة في نمو الدخل الفردي خلال مدة محددة .

س٤) أ- حذف من المنهج .

ب- اجب عن واحد مما يأتي :-

١- طريقة القيمة المضافة (الناتج النهائي) احدى طرق احتساب الدخل القومي ، وضح ذلك داعما اجابتك بالأمثلة .

ج/ تتلخص هذه الطريقة بـ :-

أ- نحصر جميع السلع و الخدمات المنتجة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (السلعية و التوزيعية و الخدمية) .

ب- نستخرج قيمة الانتاج الكلي بضرب الكميات المنتجة X اسعارها في السوق .

ت- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج (المستخدمات) .

ث- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي نحصل على المضافة في كل قطاع .

ج- نجمع القيم المضافة في جميع القطاعات نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

مثال / لو فرضنا ان قطاع الصناعة مشروعاً ينتج الحديد و الصلب .

١- نحصر انتاجه وليكن ١٠٠٠ طن .

٢- لو فرضنا سعر الطن في السوق (٢٠٠٠ دينار) اذن قيمة الانتاج الكلي = ١٠٠٠ طنX ٢٠٠٠ دينار= ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار قيمة الانتاج الكلي للمشروع .

٣- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج وكما يلي :-

دينار	البيان
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الحديد الخام المستخدم
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الوقود المستخدم
٣٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات انتاج متنوعة
١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج

٤- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي لنحصل على القيمة المضافة .

٢,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الناتج الكلي
- ١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج

القيمة المضافة ٥٠٠,٠٠٠

٥- وبنفس الطريقة نحصل على القيمة المضافة في جميع القطاعات و نجمعها نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

٢-أعتقد الكلاسيكيون أن الاختلال في التوازن ميزان المدفوعات يعالج بشكل تلقائي أكتب في ذلك .

ج/التقليديون (الكلاسيك) يعتقدون أنه عندما يصاب ميزان المدفوعات باختلال معين فأن هذا الاختلال سيولد عوامل من شأنها احداث تغييرات في الاسعار وهذه التغييرات في الاسعار ستترك أثاراً تؤدي وبشكل تلقائي الى أعادة توازنه ووفق التحليل الآتي : عند انخفاض الاسعار في الدخل فأن ذلك يجعل السلع المحلية أرخص نسبياً من السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى نتيجتين :

١- زيادة صادرات البلد لأن السلع في الداخل أرخص مما في الخارج .
٢- نقص الاستيرادات لأن السلع في الخارج أغلى نسبياً من السلع في الداخل ، وهذا يعني زيادة في الصادرات ونقص في الاستيرادات وهذا يعني حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه أن يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات .

س٥/أ-عدد المؤتمرات التي عقدتها منظمة الأنكتاد مع ذكر السنة .

ج/ ١- في جنيف (سويسرا) سنة ١٩٦٤م.
٢- في نيودلهي (الهند) سنة ١٩٦٨م.
٣- في سنتياكو (شيلي) سنة ١٩٧٢م.
٤- في نيروبي (كينيا)سنة ١٩٧٦م.
٥- في مانيلا (الفلبين) سنة ١٩٧٩م ،
٦- في بلغراد (يوغسلافيا)سنة ١٩٨٣م.
٧- في جنيف (سويسرا) سنة ١٩٨٧م.

ب- ميز بين : (أختر أثنين)

١- الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة.

الرقابة السابقة : عرفت في السؤال الاول (رقم ١)(نتيجة خطا من التدقيق العلمي لايجوز ان تكون اجابة في الاسئلة)

الرقابة اللاحقة : هي الرقابة التقليدية على عمليات تنفيذ الميزانية للنفقات والايرادات معاً بهدف مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل وطريقة التصرف في الاموال العامة لكشف الاختلاسات والتزوير ومدى تطابق الصرف للاعتمادات الممنوحة . ومن امثلتها رقابة محكمة المحاسبة في فرنسا والرقابة البرلمانية في دول أخرى. وتتم هذه الرقابة بعد الصرف .

٢- الميزانية المستقلة الصادرة بقانون والميزانية المستقلة غير الصادرة بقانون .

الميزانية المستقلة بقانون : وهي ميزانيات استحدثتها السلطة المالية بقانون مثل ميزانية جامعة بغداد وميزانية الاوقاف .

الميزانية المستقلة غير الصادرة بقانون : وهي ميزانيات يقوم مجلس أدارة المؤسسة بتنظيمها واقرارها من قبل الوزارة التابعة لها المؤسسة وترفع الى وزارة المالية للمصادقة عليها مثل ميزانية البنك المركزي العراقي وميزانية مصرف الرافدين وميزانية شركة التأمين الوطنية.

٣- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل

التخطيط الجزئي :

أ- يقوم على اساس تخطيط قطاعات معينة كالقطاع الزراعي او القطاع الصناعي .

ب- يقتصر عل الجوانب الاقتصادية فقط .

ج--يكون عرضة لحدوث الاختناقات والتعارض بين الاهداف .

التخطيط الشامل :

أ-يمس قطاعات الاقتصاد القومي كافة .

ب-لا يقتصر غلى الجوانب الاقتصادية فحسب بل يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية وغيرها .

ج -عدم تعرضه للاختناقات والتعارض بين الاهداف .

س٦/أ- وضح مفصلاً كيفية معالجة الانكماش .

يعالج الانكماش عن طريق اضافة في حجم الانفاق (الطلب الكلي) ويتم ذلك عن طريقين :

١- **التوسع في الانفاق الحكومي** : قيام الحكومة بالتوسع في الانفاق يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الانتاج مما يرفع الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي وبالتالي تضييق الفجوة الانكماشية أو الغاءها .

٢- **خفض الضرائب** : وتعتبر من أكثر الوسائل فاعلية في معالجة الانكماش لان خفض الضرائب يعني زيادة القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعني زيادة الميل للاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تضييق الفجوة الانكماشية او الغائها .

ب-أجب عما يأتي :

١- وضح علاقة علم المالية بعلم القانون .

العلاقة بينهما قوية لان كل منهما يرمي الى دراسة كيفية توزيع العدالة بين الافراد ، وتحقيق التوازن بين مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع ، فضلا عن أن المسائل المالية تستلزم تشريعاً قانونياً فالضرائب مثلا تفرض بقانون وتعقد القروض بقانون .

٢- ما الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ؟

تؤدي التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دوراً هاماً بجانبيها الصادرات والاستيرادات .

فالصادرات العراقية شهدت تطوراً واسعاً في حجمها وهيكلها نتيجة القطاع النفطي ، فالصادرات النفطية تراوحت ما بين ٩٧%-٩٩% من مجموع الصادرات ، بينما الصادرات غير النفطية (كالتمور ، والحبوب ، والصوف ،والجلود ، واليوريا ، والاسمنت) فأنها تشكل نسبة صغيرة ما بين ١%-٣% من مجموع الصادرات .

أما الاستيرادات فقد تطورت تطوراً كبيراً في حجمها وهيكلها لأنها تتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق. وأن الاستيرادات العراقية تتكون من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية للتنمية ومن مستلزمات الانتاج الصناعي .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥- ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الاول ٢٠٠٩

ملاحظة : أجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة).

س١/ عرف خمساً مما يأتي :

١- الرقم القياسي للأسعار : هي التغيرات النسبية الحاصلة في اسعار مجموعة من السلع في وقت معين بالنسبة الى مستواها في وقت اخر ويتخذ اساس للقياس او قاعدة للمقارنة ويستخدم للوصول الى الدخل الحقيقي وإلغاء اثر الاسعار على الدخل القومي .

٢- مرحلة تنفيذ الميزانية : المدة التي تبدأ بتبليغ جهات التنفيذ بميزانياتها المعتمدة من السلطة التشريعية وتقوم هذه الجهات كل فيما يخصها بالصرف في حدود الاعتمادات دون تجاوزها إلا بعد الرجوع الى السلطة التشريعية. وتقع مسؤولية التنفيذ على عاتق السلطة التنفيذية وعليها أن تراعي أهداف المشروع والحدود المالية عند التنفيذ .

٣- التخطيط التوجيهي :وهو الذي يستند الى استمالة او جذب المشروع الخاص واقناعه بأن ينتهج نوع معين من السلوك في الميدان الاقتصادي يتماشى مع الاهداف التي ترسمها الدولة .

٤- النفقات العامة : هي المبالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها شخص معنوي عام من اجل تحقيق النفع العام أي إشباع حاجة عامة.

٥- المنظمات الاقتصادية الدولية : وهي تكتلات اقتصادية تضم في عضويتها عدداً من الدول على اختلاف مذاهبها و أنظمتها وبأختلاف مستويات تطورها الاقتصادي تسيرها مبادئ ومواثيق تلتزم جميع الاطراف بتنفيذها يحدها التعاون من اجل تحقيق اهداف ومنافع مشتركة وتخص كل منظمة بمعالجة مشكلة في مختلف الميادين الاقتصادية ومن امثلتها صندوق النقد الولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية والكات والأنكتاد والاوبك .

٦- نظرية الميزة النسبية : وهي النظرية التي نادى بها دافيد ريكاردو وطبعاً لهذه النظرية فأن التجارة تقوم بين الدول لا يقتضي ان تتمتع الدولة بميزه مطلقة في إنتاج سلعة التي تصدرها ذلك لأن اساس التجارة الدولية هو أختلاف التكاليف النسبية .

س٢/علل خمساً مما يأتي :

١- ان حرية التجارة بين السوق العربية لا تحقق شيئاً في مجال التكامل الاقتصادي العربي .

ج/ لقد ركزت اتفاقية السوق على النشاط التجاري واهملت مشكلة الجهاز الانتاجي وتخلفه في عموم دول السوق وتماثل الهياكل الانتاجية فيها ، وطالما ظلت هياكل الانتاج في وضعها المتخلف العاجز عن تلبية احتياجات السكان من السلع فأن حرية التجارة لا تحقق شيئاً في مجال التكامل .

٢- تهدف السياسة النقدية المحافظة على ارصدة نقدية أجنبية كافية .

ج/ لمواجهة التقلبات التي قد تحصل في ميزان المدفوعات من جهة ولتغطية متطلبات التنمية من جهة اخرى .

٣- التوسع في الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) يضيق الفجوة الانكماشية او يلغيها .

ج/ ان قيام الحكومة بالتوسع في الانفاق يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الانتاج مما يعمل على رفع الميل للأستهلاك وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي وبالتالي تضييق الانكماشية او الغائها .

٤- يتسم القطاع الصناعي في البلدان المتخلفة بانخفاض إنتاجية العمل .

ج/ لتخلف قوى الانتاج المستخدمة فيه .

٥- علم المالية الحديث لم يعد مجرد دراسة جباية الاموال وانفاقها في الاغراض العامة .

ج/ لأنه اصبح يتناول بالبحث تكييف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة للوقوف على النشاط الاقتصادي ومراقبته وما يستتبع ذلك من اثار اقتصادية.

٦- الاسعار في تجارة الجملة تكون أقل من مثيلاتها في تجارة التجزئة .

ج/ لكي يحصل تاجر التجزئة على هامش من الربح .

س٣/ اجب عن اربعة مما يأتي :

١- ان التنمية الاقتصادية تنصرف في جورها الى الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف الى الوضع الاجتماعي المتقدم وهذا الانتقال يتطلب امرين .

ج/ الامرين هما : أ- تغييراً جذرياً في اساليب الانتاج المستخدمة .

ب – تغييراً في البنيان الثقافي .

٢- يعد سعر الصرف بين العملات ثابتاً في ظل قاعدة الذهب ، أعط مثالاً على ذلك .

ج/لو كان المحتوى الذهبي للدينار العراقي ٢,٤٨٨٢٨ غم من الذهب الخالص وحدد المحتوى الذهبي للجنيه المصري بـ ٢,٥٥١٨٧ غم من الذهب الخالص فان هذا يعني ان سعر الصرف بين العملتين سيكون ثابتاً . وهو ما يساوي خارج قسمة المحتوى الذهبي لاحدى العملتين على المحتوى الذهبي للعملة الواحدة .

سعر صرف الجنيه بالدينار = $\frac{2,55187}{2.48828}$ = ١,٠٢٥

و سعر صرف الدينار بالجنيه = $\frac{2.48828}{2.55187}$ = ٠.٩٧٥

وهذا يعني ان كمية الذهب التي يمكن شاؤها بجنيه المصري واحد في مصر يمكن بيعها في العراق بـ ١.٠٢٥ ديناروان كمية الذهب التي يمكن شراؤها بدينار عراقي واحد في العراق يمكن بيعها في مصر بـ ٠.٩٧٥ جنيه .

٣- ما الاسس التي اعتمد عليها البنك الدولي للتعمير و التنمية في منحه القروض للدول الاعضاء ؟

ج/ أ- قدرة البلد على التسديد .

ب- اهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية .

جـ - معرفة ما اذا كان المشروع و القطاع الذي يتصل به من الاوليات في خطط التنمية لذلك البلد

٤- أن الارتفاع المستمر في الاسعار ينشأ عن عاملين ، وضحهما :-

ج/ أ- زيادة حجم الانفاق على الاستهلاك و الاستثمار زيادة شاملة تفوق القدرة على انتاج السلع و الخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بصورة مستمرة بشكل يقود الى ظاهرة التضخم وهو ما يسمى بتضخم الطلب وهذا النوع غالباً ما يسود الدول النامية وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي لديها .

ب- الزيادة في تكاليف الانتاج وهو ما يسمى بتضخم التكلفة ويحصل عندما تأخذ اجورا نقديا (اجر العامل) مثلا بالارتفاع وتسبب زيادة تكاليف الانتاج ارتفاعاً في الاسعار وضهور التضخم .

٥- بماذا تفسر الاخذ بقاعدة سنوية الميزانية ؟

تقتضي هذه القاعدة ان يكون اعداد الميزانية لسنة واحدة أي لا تمدد لأكثر من سنة و لا لمدة اقل من سنة :-

أ- لضمان دقة تقديراتها الامر الذي لن يتحقق لو كانت المدة طويلة .

ب- حتى لا تختلف الميزانيات المتتابعة ان كانت لمدة اقل من سنة نظراً لاختلاف المواسم التي تغطيها كل منها

جـ- عدم الحاجة الى تكرار الجهد بإعداد الميزانية و اجازتها .

س٤) أ- عدد الاجراءات التي نصت عليها الوثيقة التي انشئت بموجبها السوق الاوربية المشتركة :-

١- الغاء التعريفة الكمركية و الحصص و الحواجز التجارية الاخرى بين دول السوق .

٢--توحيد التعريفة الكمركية على السلع القادمة من خارج دول السوق .

٣- حرية انتقال العمل و رأس المال واقامة المشاريع المشتركة .

٤- وضع سياسة زراعية مشتركة وسياسة نقل مشتركة .

٥- التوفيق و التنسيق بين السياسات النقدية و المالية و الاجتماعية .

ب- الناتج القومي – مستلزمات الانتاج = القيمة المضافة وهي احدى طرق احتساب الدخل القومي عرف بتلك الطريقة .

أ- حصر جميع السلع و الخدمات المنتجة في القطاعات الاقتصادية

ب- نستخرج قيمة الانتاج الكلي بضرب الكميات المنتجة X اسعارها في السوق .

ت- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج (المستخدمات) .

ج- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي نحصل على القيمة المضافة.

خ- نجمع القيم المضافة في جميع القطاعات نحصل على قيمة الدخل القومي الاجمالي .

مثال على هذه الطريقة :

أ- نفرض ان لدينا مشروع ينتج الحديد و الصلب و انتاجه السنوي ١٠٠٠ طن

ب- نفرض سعر الطن الواحد = ٢٠٠٠ طن

١٠٠٠ طن X ٢٠٠٠ دينار= ٢,٠٠٠,٠٠٠ قيمة الناتج الكلي .

ج- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج وكما يلي :-

دينار	البيان
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الحديد الخام المستخدم
٦٠٠,٠٠٠	قيمة الوقود المستخدم
٣٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات انتاج متنوعة
١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج

د- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي لنحصل على القيمة المضافة .

٢,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الناتج الكلي
- ١,٥٠٠,٠٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج
٥٠٠,٠٠٠	القيمة المضافة

ذ- وبنفس الطريقة نحصل على القيمة المضافة في جميع القطاعات و نجمعها نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

ج- ما المقصود بالميزانية المستقلة ؟ وما انواعها ؟ وضحها بالأمثلة .

ج/ الميزانية المستقلة :- هي ميزانية خاصة لبعض المصالح و المؤسسات تستدعيها الظروف ، وهي نوعان:-

١- ميزانيات مستقلة بقانون :- مثل ميزانية الاوقاف و ميزانية جامعة بغداد .

٢- ميزانيات مستقلة لا تصدر قانون :- وانما يقوم مجلس ادارة المؤسسة بتنظيمها و اقرارها من قبل الوزارة التابعة لها المؤسسة و ترفع الى وزارة المالية للمصادقة مثل ميزانية البنك المركزي العراقي و ميزانية مصرف الرافدين و ميزانية شركة التأمين الوطنية .

س°) أ- ما السياسة التجارية ؟ وما الهدف الرئيس لها في البلدان النامية ؟ وضحها ووضح الهدف من التعريفة .

ج/ **السياسة التجارية** :- هي الاجراءات الحكومية التي تهدف الى تنظيم التجارة الخارجية وجعلها وسيلة لاشباع الحاجات المختلفة للمستهلكين عن طريق توفير السلع و الخدمات و بأسعار معقولة وربط سياسة التجارة الخارجية بعملية التنمية الاقتصادية . ان الهدف الرئيس للتجارة الخارجية في البلدان النامية هو حماية و تشجيع الصناعات الوطنية بواسطة دعمها او فرض الرسوم الكمركية على السلع المستوردة و حماية مصلحة المنتجين الوطنيين من المنافسة الاجنبية وتشير الحماية هنا الى اية وسيلة من شأنها ان ترفع سعر السلع المستوردة .

ان التعريفة الكمركية طريقة مهمة و شائعة للحماية و الهدف منها :-

١- حماية الصناعة الناشئة.

٢- تنويع الصناعة فالتخصص المفرط قد يتطلب الحماية لتنويع الصناعة .

ب-ما علاقة كل من :-

١-الدخل القومي بالناتج القومي .

الدخل القومي هو الناتج القومي الصافي المتدفق من السلع و الخدمات النهائية خلال مدة محددة سنة معبراً عنه بقيمة النقدية ذلك لان الناتج القومي لاي بلد يتكون من عدد كبير من السلع و الخدمات يصعب حصرها و جمعها ، و لتعدد المقاييس و الموازين المستخدمة في قياسه و ليسهل احتسابه في جميع القطاعات ولتكون القيمة النقدية للناتج القومي هو مايساوي الدخل القومي في المدة نفسها . لذا فان الدخل القومي و الناتج القومي وجهان لشئ واحد .

٢-الاطفال و ارتفاع نسبهم في البلدان النامية بالنمو الاقتصادي .

ارتفاع نسبة الاطفال في البلدان النامية يرهق ميزانية الاسرة ويقلل قدرتها على الادخار و بالتالي يرهق ميزانية الدولة . لذا فان ارتفاع نسبة الاطفال نتيجة ارتفاع المواليد في البلدان النامية يشكل عائقا في سبيل تعجيل النمو الاقتصادي فيها .

س٦) أ- ناقش العبارة (اعتقد الكلاسيكيون ان الخلل في ميزانية المدفوعات يعالج بشكل تلقائي).

التقليديون (الكلاسيك) يعتقدون انه عندما يصاب ميزان المدفوعات باختلال معين فان هذا الاختلال سيولد عوامل من شانها احداث تغييرات في الاسعار ستترك اثارا تؤدي و بشكل تلقائي الى اعادة توازنه ووفق التحليل الاتي :-

عند انخفاض الاسعار في الدخل فان ذلك يجعل السلع المحلية ارخص نسبيا من السلع الاجنبية و هذا يؤدي الى نتيجتين :-

١- زيادة صادرات البلد لان السلع في الدخل ارخص مما في الخارج .

٢- نقص الاستيرادات لان السلع في الخارج اغلى نسبيا من السلع في الداخل ، وهذا يعني زيادة في الصادرات ونقص في الاستيرادات وهذا يعني حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه ان يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات .

ب- ما مراحل الدورة الاقتصادية ؟ ادعم جوابك بالرسم .

مراحل الدورة الاقتصادية هي :

١- **مرحلة الانتعاش** : وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء .

٢- **مرحلة الرواج** : تتميز بـ :

أ- ارتفاع مستوى الانتاج .

ب- ارتفاع مستوى الاستخدام .

ت- نمو التجارة .

ث- ارتفاع مستوى الدخل .

٣- **مرحلة الانكماش : حيث تبدأ مراحل الازمة بالظهور ، تتميز بـ :**

ج- تدني مستوى الانتاج .

ح- ظهور البطالة .

خ- هبوط مستوى الاسعار .

د- تدني مستوى الدخل .

٤- **مرحلة الكساد : التي تتصف بـ :**

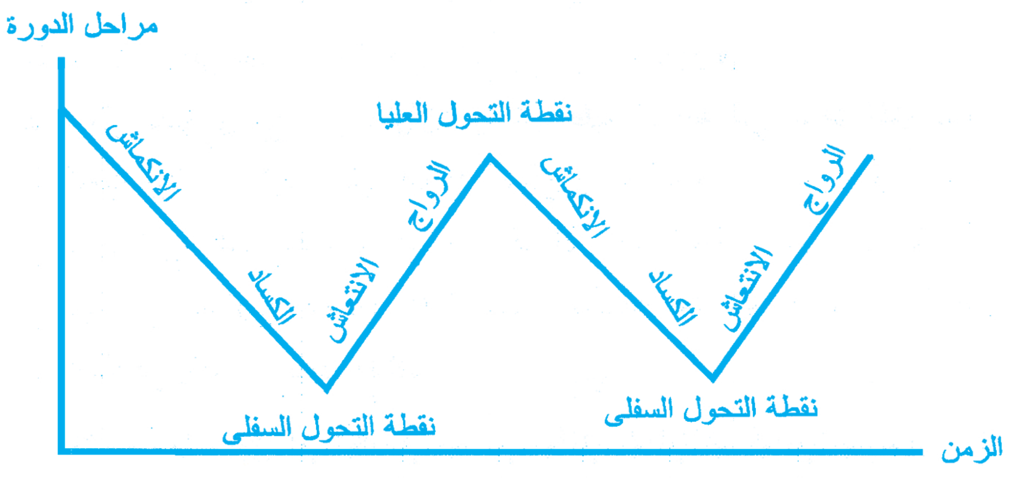
ج- الانخفاض الشديد في الانتاج و الدخل .

ح- ارتفاع معدلات البطالة .

خ- كساد التجارة .

د- الانخفاض الشديد في الاسعار .

مراحل الدورة الاقتصادية



ج - اجب عن واحد مما يأتي :-

١- حدد خصائص المالية الخاصة .

أ- ان دخل الفرد يحدد مقدار انفاقه فيعرف الفرد مقدار ايراده لينفق في حدوده .

ت- قدرة الفرد على زيادة ايراداته محدودة .

ث- يتبع الفرد في انفاقه معياراً ذاتيا للمنفعة الشخصية .

ج- يضطلع الفرد بمشروعات الهدف منها تحقيق الربح .

ح- ينفق الفرد في شؤون ذات نتائج عاجلة و ملموسة .

٢- وضح بنقاط تختلف اهمية التجارة بين دول العالم .

التجارة مهمة لبعض الدول لانها :-

١- توفر مصدر رزق للعديد من السكان .

٢- وسيلة لتصريف فائض انتاجها .

٣- السبيل لمد العديد من الدول باحتياجاتها .

وان اهمية التجارة الخارجية تعزى الى :-

١- ان التجارة الخارجية احدى وسائل قوة الدولة و عظمتها .

٢- التجارة الخارجية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج .

٣- التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي .

٤- التجارة الخارجية بوصفها وسيلة للتنمية الاقتصادية .

اسئلة الدور الثاني ٢٠٠٩

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- السياسة الاقتصادية :-مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التاثير في النشاط الاقتصادي لتحسين الاحوال و الظروف التي يعيش فيها المجتمع و تتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة طبقاً لطبيعة النظام و مرحلة التطور التي وصل اليها .

٢- الارباح :- وهو الدخل الذي يحصل عليه المنظمون المشاركون في العملية الانتاجية .

٣- البرمجة :- مجموعة الاجراءات و القرارات المتكاملة و المتناسقة الموضوعة لايجاد حل لمشكلة يعاني منها المجتمع مثل التضخم او لاعمار منطقة معينة او لتطوير قطاع معين و ينتهي البرنامج بتحقيق الهدف الذي وضع من اجله .

٤- التجارة الدولية :- وهو تعبير يطلق على عملية مبادلة السلع و الخدمات بين دول العالم ، وفي ابسط صورها هي عمليات التصدير و الاستيراد . وتسمى ايضاً (التجارة الخارجية) .

٥- اوبك :- من المنظمات الاقتصادية الدولية تأسست في بغداد عام ١٩٦٠ م و تضم في عضويتها مجموعة من الدول المصدرة للنفط لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية و العمل على وضع سياسة نفطية موحدة تكفل لها مصالحها وتحمي ثرواتها من الاستغلال و التلاعب .

٦- الاستهلاك الحكومي :- وهو ما تستهلكه الحكومة من السلع و الخدمات و تموله الميزانية الاعتيادية لتنظيم النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و المحافظة على كيان المجتمع و لتسيير امورها .

س٢)علل خمساً مما يأتي :-

١- قيام صندوق النقد العربي .

ج/ لتقديم التسهيلات الائتمانية ذات الاجال القصيرة و المتوسطة وبشروط اكثر يسرا . اضافة الى تسوية المدفوعات بين البلدان الذي تنضم اليه .

٢- للتضخم تأثير سلبي على عملية النمو الاقتصادي .

ج/ لكونه يتسبب في خلق اوضاع مضطربة تقلل من اندفاع المستثمرين نحو فرص الاستثمار بسبب مخاوفهم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي الى انهيار العملة وما يعكسه ذلك من اثار سلبية على النشاط الاقتصادي وهو ما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي .

٣- **شراء المصرف المركزي للاوراق المالية يؤدي الى زيادة عرض النقود .**

ج/ لان المصرف المركزي يدفع مقابل شراء الاوراق المالية شيكات يودعها البائعون لدى مصارفهم التي لديهم فيها حسابات فيزداد عرض النقود في هذه المصارف .

٤- **صعوبة انتقال عوامل الانتاج بين الدول .**

ج/ بالنسبة للعمل : فهناك الصعوبات الادارية والصعوبات التي تتعلق باختلاف اللغة و التقاليد او الروابط الاجتماعية و العاطفية فضلا عن التكاليف اللازمة لهذا الانتقال .

وبالنسبة لرأس المال :- فأنه لا ينتقل بسهولة من بلد لاخر وذلك لان اصحابه يفضلون الاستثمار في اوطانهم لخوفهم من الاضطرابات لسياسية و الاقتصادية و كذلك لسهولة الاشراف عليها في اوطانهم

٥- **يعهد بمهمة اشباع الحاجات العامة للمجتمع الى الدولة .**

ج/ لانها تهم الافراد في مجموعهم ويتعذر على الفرد اشباعها بمفرده .

٦- **ان انتاج المنتجات الاولية في البلدان النامية يستأثر بالقسم الاكبر من القوى العاملة .**

ج/ لانه لا يتطلب سوى قدر قليل من رأس المال الحقيق و المهارات الفنية .

س٣) اجب عن اربعة مما يلي :-

١- **ما الهدف الاقتصادي المهم للسياسة الاقتصادية في الدول النامية ؟ وكيف يتم ؟**

ج/ ان الهدف المهم للسياسة الاقتصادية في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية . ويتم ذلك من خلال قيام الحكومة بتحسين الانتفاع من الموارد الطبيعية ، وزيادة انتاجية العمل . و تطوير التقنية ،و الاسهام في تكوين رأس المال عن طريق المدخرات الوطنية اضافة الى المساعدات الخارجية المالية و الفنية .

٢- **متى يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن ؟**

ج/ يكون في حالة توازن عندما يكون الدخل القومي مساوياً الى مجموع الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري فعندئذ يكون الاقتصاد في حالة توازن . أي العرض الكلي (الانتاج) = الطلب الكلي.

فاذا فرضنا ان الدخل القومي = ٢٥٠ مليون وان مجموع الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري (الطلب الكلي) = ٢٥٠ مليون ففي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة توازن .

٣- من اقر منظمة التجارة الدولية ؟ وفي أي سنة ؟

ج/ مؤتمر (هافانا) في سنة ١٩٤٦ م

٤- تتبع الدولة بصفة عامة طريق الانفاق النقدي لتحقيق اشباع الحاجات العامة ، اعط امثلة على ذلك .

ج/ فقد يدفع مبلغاً من النقود لشراء السلع و الخدمات التي تحتاج اليها الهيئات العامة للقيام بادارة احد مرافقها كالتعليم او الصحة مثلا وقد تصرف هذه المبالغ على شكل اعانة نقدية للافراد او للمشروعات لتشجيعها .

٥- ما علاقة عدم الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية ؟

ج/ عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية يشكل عائقا مهما للتنمية الاقتصادية بسبب اختلال النظام و الامن و العدالة مما يؤدي الى زيادة مخاطر الاستثمار وهروب رؤوس الاموال الوطنية خارج البلد و عزوف رؤوس الاموال الاجنبية عن استثمارها في هذه البلدان .

س٤) أ- كيف تفسر:-

١- تدخل الدولة في مجال الزراعة بطريقة مباشرة و غير مباشرة .

ج/ تدخل الدولة في الزراعة مباشرة و غير مباشرة بدً من تنظيم الملكية الزراعية و ما ينجم عنها من علاقات انتاج بين الاطراف المعنية بالعملية الانتاجية و تقسيم حصيلتها على هذه الاطراف و انتهاء بالعملية التسويقية و الاسعار ، وقد يأخذ هذا التدخل صيغة التشريع ووضع المبادئ التي تتصف بالثبات النسبي كتنظيم الملكية الزراعية وما تنطوي عليه من علاقات انتاج

٢- قيام الدولة بإعداد الميزانية .

ج/ يبدأ اعداد الميزانية الجديدة قبل مدة تتراوح بين ٣-٦ اشهر . تقوم وزارة المالية بالطلب من الوزارات كافة تقديم مشروعاتها المزمع تنفيذها في السنة القادمة بعد استطلاع اراء وحداتها الادارية ومن المعروف ان تهيئة هذه المشروعات تتم من قبل الموظفين في هذه الوحدات بدءاً من القرية و انتهاءاً بأعلى وحدة ادارية في المحافظة محددين نوعية الخدمات المراد اشباعها و تمر هذه بقنوات عديدة تصفى من خلالها لتكون مهيأ شكل نهائي في وزارة المالية بوصفها الوزارة المعنية بإيجاد التناسق و التكامل و الترابط في المشروعات المختلفة التي تقترحها الجهات المختلفة بحيث يؤدي تنفيذها المتناسق الى افضل النتائج .

ب- ما دور القيم او المعتقدات و التقاليد في بطئ النمو الاقتصادي في البلدان النامية ؟

ج/ تؤثر القيم و المعتقدات و التقاليد في بطئ النمو الاقتصادي في البلدان النامية وكما يلي :-

١- القيم و المعتقدات و التقاليد تؤثر سلبيا في النمو الاقتصادي ،فمثلا الهند يحرم الدين الهندوسي ، ذبح البقرة ويدعو الى تقديسها كما يحرم استخدامها جعل الهند محروما من مرود هو بأمس الحاجة اليه

٢- انعدام العقلانية في مباشرة السلوك و تقويم المواقف لانخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات البالية و القيم المتخلفة .

٣- فضلا عن انخفاض مستوى الكفاءة الادارية و شيوع الفساد الاداري و تفشي الرشوة .

ج - الطلب الكلي هو المحدد لحجم الانتاج الكلي و بالتالي لحجم الدخل القومي ، فما مكونات الطلب الكلي ؟

١- الانفاق الاستهلاكي : (الطلب الاستهلاكي العام و الخاص)

٢- الانفاق الاستثماري : (الطلب الاستثماري العام و الخاص)

و يتكون الانفاق الاستثماري من جزئين : أ- الاستثمار الداخلي ب- الاستثمار الخارجي

س٥) أ- (اقامت بعض المنظمات الاقتصادية الدولية و الاقليمية في انحاء مختلفة من العالم خلال المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية) . ناقش هذه العبارة في ضوء الاهداف التي حققتها تلك المنظمات .

ج/ قيام المنظمات الاقتصادية الدولية و الاقليمية في حقبة الخمسينات من القرن الماضي :-

١- لتجسيد التعاون الدولي في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢- للتضامن في حل المشكلات الاقتصادية التي تهدد مخاطرها المجتمع الدولي .

٣- للتعبير على ان العمل المشترك اكثر قدرة في مواجهة الصعاب وايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية .

٤- تحقيق بعض الاغراض السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية منها :-

أ- اعادة بناء الجهاز الانتاجي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية .

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي على المستوى الدولي .

ت- توفير مستلزمات النهوض الاقتصادي .

ب- أجب عن واحد مما ياتي :

١- (يلاحظ في ميزان المدفوعات العراقي وجود فقرة تدعى السهو والخطأ). ناقش .

ج/ هذه الفقرة هي أداة موازنة لأن ميزان الدفوعات لأي بلد يجب أن يكون متوازناًمن الناحية الحسابية أي أن الجانب الدائن يجب أن يكون متساوياً مع الجانب المدين في الميزان . أن محاسبي ميزان المدفوعات لا يحصلون على البيانات الكاملة عن كل عملية تتم مع الخارج فيلجأون الى التقدير وهذا التقدير من شأنه أن يترك مجالاٍ لعدم التوازن بين الجانب الدائن والجانب المدين لذا فأنهم يدخلون هذه الفقرة لتتكفل بتحقيق المساواة بين الجانبين .

٢- أجب عما ياتي :

أ- ما الفرق بين النفقات العادية والنفقات غير العادية .

النفقات العادية : هي تلك التي تظهر بصفة دورية منتظمة ومحددة مثل الرواتب والاجور والفوائد.

النفقات غير العادية : هي تلك التي لا تتكرر بصفة دورية والتي تظهر من وقت لآخر مثل نفقات الحرب ونفقات مكافحة الآفات الزراعية ودرأ الفيضان . أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية (كنفقات الانشاء والتعمير والاستثمار) فلم يعد ينظر اليها كنفقات غير عادية .

ب- ما الغرض من ميزان المدفوعات ؟ وما مكونات هيكله ؟ عددها فقط .

ج/ الغرض من ميزان المدفوعات : هو اعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي الخارجي للبلد يساعدها ذلك في رسم سياساتها النقدية والمالية والتجارية .

مكونات هيكله هي :

١-الحساب الجاري ويتضمن الحساب التجاري وحساب الخدمات .

٢-حساب رأس المال ويتضمن حساب رأس المال طويا الاجل وحساب رأس المال قصير الاجل .

٣-حساب التحويلات من طرف واحد.

٤-حساب الذهب النقدية .

س٦/أ-تقوم نظرية الميزة المطلقة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بينما تقوم نظرية الميزة النسبية على أساس اختلاف التكاليف النسبية ، وضح من جهة النظر الاقتصادية :

١-ما المقصود بهاتين النظريتين دون ان تذكر أمثلة .

٢-أيهما أكثر فعالية في التجارة الدولية .

لمقصود بنظرية الميزة المطلقة : وهي النظرية التي نادى بها آدم سمث مؤسس المدرسة الكلاسيكية وتقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، وطبقاً لها فان اساس التجارة بين الدول هو الميزة المطلقة ، فاذا كانت احدى الدول أكثر كفاءة أي (انها ذات ميزة مطلقة) من غيرها من الدول في انتاج أحدى السلع لكنها أقل كفاءة أي (انها عديمة الميزة المطلقة) من غيرها من الدول في انتاج سلعة ثانية ، فان كلتا الدولتين يمكن ان تحصلا على منافع عند تخصص كل منهما بانتاج السلعة التي لديها فيها ميزة مطلقة بعد ان تتبادلا قسماً من ناتجيهما من السلعتين

المقصود بنظرية الميزة النسبية : وهي النظرية التي نادى بها دافيد ريكاردو وطبقاً لهذه النظرية فان التجارة تقوم بين الدول لا يقتضي ان تتمتع الدولة بميزة مطلقة في انتاج السلعة التي تصدرها ذلك لان اساس التجارة الدولية هو اختلاف التكاليف النسبية . لما كانت الموارد الاقتصادية لكل بلد محدودة فانها لو استخدمت جميعها في انتاج سلعة معينة لتكمن القمح فهذا يعني ان ليس بالأمكان انتاج أي

شيء من سلعة ثانية ولتكن القطن ، لكن اذا اريد انتاج وحدة واحدة من القطن فان ذلك يتطلب التضحية بوحدة واحدة من القمح او اكثر واذا فرضنا ان انتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب التضحية بوحدتين من القمح ، ففي هذه الحالة تكون كلفة انتاج وحدة واحدة من القطن هي وحدتين من القمح (١ قطن : ٢ قمح) ويمكن تسمية كلفة الانتاج هذه بالكلفة النسبية لان التعبير عن كلفة الانتاج تم بمقارنة عدد وحدات من سلعة بوحدات من سلعة اخرى ينتجها نفس المقدار من الموارد ، والكلفة النسبية هنا هي (١ قطن : ٢ قمح) أي ان الوحدة الواحدة من القطن تعادل وحدتين من القم ان نظرية (ريكاردو) الميزة النسبية اكثر فعالية في التجارة الدولية لأنه طبقاً لها ان قيام التجارة بين الدول لا يقتضي ان تتمتع الدولة بميزة مطلقة في انتاج السلعة التي تصدرها انما قد تقوم التجارة بين دولة واخرى حتى لو كانت هذه الدولة لا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة وذلك لان التجارة الدولية تقوم عل اساس اختلاف التكاليف النسبية . بينما نظرية الميزة المطلقة ربطت بين اشتراك الدولة في التجارة الدولية وتمتعها بالميزة المطلقة في انتاج سلعة ما .

ب-ما علاقة زيادة السكان وسرعة نموه في البلدان النامية بميزان المدفوعات ؟

تفسر سرعة نمو السكان في البلدان النامية بأختلاف موازين مدفوعاتها ، ذلك لان الانفجار السكاني في البلدان النامية يؤدي الى قصور مواردها من النقد الاجنبي من الوفاء بأحتياجات الاستيراد من السلع الانتاجية اذ يوجه جانباً كبيراً من النقد الاجنبي الى استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية لسد حاجة السكان المتزايدين . كما ان زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية يقلل تصديرها مما يقلل عوائدها من النقد الاجنبي . وكلا الحالتين يحدثان اختلالاً في موازين مدفوعاتها رغم حاجة التنمية في هذه البلدان الى أقصى زيادة في النقد الاجنبي ووضعها في خدمة الانتاج.

ج-ما علاقة علم المالية بعلم الاختلاف ؟

ج/ العلاقة بينهما وثيقة لأن كثيراً من الامور التي تتضمنها المالية العامة تمتد جذورها الى ميادين الفلسفة والاختلاف كالحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات لابد له من التعرض لأحكام أسندت في مجموعها الى مبادئ الاخلاق .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥- ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

اسئلة الدور الاول ٢٠١٠

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :

١- المجموعة الاقتصادية الاوربية : ويطلق على هذه المجموعة اسم (منظمة السوق الاوربية المشتركة)وتعد من انجح التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم لما حققته من نجاحات بارزة في الميادين الاقتصادية كافة ، أنشئت عام ١٩٥٧م بموجب معاهدة روما ، يبلغ عدد أعضائها خمسة عشر عضواً وهذا الرقم أخذ في الزيادة .

٢-البورصة : هي سوق الاوراق المالية (الاسهم والسندات) وتتولى الدولة فيها عرض سندات القرض على دفعات صغيرة حسب سعر السوق منعاً من تدهور قيمتها .

٣- التوازن الداخلي : من الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية في الدول النامية والمتقدمة وتتمثل بالأستخدام الكامل وأستقرار مستوى الاسعار ورفع مستوى الدخل الفردي .

٤-الخطة التنفيذية : هي الخطة قصيرة الاجل بعدها الزمني سنة واحدة وتسمى بالخطة التنفيذية لأنها تعد الوسيلة التنفيذية للخطة المتوسطة الاجل وتتحدد فيها الاهداف والوسائل التي يزمع أستخدامها بدرجة أكبر تفصيلاً .

٥-نقص الاستهلاك : وهو أحد الاتجاهات التي تفسر حدوث الدورة الاقتصادية ، واطلق عليها هذا الاسم (نقص الاستهلاك) لأن القدرة الشرائية تميل الى ان تكون بأستمرار أقل من حجم الانتاج .

٦-النفقات الادارية : وتقسم الى النفقات العادية والنفقات غير العادية وهذا التقسيم قائم على اساس تكرار النفقة بصفة دورية ، فالعادية هي التي تظهر بصفة دورية محددة مثل الرواتب والاجور ، **اما غير العادية هي التي لا تتكرر بصفة دورية وتظهر من وقت الى اخر مثل نفقات الحروب .**

س٢/علل خمساً مما يأتي :

١-تتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة .

ج/وذلك طبقاً لطبيعة النظام الاقتصادي ومرحلة التطور وصل اليها .

٢-التجارة الخارجية عرضة للمخاطر النقدية .

ج/لان هناك احتمال كبير بتغير سعر الصرف او احتمال ايقاف حرية التحويل بين العملتين

٣-الخطة التفصيلية للسنوات ١٩٦١-١٩٦٥م في العراق لم تختلف في اسلوبها عن مناهج مجلس الاعمار

ج/ لانها كانت عبارة عن مجموعة مشاريع للقطاع العام لم تدرس علاقاتها ببعضها ، وكانت النتيجة شهدت بعض القطاعات نمواً مثل النفط والنقل والصناعة وقطاعات اخرى لم يحصل بها نمو كالزراعة مما ادى الى ازدياد الطلب على المحاصيل الزراعية وارتفاع اثمانها .

٤-الضرائب المباشر تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمكلف بدفعها .

ج/ لأنها تفرق بين الاعزب وبين المتزوج الذي لا ولد له وبين المتزوج الذي له ولد .

٥-الزيادة السريعة للسكان في البلدان النامية تؤدي الى زيادة مشاكل تكوين رأس المال .

ج/وذلك بسبب ما تتطلبه زيادة عرض العمل من أستثمارات مادية وبشرية مقابلة لأستيعابها غير أن معدلات تكوين رأس المال منخفضة في هذه البلدان لا تكفي لمواجهة الزيادة السريعة في السكان .

٦ -يحد التضخم من أمكانية الرخاء والنمو الاقتصادي .

ج/لكونه يتسبب في خلق أوضاع مضطربة تقلل من أندفاع المستثمرين نحو فرص الأستثمار بسبب مخاوفهم من أستمرار أرتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي الى أنهيار العملة وما يعكسه ذلك من أثار سلبية على النشاط الاقتصادي وهو ما يؤثر في عملية النمو الاقتصادي .

س٣/أجب عن فرعين :

أ-منظمة اقتصادية دولية تقوم بأعمال البنك العادي على نطاق دولي . ما هذه المنظمة ؟ ومتى أنشئت ؟ أذكر هدفين من أهدافها ثم بين لماذا لم تستفد الدول النامية من مواردها ؟

ج/هذه المنظمة هي : البنك الدولي للتنمية والتعمير.

متى أنشئت : قامت في ظل أتفاقية (بريتون وودز) ابتداء من عام ١٩٤٧م .

أذكر هدفين من أهدافها :

١-توفير رؤوس الأموال للاغراض الانتاجية والتنمية للدول التي خربتها الحرب .

٢-الاسهام في تمويل المشروعات التي تؤدي الى تنمية الموارد الانتاجية .

٣-توفير القروض او ضمانها التي تستخدم في المشاريع الاقتصادية.

٤-تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص بضمانها او الاسهام بها .

٥-العمل على رفع مستوى الدخل في الدول المتخلفة بتقديم المساعدات المالية والفنية لها وتوجيه الاستثمارات نحوها .

لماذا لم تستفد الدول النامية من مواردها : لكون هذه البلدان تعاني اصلا من المديونية الخارجية وثقل عبئها وان موازين مدفوعاتها يعاني من خلل دائم . وبسبب الاجراءات المعقدة التي يتبعها البنك فيد منح القروض و البحث عن مدى امكانية البلد المقترض على التسديد .

ب- ميز بين :-

١- التيار السلعي و النقدي .

ج/ التيار السلعي :- هو تيار متدفق من السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد معين و خلال مدة محددة من الزمن في العادة سنة ويطلق عليه (الناتج القومي) .

التيار النقدي :- تيار متدفق من النقود يمثل المكافاة الموزعة على عوامل الانتاج التي اسهمت في انتاج السلع و الخدمات في مدة سنة و يساوي القيمة النقدية لكل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في السنة نفسها وهو ما يطلق عليه (الدخل القومي) .

٢- الايرادات الاصلية و المشتقة .

ج/ الايرادات الاصلية :- وهي التي تحصل عليها الدولة من املاكها وهي ماتعرف بدخل الدومين .

الايرادات المشتقة :- وهي التي تحصل عليها الدولة من غير املاكها عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الاخرين

ج- ما اهمية كل من :-

١- ميزان المدفوعات .

ج/ الغرض منه هو اعلام الحكومة بالمرتكز الاقتصادي للبلد ليساعدها في رسم السياسة المالية و النقدية و التجارية لها .

٢-الاتحادات العربية النوعية المتخصصة .

ج/ تحقيق التكامل و التناسق بين المشاريع العربية القائمة كونها خطوة مهمة على طريق التكامل الاقتصادي العربي .

س٤) اجب عما يلي :-

١-تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تعبر عن حالة عدم التوازن ، وضح ذلك بمثال .

ج/ عندما يكون الدخل القومي مساويا لمجموع الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري فعندئذ يكون الاقتصاد في حالة توازن . فاذا فرضنا ان الدخل القومي = ٢٥٠ مليون وان مجموع الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري = ٢٥٠ مليون فالاقتصاد في حالة توازن .

اما اذا كان مجموع الانفاق = ٢٦٠ مليون أي اذا زاد عن حجم الدخل الذي = ٢٥٠ مليون فيكون الاقتصاد في حالة عدم توازن أي في حالة توسع (تضخم)

اما اذا كان مجموع الانفاق = ٢٤٠ مليون أي اذا انخفض عن حجم الدخل الذي= ٢٥٠ مليون فيكون الاقتصاد في حاالة عدم توازن أي في حالة انكماش .

اذن فتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي (تضخم ، انكماش) هي حالات تعبرعن عدم التوازن .

٢-ما هي المبادئ التي اعلنتها الكات لزيادة حجم صادرات الدول النامية ؟

ج/ أ- يجب على الدول المتقدمة الغاء القيود الكمية على صادرات الدول النامية اليها ،

ب- يجب على الصناعية عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية اليها سواء كانت هذه القيود تعريفات كمركية ام قيود كمية ، بما في ذلك صادراتها من المواد الاولية .

٣- ماذا يقصد بالقروض العامة ؟ وما دورها في الدول النامية ؟

ج/ **القروض العامة** :-مبلغ من النقود تستدينه الدولة من الافراد او الدول عن طريق الاتجاه الى الجمهورية او المصارف او المؤسسات المالية الاخرى ، و تلتزم الدولة بدفع الفوائد عنه طيلة مدة القرض ورده بعد انتهاء المدة دفعة واحدة او اقساط وفقا لشروطه .

دورها في الدول النامية :- ان اهم العقبات التي تواجه هذه البلدان هي عقبة انخفاض المدخرات القومية لذا فانها تلجا الى القروض الاجنبية لبناء جهازها الانتاجي لتشغيل مواردها المعطلة و بحاجة الى استيراد مستلزمات التنمية من الخارج وهذا ما يجعلها بحاجة الى القروض الاجنبية و بالعملات الاجنبية و الاجل ابعاد خطر هذه القروض يجب ان لا تقترن بشروط سياسية او اقتصادية كان تكون عليها فوائد عالية او اقساطها كبيرة قد يتعذر على الدولة تسديدها غي مواعيدها المقررة .

٤-تهدف السياسة النقدية في الدول النامية الى تحقيق تنمية سريعة متوازنة .

ج/ ان اجراءات السياسة النقدية يجب ان تكون باتجاه تغيير نمط الاستثمار وذلك بتخصيص الموارد نحو قطاعات السلع الاستثمارية التي يمكن عن طريق ذلك تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يتصف بعدم التوازن في القطاعات الاقتصادية اما دور السياسة النقدية ينحصر في :-

أ- تحقيق استقرار مالي داخلي من خلال الرقابة على وفرة النقود وكلفتها و تعبئة المدخرات و رفع معدلاتها

ب- تحقيق استقرار مالي خارجي وذلك بتوازن ميزان المدفوعات لاهميته في عملية التنمية الاقتصادية و تسهيلها .

س٥) أ- ناقش العبارة (نجاح عملية لنمو الاقتصادي يتوقف على حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي).

ج/ كي يكون القطاع الزراعي قادرا على مواجهة متطلبات التنمية مما يستلزم تنظيم هذا القطاع مثل الاصلاح الزراعي بغية رفع الانتاجية الزراعية ، و زيادة الاستثمارات في هذا القطاع سواء في مجال شق القنوات و بناء السدود و الصرف او في زيادة استخدام الاسمدة و المبيدات وغيرها لزيادة تحسين مستوى رأس المال الثابت في الزراعة .

ب- ماذي يقصد بسياسة حرية التجارة ؟ وما هي الحجج التي نادى بها اصحاب هذا المذهب ؟

ج/ حرية التجارة :- هو الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية . اما حجج انصارها :

١- ان حرية التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل و التخصص و سعة الاسواق .

٢- تقوم التجارة الدولية نتيجة للاختلاف في التكاليف النسبية وذلك لان عوامل الانتاج توجد بنسب متفاوتة في دول العالم ، فالولايات المتحدة يمكن ان تخصص في السلع التي تحتاج الى رؤوس الاموال ، واستراليا تتخصص بالسلع التي تحتاج الارض الواسعة و الهند تتخصص بالسلع التي تتطلب العمل الرخيص ومن ثم يتم التبادل بينهم و هذا لا يتحقق الا في ظل الحرية .

٣-يصعب في ظل الحرية قيام المنشات الاحتكارية .

٤-ان للرسوم الكمركية كثير من العيوب و الاثار الاقتصادية غير المرغوبة فهي تجبر المستهلك على دفعها و تفقد ثقة رجال الاعمال في الاوضاع الاقتصادية . و تؤدي الى نقص ملموس في التجارة الدولية .

٥-الحماية تحتاج الى تشريعات :- أ- ادارة حكيمة

ب- اعتمادات ضخمة

ج-عدد غير قليل من المتخصصين . هذه لا نحتاج اليها في الحرية .

س٦) أ- ما القوى الدائرية التي تعترض تكوين رأس المال من جانب الطلب

ج/ ان ضعف الحافز على الاستثمار ينشأ عن ضعف القدرة الشرائية أي ان ضعف هذه القدرة يؤدي الى ضعف الحافز على الاستثمار وان هذا يؤدي الى نقص تكوين رأس المال وهذ الاخير يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية .

ب-ما اهداف السياسة السعرية ؟

ج/ ان الهدف الرئيس للسياسة السعرية هو تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي يعد عنصراً مهما في توجيه الادخار و الاستثمار نحو المجالات التي تخدم الانتاج الضروري للمجتمع .

و على العموم تهدف السياسة السعرية الى :-

١-تتطوير الانتاج كماً ونوعاً و بمعدلات عالية .

٢-رقع مستوى الانتاجية للموارد الاقتصادية .

٣-تلبية حاجة المستهلكين و اشباع رغباتهم وترشيد الاستهلاك .

ج- من اسباب ازدياد النفقات العامة اتساع نشاط الدولة . وضح ذلك بصورة مختصرة .

ج/ ان التطور الذي طرا على فلسفة الدولة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من كونها دولة حارسة أي يقتصر دورها على الجيش و الامن و القضاء و الجوانب الدبلوماسية الى متدخلة ثم منتجة و دولة

اشتراكية ادى ذلك الى ازدياد الاعياء الملقاة على عاتقها فقد ازدادت نفقاتها لمواجهة اعباء الوظائف الجديدة ، فحلول الدولة محل النشاط الخاص زاد بصورة ضخمة وظائف الدولة افقياً كاحلال المدارس و المعهد العامة محل الخاصة و المواصلات الحكومية محل الخاصة .... الخ ، وقد يتباين هذا التوسع من دولة الى اخرى مع تطور فلسفتها . اما التوسع الرأسي في وظائف الدولة فأن الدول تقوم باستمرار تحسين الخدمات و تطويرها مثل تزويد الجيش بالمعدات و العتاد الحديث وتقديم الاعانات لمصابي المعارك و تعويض عوائل المحاربين كذلك بالنسبة للتعليم فقد ادخلت تحسينات كثيرة عليه و اتاحت الفرص للجميع للاستفادة منه بالمجان او باقل التكاليف ، و كذلك في الخدمات الصحية وتقدم العمران .

اسئلة الدور الثاني ٢٠١٠

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- الانتعاش :- هي المرحلة الاولى للدورة الاقتصادية وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء

٢- التوسع الرأسي :- وهو يحدث في وظائف الدولة فأن الدول تقوم باستمرار تحسين الخدمات و تطويرها مثل تزويد الجيش بالمعدات والعتاد الحديث وتقديم الاعانات لمصابي المعارك و تعويض عوائل المحاربين كذلك بالنسبة للتعليم فقد ادخلت تحسينات كثيرة عليه و اتاحت الفرص للجميع للاستفادة منه بالمجان او باقل التكاليف ، و كذلك في الصحة والعمران . وهو من عوامل ازدياد النفقات العامة .

٣- الحساب الدائن :- هو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تمكن الدولة من ان تتسلم ايرادات من اعالم الخارجي مثل :-

أ- قيم الصادرات من السلع الى الخارج .

ب- الفوائد و الارباح الناجمة من قروض و استثمارات المقيمين في الخارج .

ج - قيم خدمات النقل و التأمين والسياحة التي يؤديها المقيمون للاجانب و غيرها .

٤- الرقابة القضائية :- هي الرقابة التي تقوم بها محكمة ذات اختصاص حسابي تنتهي رقابتها باصدار حكم قضائي بصحة حسابات الميزانية او بعدم صحتها .

٥- عمليات السوق المفتوحة :- ويقصد بها قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية عن طريق قيامه بعمليات بيع و شراء الاوراق المالية الحكومية و غيرها بهدف التأثير بكلفة الائتمان وحجم العرض الكلي للنقود بما يتفق و مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه .

٦- المشروع المشترك :- هو المشروع الذي يقام في ظل الاتفاقيات العربية ذات الاطراف المتعددة و يستهدف نشاطا انتاجيا او خدميا او تجاريا او ماليا من شأنه تحقيق منافع اقتصادية للدول المتعاقدة .

س٢) علل خمساً مما يلي :

١- اكد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اهمية الاتحادات العربية النوعية المتخصصة .

ج/ لتحقيق التناسق و التكامل بين المشاريع العربية القائمة كونها خطوة مهمة على طريق التكامل الاقتصادي العربي .

٢- الناتج القومي و الدخل القومي يعبران عن حقيقة واحدة .

ج/ ان الدخل القومي هو الناتج القومي الصافي المتدفق من السلع و الخدمات النهائية خلال مدة محددة سنة معبراً عنه بقيمته النقدية لتكون القيمة النقدية للناتج القومي هو ما يساوي الدخل القومي في المدة نفسها .

٣- يجب على السلطات العامة ان تتجنب التبذير وان تتم ادارة المرافق العامة باقل التكاليف .

ج/ ذلك ان تبذير الاموال العامة يضعف الثقة العامة في مالية الدولة و بالتالي قد يؤدي الى التهرب من الضرائب .

٤- اصبح التصنيع في الدول النامية هدفاً رئيساً للسياسة الاقتصادية .

أ- لانه يخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي .

ب- التغلب على التخلف الاقتصادي الذي يتسم بالانتاج الاولي .

ج - و لامتصاص قوة العمل الباطلة .

٥- تعد التجارة احدى وسائل قوة الدولة و عظمتها .

ج/ لان الدولة لكي تكون قوية عليها ان تحصل على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة وسبيلها الى ذلك هو تحقيق فائض في الصادرات على الاستيرادات .

٦- لا تعتمد التنمية على رأس المال فحسب .

ج/ لانها تعتمد كذلك على تطوير السكان و توفير المهارات الفنية و الادارية و التنظيمية اللازمة لرفع الانتاجية.

س٣)اجب عن :-

أ - تعددت التعاريف لظاهرة التخلف لتعدد الكتاب . وضح ذلك ، وهل بالامكان وضع تعريف محدد لها ؟ ولماذا ؟

ج/ من التعريفات لظاهرة التخلف ، مثل :-

١-**الدول المتأخرة** :- تلك الدول التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم الفني و الاقتصادي .

٢-**الدول المتخلفة اقتصادياً** :- ان مفهوم التخلف في نظر هذا الفريق ينصرف الى الموارد المادية وعدم استغلالها استغلالا كاملا و منتجاً .

٣-**الدول النامية** :- سميت بهذا الاسم حتى لا يختلط مفهوم الركود بالتخلف ، و الركود الاقتصادي ان يكون معدل النمو الاقتصادي صفراً .

٤-**العالم الثالث** :- استخدام هذا الاصطلاح لان هناك عالم اول يضم الدول الرأسمالية ، وعالم ثان يضم الدول الاشتراكية و ما عدا ذلك هو العالم الثالث وان هذا الاصطلاح يتجاوز العديد من

الصعوبات من اهمها ان الدول النامية لا تمثل مجموعة متجانسة يمكن ان يشملها تعريف واحد .
يظهر من هذا ان الدول النامية لا يمكن وضع تعريف محدد لها لانها لا تمثل مجموعة متجان .

ب- بعد تطور المجتمع الانساني واخذ الافراد يتخصصون في انتاج سلع معينة حصل لديهم شيئان مه هما؟

الاول :- فيض في انتاج السلع التي تخصصوا في انتاجها .

الثاني :- انهم اصبحوا بحاجة الى سلع اخرى غير السلع التي تخصصوا في انتاجها .

ج - اعط امثلة لكل من :-

١-الميزانيات المستقلة بقانون و المستقلة لا تصدر قانون .

ج/ الميزانيات المستقلة بقانون : و تشمل :-

أ-ميزانية الاوقاف .　　　　ب- ميزانية جامعة بغداد

و الميزانيات المستقلة لا تصدر قانون : وتشمل :-

أ-ميزانية البك المركزي العراقي　　ب- ميزانية مصرف الرافدين　　ج - ميزانية شركة التأمين الوطنية

٢- النفقات المنتجة .

ج/ النفقات المنتجة : وتشمل :-

أ-نفقات سكك الحديد　　　　ب- نفقات الخطوط الجوية

س٤) أ- ان الاثر الهام الذي تمارس القروض العامة يتوقف على مستوى الدخل القومي و على طبيعة النفقات العامة . وضح ذلك .

ج/ اذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل تؤدي القروض الى خلق ضغوط تضخمية ، اما اذا كان دون مسنوى التشغيل الكامل فان اثر هذه القروض ينصرف الى رفع القدرة الانتاحية . اما بالنسبة الى طبيعة النفقات التي تمولها هذه القروض فان النفقات الاستثمارية تسهم في تكوين رأس المال القومي وفي رفع القدرة الانتاجية على عكس ما تسهم به النفقات الاستهلاكية التي تمولها هذه القروض .

ب-ما المبادئ ذات التأثير الواضح للاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية (الكات) في العلاقات التجارية الدولية ؟

ج/ ١- عدم التميز في المعاملة بين الدول الاعضاء بمعنى عدم اعطاء معاملة تفضيلية لبعض الدول .

٢- عدم فرض قيود كمية على الاستيرادات الا في الحالات التالية :-

أ-وجود عجز في موازين مدفوعات الدول الاعضاء .

ب-في حالة تنفيذ برامج تنموية في الدول النامية .

ج - وجود سياسة اقتصادية تهدف الى التغلب على مشاكل الافراط في الانتاج .

س٥) اجب عن :-

أ-في سبيل انجاح عملية التنمية الاقتصادية ينبغي احداث تغييرات متعددة في المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمع ، وضح ذلك .

ج/ ١-تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي وذلك لتحقيق السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع و توجيهها و استغلالها بالشكل الذي يراه المجتمع ملائماً ، ويترتب على الاستقلال زيادة الموارد بالاستيلاء على الفائض الذي كان واقعاً تحت النفوذ الاجنبي .

٢-انشاء التنظيم السياسي الذي يخدم التنمية .

٣-اجراء التغييرات الجوهرية في نظام التعليم .

٤-اجراء التغييرات في بعض المؤسسات الاقتصادية السائدة او استحداث مؤسسات جديدة .

ب-ما الاهداف التي تسعى الى تحقيقها منظمة (الانكتاد) ؟

ج/١- تسهيل التجارة الدولية و دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٢- تنمية التبادل الدولي و تطوير التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول .

٣-وضع سياسات للتجارة الدولية و التنمية الاقتصادية و تكييفها مع سياسات و اهداف المنظمات الاقتصادية القائمة .

٤-العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي يضمن للدول النامية حقوقا عادلة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية .

س٦)أ- ماذا يقصد بالسياسة المالية ؟ وما ادواتها ؟ ولماذا تعد اداة موازنة اقتصادية اجتماعية ؟

ج/ السياسة المالية :- قيام الدولة بتخطيط الانفاق وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية فدورها هو دور موازنة اقتصادية و اجتماعية وهي اداة لتحقيق اهداف اجتماعية و اقتصادية .

ادواتها :- الضرائب و القروض وفائض الميزانية و عجزها .

لماذا تعد اداة موازنة اقتصادية اجتماعية ؟ لانها تسعى الى تحقيق الاهداف التالية :

١-اعادة توزيع الدخول و الثروات بين افراد المجتمع .

٢-تحقيق التوازن الاقتصادي و استبعاد الازمات الاقتصادية .

٣-تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق الظروف الملائمة للنمو بدون تضخم و انكماش .

ب-١- ميز بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت في ظل قاعد الذهب .

ج/ سعر الصرف المرن :- ضمن هذا النظام (المرن) يتحدد سعر الصرف لاي عملة بعملة اخرى كسعر أي سلعة اخرى من تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها . اما

سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب بموجب هذه القاعدة فان كل دولة تحدد محتوى ذهبي لعملتها . وطالما ان المحتوى الذهبي لكل عملة ثابت فان سعر الصرف بين العملات سيكون ثابتا .

٢-اللجوء الى سياسة الانفاق العام لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

ج/ وذلك من خلال اللجوء الى السياسة المالية و النقدية . فالسياسة المالية تشير الى تغيير النفقات العامة الحكومية او الضرائب او كليهما . فعند زيادة النفقات الحكومية او تخفيض الضرائب فان هذا يؤدي الى زيادة الانتاج المحلي و الدخل من خلال زيادة حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات . و على العكس من ذلك فعند تخفيض النفقات الحكومية او زيادة الضرائب فان هذا يؤدي الى انخفاض الانتاج المحلي و الدخل من خلال خفض الطلب الكلي وهذا يؤدي الى خفض الاستيرادات . وكذلك الامر بالنسبة للسياسة النقدية فعنج زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الاستثمار و الدخل وهذ يؤدي الى زيادة الاستيرادات و العكس بالعكس .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي Drmuslim2@

اسئلة الدور الاول ٢٠١١

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- سعر الصرف : هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة او بعملات اخرى وهو مجرد سعر ، سعر عملة بوحدات من عملة اخرى .

٢- التخطيط الالزامي : هو الذي يستند الى المشروع العام الذي يؤدي الدور القيادي في النشاط الاقتصادي .

٣- الهيئات العامة : هي تلك الوحدات الادارية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وتباشر في نطاق جزء من الدولة اشباع حاجات كثيرة في صورة خدمات كالخدمات الصحية وخدمات النقل والبريد والتعليم وغير ذلك من الخدمات .

٤- الميل الحدي للاستهلاك : هو النسبة المخصصة للاستهلاك من كل زيادة تحصل في الدخل .

٥- البنك الدولي للتنمية والتعمير : وهي المنظمة الثانية التي قامت في ظل اتفاقية (بريتون وودز) إبتدأ من ١٩٤٧م لتقديم المساعدات المالية والفنية للدول الاعظاء لاعادة بناء مادمرته الحرب خاصة الجهاز الانتاجي فيها وتوفير المساعدات المالية والفنية للنهوض بأقتصاديات الدول المتخلفة .

٦- الدومين المالي : يقصد به المحفظة المالية للدولة أي ماتملكه الدولة من الاسهم والسندات والايرادات التي تدرها هذه المحفظة هي الارباح والفوائد التي تحصل عليها الدولة من الاسهم والسندات التي تملكها .

س٢/ علل خمساً مما يأتي :

١- يتضمن الناتج القومي فقط السلع والخدمات النهائية تامة الصنع .

ج/وذلك لتلافي الوقوع في الحساب المزدوج .

٢- في الدول النامية بشكل خاص تؤدي التجارة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية .

ج/ وذلك :

أ- عن طريق زيادة الصادرات التي توفر النقد الاجنبي لتمكين البلد من الاستيراد السلع التي تخدم التنمية فيه مثل السلع الانتاجية والوسيطة والخامات .

ب- إستيراد بعض السلع الأستهلاكية ذات العرض المحدود من المصادر الداخلية بهدف الحد من أرتفاع أسعارها وبالتالي زيادة رفاهية المستهلك .

٣- **تؤثر الضرائب في الاستهلاك والادخار.**

ج/ لأنها تؤدي الى تخفيض الدخول النقدية وبالتالي الى تخفيض الاستهلاك والادخار.

٤- **هناك إختلافات واسعة بين البلدان المتخلفة .**

ج/ ذلك للأختلافات بينها في الظروف الطبيعة والاقتصادية والاجتماعية ، وتتفاوت في مواردها الاقتصادية المتاحة او في البنيان الثقافي والاجتماعي او في المستوى الاقتصادي والحضاري .

٥- **ان الرسوم الكمركية لها كثير من العيوب والاثار الاقتصادية غير الرغوبة .**

ج/ أ- لأنها تجبر المستهلك على دفعها .

ب-تفقد ثقة رجال الاعمال في الاوضاع الاقتصادية .

جـ- تؤدي الى نقص ملموس في التجارة الدولية .

٦- **قيام صندوق النقد الدولي .**

ج/وذلك لمواجهة المشكلات الاقتصادية يومذاك ووضع الحلول المناسبة لها وعلى اساس من التعاون الاقتصادي الدولي ، ومن ابرز تلك المشكلات ، مشكلة تقلب أسعار الصرف ومشكلة القيود امام حركة التجارة الدولية ومشكلة العجز في موازين مدفوعات معظم الدول .

س٣/ أملأ الفراغات الآتية بما يناسبها من الحقائق .

١- تنقسم النفقات العامة حسب الأثر الاقتصادي الى نفقات منتجة و نفقات غير منتجة .

٢- أن صور الدخل القومي القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة اوعوائد عناصر الانتاج او الانفاق الاستهلاكي والاستثماري .

٣- بدأ التحول في العلاقات الاقتصادية العربية نحو التكامل الاقتصادي منذ عام ١٩٥٧م إذ اقر المجلس الاقتصادي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

٤- ان انخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات والقيم البالية في البلدان المتخلفة يؤدي الى أنعدام العقلانية في مباشرة السلوك وتقويم المواقف و انخفاض مستوى الكفاءة الادارية و شيوع الفساد وتفشي ظاهرة الرشوة .

س٤/أ- ما الشروط الواجب توفرها في الاصدار النقدي الجديد ؟

ج/ ١- ان يخصص الاصدار النقدي الجديد لأقامة استثمارات تؤدي الى انتاج السلع الاستهلاكية وبسرعة .

٢-ان يستخدم الاصدار النقدي الجديد بجرعات صغيرة غير متقاربة .

ب-انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة من الاعتبارات التي تدرس التجارة الخارجية بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الاقتصاد ، وضح ذلك .

ج/ تشكل كل دولة وحدة سياسية مستقلة وبناء على هذا هناك اعتبارات وطنية معينة كالأمن الاقتصادي ، والامن القومي والسياسة الخارجية التي تؤدي دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية ومن اجل ان يحافظ البلد على امنه الاقتصادي قد تقتضي مصلحته ان ينتج نوعاً من السلع بكلفة اعلى من كلفة انتاجها في الخارج . كما ان المصلحة والاعتبارات الوطنية قد تؤدي دوراً هاماً في التمييز بين التجارة الداخلية والخارجية مثل اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية وتنمية الصناعات القومية وحماية السوق المحلية . فمثل هذه الاعتبارات لا تثار الا عندما يكون هناك كلام على التجارة الخارجية .

ج- يمكن القول ان التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتطويره ، فسر هذه العبارة اقتصادياً .

ج/ وذلك بالتغلب على ما يعترض الطريق من عقبات في سبيل نقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وبمعنى ادق الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف الى الوضع الاجتماعي المتقدم ،فهذا الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في اساليب الانتاج المستخدمة وتغييراً في البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الاساليب الانتاجية.

س٥/ أ- دون ملاحظاتك عن ميزان المدفوعات العراقي .

ج/ ١- ان الميزان التجاري (صادرات سلعية – استيرادات سلعية) هو في صالح العراق .

٢-يعاني العراق من العجز في حساب الخدمات والتحويلات من طرف واحد .

٣-ان الحساب الجاري في صالح العراق لان الفائض في الميزان التجاري يغطي العجز في الخدمات والتحويلات من طرف واحد.

٤-هناك عجز في حساب راس المال وحساب الذهب النقدي .

٥-وجود فقرة تدعى السهو والخطأ ، هذه الفقرة هي اداة موازنة .

ب- قارن بين الرقابة القضائية والرقابة البرلمانية .

ج/**الرقابة القضائية** : عندما تعهد الى المحكمة ذات اختصاص حسابي تنتهي رقابتها بإصدار حكم قضائي بصحة الحسابات او عدم صحتها .

الرقابة البرلمانية :التي يقوم بها البرلمان بالاعتماد على التقارير التي تقدمها سلطات الرقابة المرتبطة به كسلطة الرقابة الادارية وسلطة الرقابة القضائية .

ج- أجب عن واحد فقط :

أ/ ١) ما الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتولد عن التضخيم ؟

ج/ تتولد عن التضخيم اثار اقتصادية واجتماعية يمكن ايجازها بالتالي :

١- أعادة توزيع الدخل : ان ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى خفض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم وهم يشكلون الاكثرية الساحقة في المجتمع في حين رجال الاعمال واصحاب الوحدات الانتاجية ومالكي العقارات والمضاربين وسواهم وهم الاقلية في المجتمع سيؤدي التضخم الى زيادة مدخولاتهم ويعمل على اعادة توزيع الدخل لصالحهم .

٢- تأثير التضخم في الرخاء والنمو الاقتصادي : يحد التضخم من الرخاء والنمو الاقتصادي لكونه يتسبب في خلق اوضاع مضطربة تقلل من اندفاع المستثمرين نحو فرص الاستثمار بسبب مخاوفهم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي الى انهيار العملة وما يعكسه ذلك من اثار سلبية في مجمل النشاط الاقتصادي وهو ما يوثر في النهاية في عملية النمو الاقتصادي

ب- ما المتطلبات التي يجب توفرها للسياسة الزراعية كي تقوم بتحسين الاقتصاد الزراعي ورفع المستوى المعاشي للفلاح و تحقيق الرفاهية العامة ؟

ج/ ١- ان تكون صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام وان يكون لها منهج عملي تشرف على تطبيقه .

٢- ان يكون لها اهداف معينة تروم تحقيقها وتتمثل في اماني ورغبات غالبية الشعب .

٣- تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل لتحقيق الاهداف باقل جهد و كلفة .

٤- عند اختيار الوسائل لتحقيق الاهداف يجب ان يؤخذ بالاعتبار الظروف المحلية .

ج/ الانتاج :-هو خلق المنفعة او زيادتها و يتمثل بالنشاط البشري الذي يهدف الى اشباع الحاجات البشرية المتزايدة فكل عمل يخلق منافع تشبع الحاجات البشرية يعد عملا انتاجيا حتى وان لم يكن ذات طابع مادي .

اما اهم الاثار الاقتصادية المترتبة عليه هي :-

١- ان تطور هذا النشاط او تخلفه يشير الى مدى تطور الاقتصاد القومي او تخلفه .

٢- ان ارتفاع مستوى الدخل القومي او انخفاضه رهن بمدى تطور الانتاج او تخلفه . فالانتاج هو الذي يولد الدخول الموزعة على عوامل الانتاج .

ب- من مبررات التمييز بين التجارة و الداخلية القيود المفروضة على انتقال عوامل الانتاج دوليا . وضح اسباب القود المفروضة على بعض هذه العوامل .

ج/ لا شك ان انتقال عوامل الانتاج (كالعمل و رأس المال) ضمن حدود الدولة يكون بحرية كبيرة ، بينما تكون حرية انتقال بين الدول محدودة وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض هذا الانتقال كالصعوبات الادارية وصعوبات تتعلق باختلاف اللغة والتقاليد او الروابط الاجتماعية والعاطفية فضلاً عن التكاليف اللازمة لهذا الانتقال . اما بالنسبة لرأس المال فانه لا ينتقل بسهولة من بلد لآخر وذلك لان اصحابه يفضلون الاستثمار في اوطانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية ، وكذلك لسهولة الاشراف عليها في اوطانهم.

ج- أكتب عن اهداف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ج/ ان اهم الاهداف التي تسعى هذه المنظمة الى تحقيقها هي :

١- تسهيل التجارة الدولية ودعم التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٢- تنمية التبادل التجاري الدولي وتطوير التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول .

٣- وضع سياسات للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية وتكييفها مع سياسات واهداف المنظمات الاقتصادية القائمة .

٤- العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي يضمن للدول النامية حقوقاً عادلة .

اسئلة الدور الثاني ٢٠١١

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- السياسة الاقتصادية : مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي لتحسين الاحوال والظروف التي يعيش فيها المجتمع وتتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة طبقاً لطبيعة النظام ومرحلة التطور التي وصل اليها .

٢- السياسة الزراعية : هي الاجراءات التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المتناسبة والتي يمكن بموجبها توفير الرفاهية للمشتغلين بها عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمرار تحسينه .

٣- التعريفة الكمركية : هي الضريبة او الرسم الذي يفرض على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة .

٤- ميثاق هافانا : هو ميثاق صدر عن مؤتمر هافانا عام ١٩٤٦م تقرر بموجبه انشاء منظمة التجارة الدولية ان هذا الميثاق لم ينفذ لرفض بعض الدول الموقعة عليه انشاء هذه المنظمة وانشئت بدلاً عنها (الكات) .

٥- الدولة المتأخرة : هي الدولة التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي .

٦- النفقات العامة : هي المبالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها شخص معنوي عام من اجل تحقيق النفع العام أي اشباع حاجة عامة .

س٢/ علل خمساً مما يلي :

١- زيادة التكاليف من اسباب حدوث ظاهرة التضخم .

ج/ لأن ارتفاع تكاليف الانتاج (أجر العمل) مثلاً يؤدي الى زيادة اسعار السلع وظهور التضخم .

٢- يتأثر الاستهلاك من خلال الانفاق على الاستثمار.

ج/ لآن ما ينفق على انشاء الطرق والسدود والخزانات والمباني والاعانات المالية التي تقدم للاستثمار الخاص يؤدي جميعها وبشكل غير مباشر الى زيادة الاستهلاك .

٣- شهد الدخل القومي في العراق تطورات واسعة .

ج/ نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولتطور حجم الانتاج في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية المكونة للدخل القومي .

٤- اللجوء الى سياسة الانفاق العام (لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات) من خلال السياسة المالية والنقدية

ج/ فالسياسة المالية تشير عند خفض الضرائب وزيادة النفقات الحكومة يؤدي الى زيادة الاستيرادات وعند زيادة الضرائب وخفض النفقات الحكومة يؤدي الى خفض الاستيرادات . اما السياسة النقدية فعند زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الاستثمار وتزداد الاستيرادات والعكس بالعكس .

٥- ظهور صندوق النقد الدولي .

ج/ وذلك لمواجهة المشكلات الاقتصادية يومذاك ووضع الحلول المناسبة لها وعلى اساس من التعاون الاقتصادي الدولي ، ومن ابرز تلك المشكلات ، مشكلة تقلب أسعار الصرف ومشكلة القيود امام حركة التجارة الدولية ومشكلة العجز في موازين مدفوعات معظم الدول .

٦- يجب ان لا يقتصر التخطيط عل توجيه الموارد لقطاع دون اخر .

ج/ اذا اقتصر التخطيط على قطاع دون اخر كانت النتيجة حدوث اختلال في لاقتصاد يظهر بشكل فوائض واختناقات .

س٣/ أملأ الفراغات بما يناسبها من الحقائق .

١- ان التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي و اجتماعي وسياسي و ثقافي لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون اخر .

٢- الدخل القومي من حيث التصرف به يساوي الانفاق الاستهلاكي + الادخار .

٣- يتم اصدار القروض العامة بإحدى الطرق الاتية : الاكتتاب العام و الاكتتاب المصرفي و الاصدار في الاسواق المالية (البورصة) .

٤- منظمة السوق الاوربية المشتركة يطلق على هذه السوق اسم المجموعة الاقتصادية الاوربية انشئت في اذار عام ١٩٥٧م بموجب معاهدة روما .

٥- ميزان المدفوعات هو سجل مختصر للمعاملات التجارية والمالية والنقدية كافة التي تتم بين المقيمين في بلد معين سواء كانوا اشخاصاً ام مشروعات ام حكومة مع المقيمين في دول اخرى خلال مدة زمنية معينة هي في العادة سنة

س٤/ أ- أكتب عن اهداف منظمات التكامل النقدي العربي .

ج/١- اقامة اتحاد للمدفوعات يمكن عن طريقه تسوية المدفوعات بين هذه الدول بالمقاصة المتعددة الاطراف .

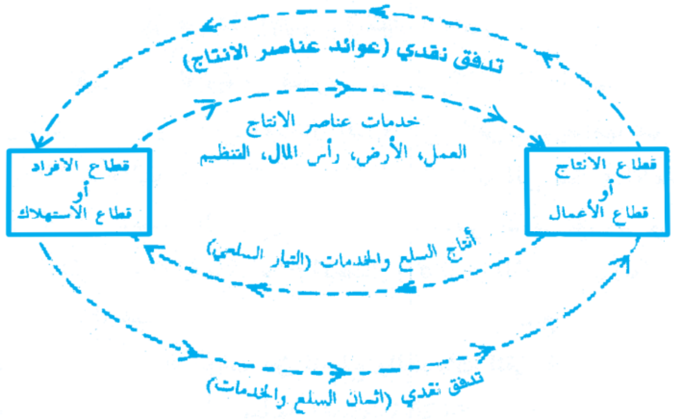
٢- تكوين احتياطي للعملات يستخدم في التسهيلات لمن يعاني عجزاً في ميزان مدفوعاته من الاعضاء .

٣- تنسيق اسعار الصرف بين الدول الاعضاء لتحقيق قدر من الاستقرار فيها .

٤- التنسيق النقدي بالاتفاق على السياسات النقدية التي تتبعها الدول الاعضاء لبلوغ الاهداف المحددة .

٥- اتباع سياسات موحدة بشأن تدفقات رأس المال بين الدول الاعضاء والخارج .

ب- وضح العلاقة المتبادلة بين قطاع الوحدات الانتاجية وقطاع الوحدات الاستهلاكية مبيناً فقط ما تقوم به كل منها من خلال مخطط ايضاحي .



س٥/ أجب عن فرعين :

أ-ان التخصص الدولي يعود بشكل عام الى مجموعتين من العوامل . وضحهما .

١- العوامل الطبيعية :- فالبلدان تختلف فيما بينها في مناخها و تربتها وثرواتها الطبيعية لذا تتخصص كل منها بالسلع التي تتلائم و ظروفها الطبيعية فالمناطق الاستوائية الحارة الممطرة تتخصص بزراعة البن و المناطق الباردة تتخصص بزراعة القمح وهكذا .

٢ - العوامل المكتسبة :- تختلف البلدان بما هو متوفر لديها من عمال مدربين و رؤوس اموال انتاجية كالالات و الادوات ومستلزمات الانتاج . فالدول التي تتمتع برصيد كبير من رؤوس الاموال الانتاجية تتخصص في الصناعات الثقيلة بينما تتخصص التي لديها عمال ماهرين مهارة فائقة بالصناعات الدقيقة كالساعات مثلاً .

٢- ميز بين مفهوم المالية العامة قديماً وحديثاً .

مفهوم علم المالية قديماً : يعني هو العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وايراداتها ، أي تحديد الحاجات العامة والوسائل التي يتم بها اشباع هذه الحاجات .

مفهوم علم المالية حديثاً : فهو العلم الذي يتناول بالبحث كل ما يتعلق بنشاط القطاع العام وانه ذو صلة وثيقة بالنظرية الاقتصادية الحديثة ، وتأثر كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي ينبع من نظرية

كينز . اذ اصبح باستطاعة الدولة ان تكيف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة لتعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة . وغيرها .

٢- ما الفرق بين تجارة الجملة وتجارة المفرد .

ت	تجارة الجملة	تجارة المفرد
١	تتم فيها عمليات الشراء والبيع بكميات كبيرة	تتم فيها عمليات الشراء والبيع بكميات قليلة
٢	تتم بين التجار أنفسهم	تتم بين التجار والمستهلكين
٣	اسعارها اقل من مثيلاتها في تجارة المفرد	اسعارها اعلى من الجملة ليحصل تاجر المفرد على هامش من الربح

ج - تتخذ السياسة الاقتصادية اشكالا مختلفة تتناسب وطبيعة النظام الاقتصادي ومن ابرزها (السياسة المالية) ، وضح ذلك .

السياسة المالية : قيام الدولة بتخطيط الانفاق وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية فدورها هو دور موازنة اقتصادية واجتماعية وهي اداة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية .

ادواتها : الضرائب والقروض وفائض الميزانية وعجزها .

أهدافها : ١- أعادة توزيع الدخول والثروات بين افراد المجتمع .

٢- تحقيق التوازن الاقتصادي واستبعاد الازمات الاقتصادية .

٣-تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق الظروف الملائمة للنمو بدون تضخم وانكماش .

س٦/ أجب عن فرعين :

أ- عدم كفاية رؤوس الاموال وتخلف طرائق الانتاج في البلدان النامية يسببان شيوع البطالة المقنعة ، أكتب عنها .

البطالة نوعان هما البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة : هي تبديد جهود جانب يعتد به من القوى العاملة في اعمال قليلة الانتاجية ، يستأثر القطاع الزراعي بالقسم الاعظم منها اذ تبدو فيه هذه الظاهرة في اوضح صورها ويتخذ هذا النوع من البطالة في المدن صور الخدمة المنزلية والباعة المتجولين والحاملين . ويستأثر القطاع الزراعي بالجزء الاعظم منها ذلك لضعف الارض الصالحة للزراعة بالقياس الى عدد السكان مما يتمخض عن عدم كفاية رؤوس الاموال والمعارف الفنية تعذر توفير فرص عمل منتج للطاقة البشرية المعطلة في غير ميدان الزراعة .

ب- اذكر باختصار الاثار الاقتصادية للقروض العامة .

١- تؤدي القروض العامة في اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار لصالح الادخار ذلك لأنها تؤدي الى تشجيع صغار المدخرين على الادخار .

٢- تؤدي القروض التي تقدمها المصارف للدولة الى زيادة كمية النقود في التداول وهذا يؤدي الى اثار تضخمية سيئة في البلدان النامية وفي البلدان ذات التشغيل الكامل .

٣- ان الاثر الهام الذي تمارسه القروض العامة في الاقتصاد يتوقف على مستوى الاقتصاد القومي هل هو في حالة التشغيل الكامل او عدمه وعلى طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه القروض هل هي نفقات استهلاكية ام استثمارية تسهم في تكوين رأس المال القومي ورفع القدرة الانتاجية .

ان التوسع في القروض العامة يؤدي الى نمو الاسواق المالية والنقدية ويعد هذا عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي في نطاق اقتصاد السوق . اما دور القروض في البلاد النامية فأن اهم العقبات التي تواجه هذه البلدان هي عقبة انخفاض المدخرات القومية لذا فأنها تلجأ الى القروض الاجنبية لبناء جهازها الانتاجي لتشغيل مواردها المعطلة وبحاجة الى استيراد مستلزمات التنمية من الخارج وهذا ما يجعلها بحاجة الى القروض الاجنبية وبالعملات الاجنبية ولأجل ابعاد خطر هذه القروض يجب ان لا تقترن بشروط سياسية او اقتصادية .

ج- ما هي مراحل الدورة الاقتصادية ؟ وضحها .

ج/ ١- مرحلة الانتعاش : وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء .

٢-مرحلة الرواج : تتميز بـ :

أ- ارتفاع مستوى الانتاج . ب- ارتفاع مستوى الاستخدام .

ج- نمو التجارة . د- ارتفاع مستوى الدخل .

٣- مرحلة الانكماش : حيث تبدأ مراحل الازمة بالظهور ، تتميز بـ :

أ – تدني مستوى الانتاج . ب –ظهور البطالة .

ج- هبوط مستوى الاسعار . د- تدني مستوى الدخل .

٤-مرحلة الكساد : التي تتصف بـ :

أ- الانخفاض الشديد في الانتاج والدخل . ب- ارتفاع معدلات البطالة .

ج- كساد التجارة . د- الانخفاض الشديد في الاسعار.

الدور الاول -٢٠١٢

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- عمليات السوق المفتوحة : ويقصد بها قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية عن طريق قيامه بعمليات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية وغيرها بهدف التأثير في كلفة الائتمان وحجم العرض الكلي للنقود بما يتفق ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه .

٢- الدخل الحقيقي : مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج بدخولهم النقدية .

٣- المشروع العربي المشترك : المشروع الذي يقام في ظل الاتفاقيات العربية ذات الاطراف المتعددة ويستهدف نشاطاً انتاجياً او خدمياً او تجارياً او مالياً من شأنه تحقيق منافع اقتصادية للدول المتعاقدة .

٤- المذهب التجاري : وهو الاسم الذي اطلق على الافكار والسياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة ١٥٠٠-١٨٠٠ تقريباً والتي تضمنت تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية وسياسية .

٥- الركود الاقتصادي : ان يكون معدل النمو الاقتصادي صفراً.

٦- المالية الخاصة : ويقصد بها مالية القطاع الخاص وتتضمن مالية الافراد والمشرعات الفردية والشركات بأنواعها .

س٢/ علل خمساً مما يلي :

١- يلاحظ حالة عدم التطابق بين الدخل القومي واجمالي الانفاق (الاستهلاكي و الاستثماري) في العراق من ١٩٧٢-١٩٨٠.

ج/ان السبب يعود اما الى الاقتراض من الخارج في حالة النقص او الى الموظفة في الخارج في حالة الزيادة .

٢- وحدة الميزانية و عدم تعددها .

ج/ وذلك لعرض تقديرات الميزانية بوضوح و تجنب الازدواج الحسابي الذي ينتج عن تعدد الميزانيات .

٣- ان الغرض من ميزان المدفوعات هو اعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي الخارجي للبلد .

ج/ ليساعدها في رسم سياستها النقدية و المالية و التجارية .

٤- يجب ان لا يختصر التخطيط على توجيه الموارد لقطاع دون اخر .

ج/ اذا اقتصر التخطيط على قطاع دون اخر كانت النتيجة حدوث اختلال في الاقتصاد القومي يظهر صورة فوائض و اختناقات .

٥- انشاء صندوق النقد الدولي .

ج/ وذلك لمواجهة المشكلات الاقتصادية يومذاك ووضع الحلول المناسبة لها على اساس من التعاون الاقتصادي الدولي ، ومن ابرز تلك المشكلات مشكلة تقلب اسعار الصرف و مشكلة القيود امام حركة السلع و البضائع و مشكلة العجز في موازين مدفوعات معظم الدول .

٦- يعد عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية (المتخلفة) عائقا للتنمية الاقتصادية .

ج/ بسبب اخلال الامن و النظام و العدالة ما يؤدي الى زيادة مخاطر الاستثمار و هروب رؤوس الاموال الوطنية خارج البلد و عزوف رؤوس الاموال الاجنبية عن استثمارها في هذه البلدان .

س٣) املا الفراغات الاتية بما يناسبها من حقائق :-

١- لسوق الصرف الاجنبي وظيفتان تحويل العملة الوطنية الى عملة اخرى اجنبية و الوظيفة الائتمانية .

٢- اعلنت اتفاقية الكات جملة مبادئ تهدف زيادة حجم صادرات الدول النامية يجب على الدول المتقدمة الغاء القيود الكمية على صادرات الدول النامية اليها و يجب على الدول الصناعية فرض قيود على صادرات الدول النامية اليها سواء كانت هذه القيود تعريفات كمركية ان قيود كمية .

٣- ان التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي ناجمة عن تقلبات حجم الاتفاق الاستهلاكي وتقلبات حجم الاتفاق الاستثماري .

٤- هناك نوعان رئيسان من النفقات العامة اولهما ان ما ينفق على المرافق الاصلية كالدفاع و الامن و القضاء يؤثر في الانتاج وثانيهما ان بعض النفقات تؤدي الى تنمية مواهب الافراد وزيادة كفاءاتهم كنفقات التعليم و الصحة .

٥- ان السياسة الزراعية لا يمكن ان تقوم بتحسين الاقتصاد الزراعي ورفع المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية العامة الا اذا توافرت لها متطلبات منها ان تكون صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام وان يكون لها منهج عملي تشرف على تطبيقه و يجب ان يكون لها اهداف معينة تروم تحقيقها وتتمثل فيها اماني و رغبات غالبية الشعب .

س٤) اجب عن فرعين فقط :-

أ) من مقومات التنمية رفع مستوى التكوين الرأسمالي (الاستثماري) . بين تأثير حجم الاستثمار على عملية التنمية .

ج/ ان نجاح التنمية الاقتصادية يتوقف على تحقيق حد ادنى من الاستثمارات لها حتى ينطلق الاقتصاد في مسار النمو حتى يكتب لعملية النمو النجاح وذلك لمواجهة العقبات التي تعترض النمو الصناعي مثل ضيق السوق المحلية . وكذلك تحقيق استثمارات في القطاع الزراعي وقطاع رأس المال الاجتماعي .

ان نجاح عملية النمو الصناعي يتوقف على حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي مما يستلزم تطبيق الاصلاح الزراعي و بناء السدود و شق الترع و القنوات و المبازل وتوفير الاسمدة و المبيدات وغيرها بحيث يكون القطاع الزراعي قادرا على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية .

ان تحقيق الاستثمارات الصناعية و الزراعية يتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي الذي تحتاجه التنمية لنجاحها وذلك لتوليد قوة دافعة للنمو تستطيع التغلب على القوة المضادة للنمو في المجتمع و المتمثلة في الانفجار السكاني بوجه عام . أي لابد من تحقيق حد ادني من الاستثمارات قادر على توليد معدل لنمو الدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني و بالتالي يرتفع معدل نمو الدخل الفردي فيرتفع معدل الادخار فالاستثمار .

ب) اشرح بالتفصيل كيفية احتساب الدخل القومي بطريقة الانفاق .

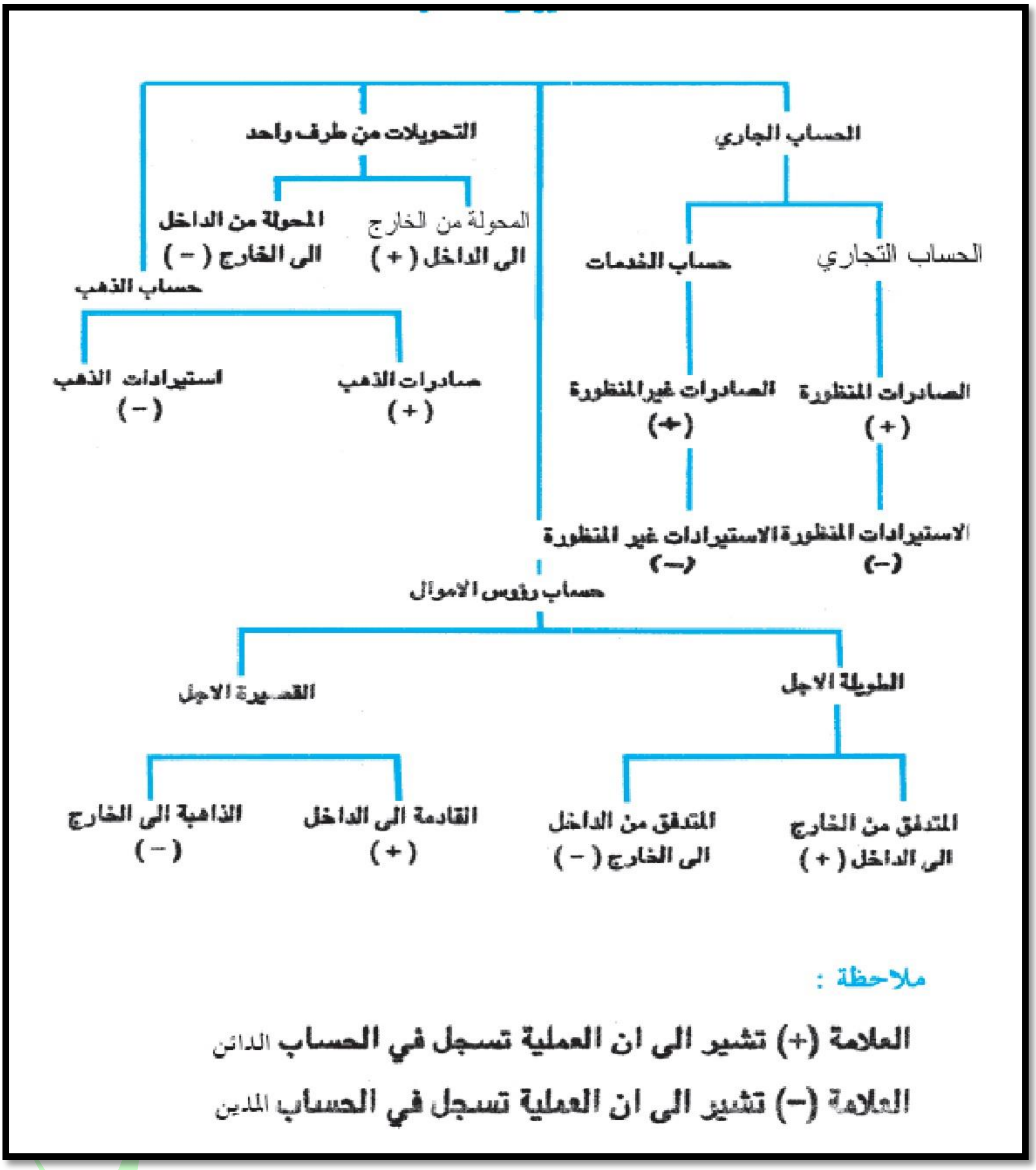
ج/ يمكن الوصول الى القيمة الاجمالية للدخل القومي عن طريق جمع ما ينفق على شراء السلع و الخدمات النهائية الاستهلاكية و الاستثمارية خلال سنة معينة من قبل الافراد و الهيئات و الحكومة .ان مجموع ما ينفقه هؤلاء (الافراد و الهيئات و الحكومة) على شراء السلع الاستهلاكية و الاستثمارية يكون مجموع الانفاق القومي وعم طريق الوصول الى اجمالي الانفاق القومي نحصل على الدخل القومي الاجمالي لان الانفاق القومي يساوي الدخل القومي . وتقوم هذه الطرقة على اساس التصرف بالدخل المتاح لأنه هو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

ج) ضع مخططا ايضاحياً لميزان المدفوعات يشير فيه الى العملية التي تسجل في الحساب الدائن و الحساب المدين .



س٥) أ) متى تأسست السوق الاوربية المشتركة ؟ وما المراحل التي مرت بها ؟ وما انجازات كل مرحلة ؟ ثم وضح اهم الاجراءات التي مثلت اهداف السوق الاوربية .

ج/ تاسست السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٧م بموجب معاهدة روما . وقد مرت بثلاث مراحل حققت في المرحلة الاولي الغاء الرسوم الكمركية فيما بين الدول الاعضاء . وازالة القيود الكمية و

الكمركية على انتقال السلع و الخدمات بين الدول الاعضاء مع الاتفاق على تعريفة موحدة ازاء السلع القادمة من غير الاعضاء .

في المرحلة الثانية : تمكنت السوق من اطلاق حرية انتقال عنصري العمل و رأس المال بين الاعضاء

في المرحلة الثالثة : فقد تركزت الجهود نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية بين الدول الاعضاء و التنسيق في السياسات الاقتصادية (الزراعية و الصناعية و الانتاجية و المالية) بين الاعضاء .

اما اهم الاجراءات التي مثلت اهداف السوق الاوربية فهي :

١- الغاء التعريفة الكمركية و الحصص و الحواجز التجارية بين دول السوق .
٢- توحيد التعريفة الكمركية على السلع القادمة من خارج دول السوق .
٣- حرية انتقال العمل ورأس المال و اقامة المشاريع المشتركة .
٤- وضع سياسة زراعية مشتركة وسياسة نقل مشتركة .
٥- التوفيق و التنسيق بين السياسات النقدية و المالية و الاجتماعية .

ب) يمر تنظيم الميزانية العامة للدولة بمراحل . اكتب في المرحلة اولى .

ج/ مراحل الميزانية هي :- اعدادها ، تصديقها ، تنفيذها ، مراقبتها

مرحلة اعداد الميزانية : يبدأ اعداد الميزانية الجديدة قبل مدة تتراوح بين ٣-٦ اشهر . تقوم وزارة المالية بالطلب من الوزارات كافة تقديم مشروعاتها المزمع تنفيذها في السنة القادمة بعد استطلاع اراء وحداتها الادارية ومن المعروف ان تهيئة هذه المشروعات تتم من قبل الموظفين في هذه الوحدات بدءاً من القرية و انتهاءاً بأعلى وحدة ادارية في المحافظة محددين نوعية الخدمات المراد اشباعها و تمر هذه بقنوات عديدة تصفى من خلالها لتكون مهيأ شكل نهائي في وزارة المالية بوصفها الوزارة المعنية بإيجاد التناسق و التكامل و الترابط في المشروعات المختلفة التي تقترحها الجهات المختلفة بحيث يؤدي تنفيذها المتناسق الى افضل النتائج .

س٦) قارن بين :-

١- سعر الصرف في ظل قاعد الذهب وسعر الصرف المتغير (المرن) .
٢- الضريبة و الرسم .

ج/ ١- **سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب** :- يكون ثابتاً لان لكل دولة تحدد محتوى ذهبي لعملتها و طالما ان المحتوى الذهبي لكل عملة ثابت فان سعر الصرف يكون ثابتاً .

اما **سعر الصرف المتغير (المرن)** فانه ضمن هذا النظام يتحدد سعر الصرف لاية عملة بعملة اخرى كسعر اية سلعة اخرى من تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها

٢-**الضريبة و الرسم** :- الرسم يدفع نظير خدمة تؤديها الدول الدافعة بينما الضريبة تدفع دون مقابل أي دون منفع خاص يعود على دافعها .

ب) ما العوامل المسببة لظاهرة التضخم ؟ وضح ذلك .

ج/ ١- زيادة حجم الانفاق على الاستهلاك و الاستثمار زيادة شاملة تفوق القدرة على انتاج السلع و الخدمات مما يؤدي الى الارتفاع في الاسعار بصورة مستمرة بشكل يقود الى ظاهرة التضخم وهو ما يسمى (بتضخم الطلب) وهذ النوع هو غالبا ما يسود في الدول النامية لضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيها .

٢-ان العامل الاخر المسبب لظاهرة التضخم هو زيادة في تكاليف الانتاج وهو ما يسمى (بتضخم التكلفة) ويحصل عندما تأخذ الاجور النقدية (اجر العامل) مثلا بالارتفاع وتسبب زيادة تكاليف الانتاج ارتفاعاً في الاسعار وظهور التضخم .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

الدور الثاني -٢٠١٢

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط (لكل سؤال ٢٠ درجة)

س١)عرف خمساً مما يلي :-

١- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :-ويقصد به الزام المصرف المركزي المصارف التجارية قانونا بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية و غير نقدية لدى المصرف المركزي يستخدمها بوصفها سلطة نقدية للرقابة على قدرة المصارف التجارية الى التوسع في الائتمان او تخفيضه . ففي حالة التضخم يرفع المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني لتقلل المصارف التجارية منح الائتمان وبالعكس في حالة الانكماش يلجأ المصرف المركزي الى خفض النسبة فتزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان.

٢- الدخل المتاح :- هو الدخل القابل للتصرف ويساوي الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب المباشرة و الارباح غير الموزعة و تخصيصات الاندثار ، وهو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة .

٣- الاتحاد الكمركي :- وهو مرحلة من مراحل تطور التعاون الاقتصادي الدولي بهدف الغاء الرسوم الكمركية بين الدول الاعضاء مع الالتزام بتعريفة كمركية موحدة ازاء سلع الدول الاخرى خارج هذا التكتل .

٤- المقايضة :- هي تبديد جهود جانب يعتد به من القوى العاملة في اعمال قليلة الانتاجية ، يستأثر القطاع الزراعي بالقسم الاعظم منها اذ تبدو هذه الظاهرة في اوضح صورها ويتخذ هذا النوع من البطالة في المدن صور الخدمة المنزلية و الباعة المتجولين و الحمالين و غيرهم .

٥- الحاجات العامة :- هي الحاجات التي يتم اشباعها من قبل الدولة او الهيئات العامة و التي يترتب على اشباعها منفعة جماعية .

س٢) علل خمساً مما يأتي :-

١- يمكن تسمية وحدة انتاج وحدة من القطن بنفس الكلفة اللازمة لانتاج وحدتين من القمح بالكلفة النسبية .

ج/ لان التعبير عن كلفة الانتاج تم بمقارنة عدد وحدات من سلعة بعدد وحدات من سلعة اخرى يستطيع المقدار نفسه من الموارد ان ينتجه ، والكلفة النسبية هنا هي ١ قطن : ٢ قمح .

٢- مستوى الدخل القومي يتحدد بحجم الطلب الكلي .

ج/ لان مستوى الدخل القومي يتحدد بالانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري . وبما ان الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري يساوي الطلب الكلي . اذن فمستوى الدخل القومي يتحدد باطلب الكلي

٣- تمارس الضرائب اثاراً انكماشية .

ج/ لانها تمارس تأثيرها المباشر على الانتاج من خلال تأثيرها في الميل للاستثمار لانها تؤدي انخفاض ارباح المنتجين و انخفاض الادخار والانتاج ، كما تمارس الضرائب تأثيرها غير المباشر على الانتاج من خلال تأثيرها في الاستهلاك فارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية من جراء ضرائب ينخفض استهلاكها مما يؤدي الى اثار انكماشية في انتاجها .

٤- بغية انجاح التنمية ينبغي احداث تغييرات عدة في المجال السياسي .

ج/ ينبغي تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي يتمثل في تحقيق السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع و بالتالي تحقيق القدرة على توجيهها و استغلالها بالشكل الذي يراه المجتمع ملائماً . كذلك يترتب على الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد متمثلا في الاستيلاء على الفائض الذي كان واقعاً تحت النفوذ الاجنبي .

٥- اتساع الاسواق يساعد على تحقيق سياسة الحرية التجارية .

ج/ لان حرية التجارة تتيح للدولة تقسيم العمل و التخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم العمل على اتساع الاسواق .

٦- السوق العربية المشتركة افضل صيغة للتكامل الاقتصادي .

ج/ أ- لانه يتيح للدول الاعضاء السوق الواسعة امام منتجاتها مما يؤدي الى التوسع في اقامة الاستثمارات الانتاجية الجديدة و تحقيق الاستخدام الواسع لعناصر الانتاج .

ب-من شأنه تحرير التبادل التجاري من القيود و الرسوم الكمركية .

س٣) املا الفراغات التالية بما يناسبها من حقائق :-

١- التصنيع في الدول النامية هدف رئيس للسياسة الاقتصادية . لانه يخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وللتغلب على التخلف الاقتصادي الذي يتسم بالانتاج الاولي و لامتصاص قوة العمل العاطلة .

٢- الميزان التجاري يساوي الصادرات السلعية (المنظورة) مطروح منها الاستيرادات السلعية (المنظورة) .

٣- بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م في العراق انشئت وزارة التخطيط و الغرض منها تلافي الانتقادات التي وجهت الى مجلس الاعمار مثل عدم توفر سياسة اقتصادية ثابتة يعمل المجلس من خلالها وعدم الاخذ بمبدأ الفصل بين التخطيط و التنفيذ.

٤- يمر تنظيم الميزانية العامة للدولة باربعة مراحل هي الاعداد و التصديق و التنفيذ و الرقابة.

٥- من بين الاهداف التي انشئ من اجلها صندوق النقد الدولي هي تقديم التسهيلان الائتمانية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الاعضاء و تسوية المدفوعات الجارية بين دول الاعضاء مما يسهل حركة المدفوعات فيما بينها.

س٤)أ- اجب عن فرع واحد مما يأتي :-

١- للضرائب اغراض متعددة تهدف من ورائها الدولة الى تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية . ناقش ذلك .

١- تفرض الضرائب بهدف تشجيع المنتجات الوطنية من حلال رفع اسعار السلع المستوردة

٢- تقليل الفوارق بين الطبقات او القضاء عليها من خلال زيادة الضرائب على اصحاب الدخول و الثروات المرتفعة وتعيد توزيع حصيلتها لصالح ذوي الدخول المنخفضة .

٣- محاربة بعض السلع الضارة صحياً و غير المرغوب فيها اجتماعياً كالسكائر و الخمور .

٤- تشجيع الادخار و التكوين الرأسمالي .

٥- التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية بزيادة الضرائب في فترات التضخم و تخفيضها في فترات الانكماش .

٢- ما اهم المبادئ التي وضعها رجال المالية العامة التي من شأنها ضبط النفقات العامة و احكام توجهها للأغراض المخصصة لها ؟

١- العمل على تحقيق اكبر قدر من المنافع :- بمعنى ان تتجه النفقات العامة الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة باقل نفقة ممكنة وان النفع الذي يستهدفه الانفاق العام يتضمن النفع الاجتماعي و النفع المادي فكل انفاق يحقق اكثر منفعة اجتماعية يتقدم على غيره .

٢- الاقتصاد في الانفاق :- بمعنى تجنب تبذير الاموال العامة وان تتم ادارة المرافق باقل التكاليف ذلك ان تبذير الاموال العامة بمالية الدولة وبالتالي قد يؤدي الى التهرب من الضرائب .

٣- الترخيص بالانفاق :- ومعنى ذلك ان الانفاق تقرره السلطة التشريعية بقانون مثله في ذلك مثل الايرادات العامة التي تقرر بقانون لأن العلاقة بين الايرادات و النفقات علاقة وثيقة تعمل السلطة على ايجاد نوع من التوزان بين اثار الانفاق الايجابية و اثار الايرادات السلبية .

ب) استعرض القطاعات الانتاجية الاساسية المكونة للدخل القومي .

ج/ يتكون الدخل القومي من مجموع منتجات ثلاثة قطاعات هي :-

١- **القطاعات السلعية** :- وتتكون من :-

أ- الزراعة و الغابات و الصيد .

ب- الصناعات التحويلية .

ت- التعدين و المقالع و استخراج النفط .

ث- الكهرباء و الغاز و الماء .

ج- التشييد و البناء .

٢- **القطاعات التوزيعية** :- وتتكون من :-

أ- النقل و المواصلات و الخزن .

ب- البنوك و التأمين و العقارات .

ت- التجارة الداخلية و الخارجية .

٣- **قطاعات الخدمات** :- وتتكون من :-

أ- مجموع الخدمات العامة و الاجتماعية

ب- خدمات القطاع الخاص .

س٥) أ) ما المشكلات التي تواجه التنمية (المشكلات الاجتماعية و الثقافية) اكتب بالتفصيل عنها .

ج/ من المشكلات الاجتماعية و الثقافية التي تواجه التنمية هي :-

١- **سرعة نمو السكان** :- تعتمد الاثار الاقتصادية لهذا النمو على العلاقة بين حجم السكان و موارد الدولة المالية المتاحة وقدرة السكان على استغلالها اقتصادياً ، وان الزيادة في عدد السكان في الدول النامية تؤدي الى زيادة مشاكل تكوين رأس المال ، و اختلال موازين مدفوعاتها .

٢- **ارتفاع نسبة الاطفال** :- نتيجة ارتفاع المواليد في البلدان النامية يشكل ثقلا للنمو الاقتصادي لأن زيادة الاطفال يرهق ميزانية الاسرة ويقلل قدرتها على الادخار و بالتالي يرهق ميزانية الدولة .

٣- **تأخر السكان وعدم ملائمة البيئة الاجتماعية و الثقافية** :-ان نقص التعليم و التدريب المشاهد في البلدان النامية يؤدي الى ندرة المهارات لتشغيل وصيانة الالات و المعدات الحديثة كذلك ارتفاع نسبة الامية يعيق التصنيع فيها فضلاً عن انخفاض المستوى الصحي للسكان الذي يعد عاملاً في اعاقة النشاط الانتاجي .

٤- **اتجاه معظم الانشطة** الى التجارة و المضاربة العقارية .

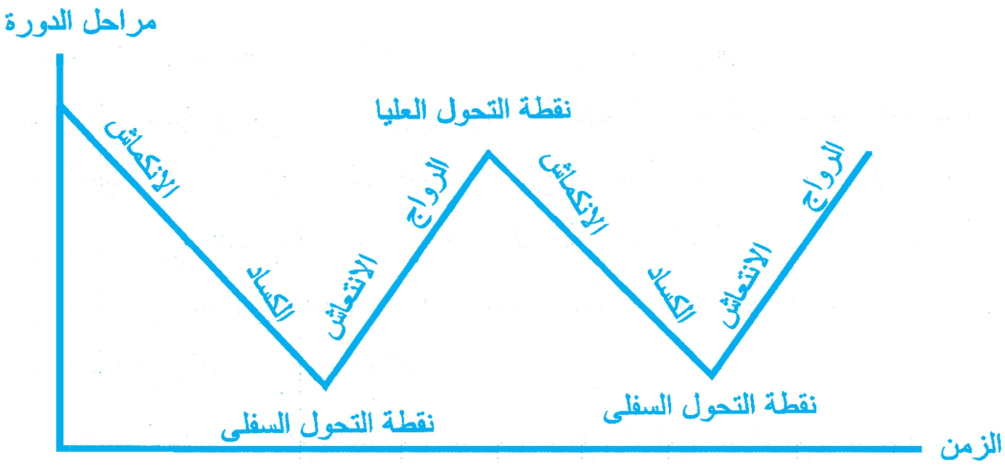
٥- **تركيز اعمال التجارة** و الائتمان و التنظيم الصناعي بايدي عناصر اجنبية .

٦- **الجهل الاقتصادي** و قلة المنضمين الوطنيين القادرين على جميع عناصر الانتاج و توجيهها وضعف مستوى خبراتهم يعيق التنمية .

٧- **عد الاستقرار السياسي** في كثير من البلدان النامية عائقا مهماً للتنمية بسبب اختلال النظام و الامن و العدالة مما يؤدي الى زيادة مخاطر و الاستثمار و هروب رؤوس الاموال الوطنية خارج البلد وعزوف رؤوس الاموال الاجنبية من استثمارها في هذه البلدان .

ب) ارسم مخططاً يوضح مراحل الدورة الاقتصادية .

مراحل الدورة الاقتصادية



س٦) اجب عن فرعين مما يأتي :-

أ) للتجارة اهمية كبيرة و تعزى هذه الاهمية الى جملة امور ، وضحها بنقاط .

ج/ ١- ان التجارة الخارجية هي احدى وسائل قوة الدولة وعظمتها .

٢- التجارة الخارجية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج .

٣- التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي .

٤-التجارة الخارجية بوصفها وسيلة للتنمية الاقتصادية .

ب) ماذا يهدف التكامل النقدي العربي ؟

١- اقامة اتحاد للمدفوعات يمكن عن طريقه تسوية المدفوعات بين هذه الدول بالمقاصة المتعددة الاطراف .

٢- تكوين احتياطي للعملات يستخدم في تقديم التسهيلات لمن يعاني عجزاً في ميزان مدفوعاته من الاعضاء .

٣- تنسيق اسعار الصرف بين الدول الاعضاء لتحقيق قدر من الاستقرار فيها .

٤- التنسيق النقدي بالاتفاق على السياسات النقدية التي تتبعها الدول الاعضاء لبلوغ اهداف متعددة

٥-اتباع سياسات موحدة بشأن تدفقات رأس المال بين الدول الاعضاء و الخارج .

جـ) كيف يتم احتساب صعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ؟

تم تطبيق قاعدة الذهب منذ ١٨٨٠ – ١٩١٤ م و بموجب قاعدة الذهب فأن كل دولة تحدد محتوى ذهبي لعملتها و طالما ان المحتوى الذهبي ثابت فأن سعر الصرف بين العملات سيكون ثابتاً.

مثال: لو كان المحتوى الذهبي للدينار العراقي ٢,٤٨٨٢٨ غم من الذهب الخالص وحدد المحتوى الذهبي للجنيه المصري بـ ٢,٥٥١٨٧ غم من الذهب الخالص فان هذا يعني ان سعر الصرف بين العملتين سيكون ثابتاً . وهو ما يساوي خارج قسمة المحتوى الذهبي لإحدى العملتين على المحتوى الذهبي للعملة الاخرى :

سعر صرف الجنيه بالدينار = $\frac{2,55187}{2.48828}$ = ١,٠٢٥

و سعر صرف الدينار بالجنيه = $\frac{2.48828}{2.55187}$ = ٠.٩٧٥

وهذا يعني ان كمية الذهب التي يمكن شاؤها بجنيه المصري واحد في مصر يمكن بيعها في العراق بـ ١.٠٢٥ دينار وان كمية الذهب التي يمكن شراؤها بدينار عراقي واحد في العراق يمكن بيعها في مصر بـ ٠.٩٧٥ جنيه .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ -٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

الدور الاول -٢٠١٣

ملاحظة : اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يأتي :-

١- الدخل المتاح : هو الدخل القابل للتصرف ويساوي الدخل المكتسب مطروحا منه الضرائب المباشرة و الارباح غير الموزعة و تخصيصات الاندثار وهو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة .

٢- الضرائب : مبلغ من النقود او فريضة من المال تستحصلها الدولة من الاشخاص اجباراً و بصورة نهائية دون ان يقابله نفع خاص لدافعها وانما تستحصل لتحقيق اهداف عامة مثل تغطية النفقات العامة او تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية عامة .

٣- الخطة المتوسطة الاجل: مدتها اربع الى سبع سنوات توضح الوسائل و الاهداف الى درجة اكبر من التحديد و التفصيل وتتضمن مختلف المشروعات المزمع القيام بها على مدار ينواتها و ترتبط بالخطة الطويلة عن طريق الاطار العام وتعد مرحلة من مراحلها .

٤- النفقات العامة :- هي المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص معنوي عام من اجل تحقيق النفع العام أي اشباع حاجة عامة .

٥- سعر الصرف :- هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة أو بعملات أخرى وهو مجرد سعر ، سعر عملة بوحدات من عملة أخرى .

٦- صندوق النقد العربي :- تنفيذاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تواصلت الجهود من اجل اقامة صندوق النقد العربي وبأ نشاطه عام ١٩٧٧ م و مقره مدينة ابوظبي لتقديم التسهيلات الائتمانية ذات الاجل القصير و المتوسطة و بشروط اكثر يسراً ، اضافة الى تسوية المدفوعات بين البلدان التي تنضم اليه .

س٢) علل خمساً مما يلي :

١- تحتاج التنمية الاقتصادية لنجاحها الى رفع معدل تراكم الرأسمالي .

ج/ وذلك لتوليد قوة دافعة للنمو تستطيع التغلب على القوة المضادة للنمو في المجتمع و المتمثلة بالانفجار السكاني بوجه عام .

٢- تؤدي القروض العامة الى اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك و الادخار في صالح الادخار .

ج/ وذلك لانها تؤدي الى تشجيع صغار المدخرين على الادخار .

٣- على الرغم من تعدد الاتفاقيات الجماعية التي انجزت في ظل المجلس الاقتصادي العربي الا انها لم تستطيع النهوض باقتصاديات البلدان العربية المتعاقدة .

ج/ لانها تفتقر الى التنسيق في مجالات الانتاج و الاستثمار و اقامة البنى الارتكازية .

٤- **تشير بيانات الاحصاء ان الدخل القومي في العراق شهد تطورات واسعة .**

ج/ نتيجة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ولتطور حجم الانتاج في القطاعات السلعية و التوزيعية و الخدمات المكونة للدخل القومي .

٥- **تتوسع الدولة في الرقابة الاقتصادية اذا اتبعت سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي .**

ج/ للحد من التضخم و محاربة الركود و المحافظة على نمو اقتصادي معين .

٦- **التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي .**

ج/ لان من الممكن عن طريقها الحصول على كمية اكبر من السلع و الخدمات بالموارد الانتاجية المتاحة نفسها .

س٣) املأ الفراغات الاتية بما يناسبها من حقائق :-

١- التقلبات الاقتصادية انواع عديدة منها التقلبات الموسمية و التقلبات العرضية (يحق للطالب كتابة التقلبات المزمنة و التقلبات الدورية) .

٢- ان تخطيط التنمية ينبغي ان يقوم على امرين اولهما تعبئة اكبر قدر من الموارد لاغراض الاستثمار و ثانيهما توجيه هذه الموارد الى المجالات التي تحقق اعلى معدل لنمو الانتاجية .

٣- يقصد بالمالية الخاصة مالية القطاع الخاص التي تتضمن مالية الافراد و المشروعات الفردية (و يمكن كتابة الشركات بأنواعها) .

٤- من الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية هي الاستخدام الكامل و استقرار الاسعار (ويمكن للطالب ان يختار النمو الاقتصادي و توازن ميزان المدفوعات) .

٥- من الاسس التي يعتمدها البنك الدولي للتنمية و التعمير في منح القروض الى الدول الاعضاء هي قدرة البلد على تسديد قروضه و اهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية . (يمكن للطالب ان يختار : استجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع من اولويات خطط التنمية لذلك البلد)

س٤) أ) اجب عن واحد مما يأتي :-

اولا :- هناك ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي عددها واشرح واحدة منها .

ج/ الطرق هي :-

١- طريقة الناتج النهائي (القيمة المضافة)
٢- طريقة الدخل الموزع
٣- طريقة الانفاق

١-طريقة القيمة المضافة (الناتج النهائي) :- وتتلخص هذه الطريقة في :-

أ- نحصر جميع السلع و الخدمات المنتجة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (السلعية ، التوزيعية ، الخدمات) .

ب- نستخرج قيمة الانتاج الكلي بضرب الكميات المنتجة X اسعارها في السوق .

ت- نجمع قيمة مستلزمات الانتاج .

ث- نطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الناتج الكلي نحصل على القيمة المضافة في كل قطاع.

ج- نجمع القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

٢-طريقة الدخل الموزع :- تعتمد هذه الطريقة على جمع الدخول الموزعة على مالكي عناصر الانتاج كافة أي جميع عوائد عناصر الانتاج و التي تساوي القيمة المضافة .فالدخل القومي بعد انتاجه يتوزع الى :-

١- الاجور و الرواتب و المخصصات و المكافآت التي تدفع للعمال و الاداريين و الفنيين وسواهم
٢- الريع و الايجار و يدفع الى مالكي الارض و العقارات .
٣- الفوائد و تدفع ثمناً لاستخدام رؤوس الاموال .
٤- الارباح و تدفع الى المنظمين المشاركين في العملية الانتاجية .

ان جمع هذه الدخول الموزعة على مالكي عناصر الانتاج في القطاعات كافة خلال سنة معينة نحثل على الدخل القومي الاجمالي .

٣-طريقة الانفاق :- تقوم هذه الطريقة للوصول الى الدخل القومي الاجمالي عن طريق جمع ما ينفق على شراء السلع و الخدمات النهائية الاستهلاكية و الاستثمارية خلال سنة معينة من قبل الافراد و الهيئات و الحكومة .ان مجموع ما ينفقه هؤلاء على شراء السلع الاستهلاكية و الاستثمارية يكون مجموع الانفاق القومي وعن طريق الوصول الى اجمالي الانفاق القومي نحصل على الدخل القومي الاجمالي (لان الانفاق القومي يساوي الدخل القومي). وتقوم هذه الطرقة على اساس التصرف بالدخل المتاح .

ثانياً :- ماذا يعني نجاح عملية التنمية ؟

ج/ ان نجاح عملية التنمية تعني ان يتزايد حجم رؤوس الاموال المنتجة و يرتفع المستوى الفني لطرائق الانتاج المستخدمة و امكانية القضاء على البطالة او الحد منها بتوفير اسباب العمل المنتج و تخليص البلاد المتخلفة من التبعية الاقتصادية وما تسببه من تقلب حصيلة صادراتها ، ويتطلب نجاح عملية التنمية ضرورة انشاء التنظيم السياسي الذي يخدم التنمية .

ب) اذكر الحجج التي وضعها انصار سياسة حرية التجارة للدفاع عن مبادئهم .

١- ان حرية التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل و التخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم العمل على اتساع الاسواق .

٢- تقوم التجارة الدولية نتيجة للاختلاف في التكاليف النسبية و يرجع ذلك الى ان عوامل الانتاج توجد بنسب متباينة في الدول المتخلفة فمثلاً رأس المال يوجد في الولايات المتحدة و الارض في استراليا و العمل الرخيص في الهند لذلك يتعين انتاج السلع اليتي تحتاج الى رأس المال في الولايات المتحدة ، و التي تحتاج الى الارض في استراليا و التي تحتاج الى العمل الرخيص في الهند ومن ثم يتم التبادل بينهم و هذا لا يتحقق الا في ظل الحرية .

٣- يصعب في ظل الحرية قيام المنشآت الاحتكارية و انشائها .

١- ان للرسوم الكمركية كثير من العيوب و الاثار الاقتصادية غير المرغوبة فهي تجبر المستهلك على دفعها و تفقد ثقة رجال الاعمال في الاوضاع الاقتصادية و تؤدي الى نقص ملموس في التجارة الدولية .

٢- الحماية تحتاج الى تشريعات ، ادارة حكيمة و اعتمادات ضخمة و عدد غير قليل من المتخصصين و هذه لا نحتاج اليها في الحرية .

س٥) أ) ما الاهداف التي تسعى الاوبك الى تحقيقها ؟

١- تنسيق السياسات النفطية و توحيدها وخاصة السياسة الانتاجية و السعرية .

٢- ضمان استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية .

٣- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها ، وضمان تدفق النفط للدول المستهلكة

٤- السعي الى تسعير عادل للموارد الهيدروكاربونية .

٥- ربط استثمار النفط و التجارة فيه بعملية التنمية الاقتصادية .

ب) عدد فقط ضوابط و محددات النفقات العامة .

١- العمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من المنافع .

٢- الاقتصاد في الانفاق .

٣- الترخيص بالإنفاق .

ج) ما الهدف الاقتصادي المهم للسياسة الاقتصادية في الدول النامية ؟ وكيف يتم ؟

ج/ الهدف المهم هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قيام الحكومية بتحسين الانتفاع من الموارد الطبيعية و زيادة انتاجية العمل ، و تطوير التنمية ، و الاسهام في تكوين رأس المال عن طريق الادخارات الوطنية اضافة الى المساعدات الخارجية المالية و الفنية .

س٦) أ) عدد الميزانيات المعمول بها في العراق ، ثم وضح بالتفصيل ما يؤخذ على تعدد الميزانيات .

ج/ الميزانيات المعمول بها في العراق هي :-

١- الميزانية الاعتيادية .

٢- الميزانية غير الاعتيادية (الاستثمارية) .

٣- الميزانيات المستقلة .

يترتب على تعدد الميزانيات مآخذ عدة لان كثرتها قد يؤدي الى انعدم التناسق و ضياع وحدة الهدف في السياسة المالية فمثلا قد تمر بالبلاد اتجاهات انكماشية تستوجب على الميزانية الاعتيادية زيادة نفقاتها حتى تتيح للاقتصاد القومي ان ينشط بينما يتجه الانفاق في الميزانيات الاخرى نحو الثبات او الانخفاض او التوقف لسبب او لآخر وعمل كهذا يزيد من حدة الاتجاهات الانكماشية .

ب) وضح علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد .

ج/ ان علم المالية هو فرع من فروع الاقتصاد لأنه يرمي كعلم الاقتصاد الى اشباع الحاجات الانسانية فهو يتناول بالبحث استغلال الموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتعددة وان الالمام بموارد الاقتصاد يعد شروطاً اساسياً لتفهم موضوعات المالية العامة ، فالضرائب و الانفاق الحكومي والقروض العامة تعد كلها ادوات مالية و اقتصادية في ان واحد تستخدمها الدولة في توجيه الاقتصاد للتأثير في مجرى النشاط الاقتصادي .

ج) لكل دورية اقتصادية اربع مراحل متميزة ، بماذا تتميز المرحلة الرابعة ؟

ج/ تتميز المرحلة الرابعة وهي مرحلة الكساد بما يلي :-

١- الانخفاض الشديد في الانتاج و الدخل .

٢- ارتفاع معدلات البطالة .

٣- كساد التجارة .

٤- الانخفاض الشديد في الاسعار.

الدور الثاني -٢٠١٣

ملاحظة :- اجب عن خمسة أسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة).

س١) أ) عرف خمساً مما يلي :-

١- مضاعف الانفاق :- هو المعامل الذي يربط بين التغير في الانفاق و التغير في الدخل .

٢- سعر الصرف :- هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة أو بعملات أخرى وهو مجرد سعر ، سعر عملة بوحدات من عملة أخرى .

٣-الرسوم :- مبلغ من النقود تجبيه الدولة من بعض الافراد نظير خدمة تؤديها لهم مثل الرسوم القضائية و التعليم و رسوم السفر و الرخص وهي تسهم في تمويل نفقات الدولة و تسد جزءاً من تكاليف الخدمات المقدمة للمواطنين .

٤-اوبك :- من المنظمات الاقتصادية الدولية تأسست في بغداد عام ١٩٦٠ م و تضم في عضويتها مجموعة من الدول المصدرة للنفط لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية و العمل على وضع سياسة نفطية موحدة تكفل لها مصالحها وتحمي ثرواتها من الاستغلال و التلاعب .

٥- التكوين الرأسمالي :- الاضافة الى رأس المال القائم في المجتمع .

٦-استقرار الاسعار :-وهو احد اهداف السياسة النقدية ويعاني تفادي ظهور اتجاه عام وواضح طويل الامد للتغيير (ارتفاعاً و انخفاضاً) او تقلبات حادة قصيرة الامد في المستوى العام للسعار و لا يتضمن هذا الهدف ثبات الاسعار الفردية أي الاسعار النسبية .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- الدخل القومي في العراق شهد تطورات واسعة .

ج/ نتيجة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و لتطور حجم الانتاج في القطاعات السلعية و التوزيعية و الخدمات المكونة للدخل القومي في العراق .

٢- التجارة الخارجية هي احدى وسائل قوة الدولة وعظمتها .

ج/ لان الدولة لكي تكون قوية عليها ان تحصل على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة و، وسبيلها الى ذلك هو تحقيق فائض في الصادرات على الاستيرادات .

٣- اصبحت الايرادات العامة اداة لمحاربة التضخم .

ج/ وذلك عم طريق امتصاص بعض القوة الشرائية من السوق .

٤- منظمة السوق الاوربية المشتركة تعد من انجح التكتلات الاقتصادية .

ج/ لما حققته من نجاحات بارزة في الميادين الاقتصادية كافة .

٥- تستقطب ظاهرة التخلف وما تشكله من قضايا اساسية اهتمام رجال الاقتصاد .

ج/ وذلك لان مشكلة التخلف تخص نحو ثلثي سكان العالم اذ يعيش هؤلاء السكان في مستويات منخفضة من المعيشة ويسودهم سوء التغذية و انخفاض المستوى الصحي .

٦- تهدف السياسة النقدية الى تحقيق التوازن الخارجي اضافة الى التوازن الداخلي .

ج/ وذلك بتحسين ميزان المدفوعات و تحصينه ضد التقلبات مع ضمان ثبات قيمة العملة الخارجية اضافة الى قيمتها الداخلية (سعر صرفها) .

س٣) اكمل الجمل بما يناسبها :

١- ان وعاء الضريبة في النظم المالية المعاصرة هو الثروة .

٢- ان الدخل الذي يحصل عليه الافراد يوزع بين الانفاق على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية وهو ما يطلق عليه بالطلب الاستهلاكي .

٣- التخصص بشكل عام يعود الى مجموعتين من العوامل العوامل الطبيعية و العوامل المكتسبة .

٤- يمر تنظيم الميزانية بأربعة مراحل هي : اعداد الميزانية و تصديق الميزانية و تنفيذ الميزانية و مراقبة الميزانية .

٥- بعد قيام ثورة ١٤ تموز في العراق انشئت وزارة التخطيط و الغرض منها تلافي الانتقادات التي وجهت الى مجلس الاعمار مثل عدم توفر سياسة اقتصادية ثابتة يعمل المجلس من خلالها و عدم الاخذ بمبدأ الفصل بين التخطيط و التنفيذ .

س٤) أ) اجب عن فرعين مما يلي : ميزبين :-

١- التضخم و الانكماش :

التضخم :- هو زيادة الانفاق على الاستهلاك و الاستثمار بما يفوق امكانية الانتاجية للاقتصاد القومي مما يؤدي الى الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار ، فارتفاع الاسعار يحصل نتيجة زيادة حجم الانفاق (الطلب) على حجم الانتاج (العرض) و العامل الاخر المسبب للتضخم هو زيادة تكاليف الانتاج (اجر العمل مثلا) و تحتل السياسة المالية اهمية خاصة في معالجته **بالاجراءات الاتية** :

أ- خفض الانفاق الحكومي .

ب- زيادة الضرائب .

الانكماش : هي ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يكون مجموع الانفاق على الاستهلاك و الاستثمار أي مجموع الطلب الكلي اقل من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي أي اقل من الناتج القومي المحقق للاستخدام الكامل . وتحتل السياسة المالية اهمية خاصة في معالجته **بالاجراءات الاتية** :-

أ- زيادة الانفاق الحكومي .

ب- خفض الضرائب .

٢- سياسة التجارة الحرة وسياسة حماية التجارة :-

سياسة التجارة الحرة :- يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية و يدافع انصارها عن هذه السياسة بحجج كثيرة .

سياسة حماية التجارة :- هي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المبادلات الدولية او اتجاهها او تسويتها وهي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . و لانصارها حججهم .

٣- الاكتتاب العام و الاكتتاب المصرفي :

الاكتتاب العام :- ويتم بأن تتوجه الدولة مباشرة الى الجمهور تدعوه للاكتتاب في القرض العام دون وساطة المصارف وبذلك توفر الدولة لها العمولة التي تتقاضاها المصارف لقاء قيامها بالاصدار.

الاكتتاب المصرفي :- ويتم اصدار القرض من خلال قيام مصرف او اكثر بعملية اصدار القرض وذلك بأن تبيع الدولة سندات القرض الى مصرف او اكثر بسعر اقل من قيمته الاسمية ويقوم المصرف ببيعها بأسعارها الاسمية ، و الفرق بين ثمن الشراء و البيع يعد عمولة للمصرف ، وتتميز هذه الطريقة بانها تمكن الدولة من الحصول على المال كاملاً و بسرعة .

ب) ما دور قطاع الاعمال و قطاع الافراد في العملية الانتاجية ، ثم ارسم مخططاً وضح فيه التدفق الدوري للدخل .

ج/ يقوم قطاع الاعمال بدورين في العملية الانتاجية :-

أ- يقوم بإنتاج السلع و الخدمات و بيعها .

ب- يقوم بتشغيل عوامل الانتاج .

اما قطاع الافراد يقوم بدورين في العملية الانتاجية هما :-

أ- يشاركون في انتاج السلع والخدمات لكونهم يملكون عوامل الانتاج .

ب- وهم مستهلكون يقومون بشراء السلع و الخدمات المنتجة .

س٥) أ)

١- وضح العلاقة بين علم المالية و القانون .

ج/ العلاقة بينهما قوية لان كل منهماً يرمي الى دراسة كيفية توزيع العدالة بين الافراد ، و تحقيق التوازن بين مصالحهم الخاصة و مصالح المجتمع ، فضلاً عن ان المسائل المالية تستلزم تشريعاً قانونياً فالضريبة مثلاً تفرض بقانون و تعقد القروض بقانون .

٢-الفرق بين التخطيط الجزئي و التخطيط الشامل ؟

ج/ التخطيط الجزئي :-

أ- يقوم على اساس تخطيط قطاعات معينة مثل قطاع الزراعة او الصناعة .

ب- يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط .

ت- يكون عرضة لحدوث الاختناقات و التعارض بين الاهداف .

اما التخطيط الشامل :

أ- يمس قطاعات الاقتصاد القومي كافة .

ب- لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب بل يتناول الجوانب الثقافية و الاجتماعية و غيرها .

ت- عد تعرضه للاختناقات و التعارض في الاهداف .

ب) عرف السياسة الاقتصادية ؟ مع ذكر اهم اهدافها .

السياسة الاقتصادية :- مجموعة من الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي لتحسين الاحول و الظروف التي يعيش فيها المجتمع ، و تتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة طبقاً لطبيعة النظام الاقتصادي و مرحلة التطور التي وصل اليها .

اهم اهدافها :-

١- تحقيق التنمية الاقتصادية .

٢- تحقيق الاستقرار الاقتصادي (معالجة التضخم و الانكماش) .

٣- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية .

٤- تحقيق استخدام الموارد الاقتصادية غير المستغلة .

٥- توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع لتحقيق التوازن الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و غيرها من الاهداف .

س٦) أ) عرف منظمة البنك الدولي للتنمية و التعمير ، وما الاسس التي يعتمدها في منح القروض الى الدول الاعضاء .

البنك الدولي للتنمية و التعمير :- وهي المنظمة الاقتصادية الثانية التي قامت في ظل اتفاقية (بريتون وودز) ابتداءاً من عام ١٩٤٧ م لتقديم المساعدات المالية و الغنية للدول الاعضاء لاعادة بناء ما دمرته الحرب و خاصة الجهاز الانتاجي فيها ، و توفير المساعدات المالية و الفنية للنهوض باقتصاديات الدول المتخلفة .

الاسس التي يعتمدها :-

١- قدرة البلد المقترض على تسديد قروضه .

٢- اهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية .

٣- استجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع من اولويات خطط التنمية لذلك البلد .

ب)كيف ينظر التقليديون (الكلاسيك) في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ؟

ج/ يعتقد التقليديون انه عندما يصاب الميزان باختلال معين فان هذا الاختلال سيولد عوامل من شأنها احداث تغييرات في الاسعار ، وهذه التغييرات في الاسعار ستترك اثاراً تؤدي وبشكل تلقائي الى اعادة توازنه ووفق التحليل الاتي :-

عند انخفاض الاسعار في الداخل فأن ذلك يجعل السلع المحلية ارخص نسبياً من السلع المماثلة لها في الخارج و هذا يؤدي الى نتيجتين :

الاولى :- زيادة صادرات البلد : لان السلع في الداخل اصبحت رخيصة مقارنة بالسلع في الخارج .

والثانية :- نقص الاستيرادات : لان السلع في الخارج اصبحت اغلى نسبياً من السلع في الداخل .

أي تحصل زيادة في الصادرات و نقص في الاستيرادات ، وهذا يعني حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه ان يصحح ميزان المدفوعات .

الدور الاول -٢٠١٤

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يلي :-

١- الانكماش :- هي ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يكون مجموع الانفاق على الاستهلاك و الاستثمار أي مجموع الطلب الكلي اقل من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي أي اقل من الناتج القومي المحقق للاستخدام الكامل

٢- المذهب التجاري :- هو الاسم الذي اطلق على الافكار و السياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة (١٥٠٠-١٨٠٠) تقريباً و التي تضمنت تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية و سياسية .

٣- المجموعة الاقتصادية الاوربية :- ويطلق على هذه المجموعة اسم (منظمة السوق الاوربية المشتركة)وتعد من انجح التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم لما حققته من نجاحات بارزة في الميادين الاقتصادية كافة ، أنشئت عام ١٩٥٧م بموجب معاهدة روما ، يبلغ عدد أعضائها خمسة عشر عضواً وهذا الرقم أخذ في الزيادة .

٤- الايرادات الاستثنائية :ويطلق عليها الايرادات غير العادية ، فهي تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة كالقروض و الاصدار النقدي الجديد .

٥- الواقعية :- من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها التخطيط ، ويعني بمبدأ الواقعية ان يكون التخطيط وبناء الخطة من حيث اهدافها ووسائلها منسجمة مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي القائم ، أي ان لا تتضمن الخطة اهدافاً طموحة لا تتناسب و الامكانيات المتاحة

٦- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :- ويقصد به الزام المصرف المركزي المصارف التجارية قانونا بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية و غير نقدية لدى المصرف المركزي يستخدمها بوصفها سلطة نقدية للرقابة على قدرة المصارف التجارية الى التوسع في الائتمان او تخفيضه . ففي حالة التضخم يرفع المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني لتقلل المصارف التجارية منح الائتمان وبالعكس في حالة الانكماش يلجأ المصرف المركزي الى خفض النسبة فتزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان.

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- ان الوظيفة الاساسية لسوق الصرف الاجنبي هي الوظيفة الائتمانية .

ج/ ان هناك مدة زمنية تفصل بين تصدير السلع من قبل دولة معينة وبين استيرادها من قبل دولة اخرى ، وهذه المدة تحتاج الى تمويل أي ائتمان وهو ما تقوم به سوق الصرف الاجنبي .

٢- الدخل القومي من حيث تخصيصه يساوي اجمالي الانفاق خلال مدة زمنية معينة .

ج/ لان مالكي عناصر الانتاج سيقومون بانفاق دخولهم على شراء السلع و الخدمات لاشباع حاجاتهم ، لذا فان الدخل القومي يساوي مجموع انفاق الافراد و الهيئات و الحكومة خلال السنة نفسها .

٣- الضرائب غير المباشرة اشد عبئاً على ذوي الدخول المنخفضة منها على ذوي الدخول المرتفعة

ج/ لانها تفرض على السلع الاستهلاكية الضرورية و تؤدي الى ارتفاع اثمانها مما يخفض من استهلاك ذوي الدخول المنخفضة .

٤- انيطت بالبنك الدولي للتنمية و التعمير مهام جسيمة للدول الاعضاء .

ج/ لتقديم المساعدات المالية و الفنية للدول الاعضاء لاعادة بناء ما دمرته الحرب وخاصة الجهاز الانتاجي فيها . و توفير المساعدة المالية و الفنية للنهوض باقتصاديات الدول المتخلفة .

٥- يؤدي التصنيع دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية .

ج/ أ- يؤدي التصنيع الى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي ذلك ا ن ارتفاع الطاقة الانتاجية الصناعية يؤدي الى زيادة طاقة هذا القطاع على امتصاص القوة العاملة الفاضة في القطاعات الاخرى مما يزيد الاهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي .

ب- ان التصنيع هو احد السبل لتحقيق النمو الاقتصادي لان ارتفاع مستوى الانتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول .

ج- ان التصنيع يؤدي الى تنوع الاقتصاد اذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي اثر نمو التصنيع .

٦- ان التأكيد الرئيس و الاكثر الحاحاً للسياسات الاقتصادية التأكيد على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة و متوازنة في الدول النامية .

ج/ وذلك بتخصيص الموارد نحو قطاعات السلع الاستثمارية التي يمكن عن طريق ذلك تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يتصف بعدم التوازن في القطاعات الاقتصادية .

س٣) املأ الفراغات التالية :

١- يقصد بمضاعف الانفاق هو المعامل الذي يربط بين التغيير في الانفاق و التغيير في الدخل .

٢- بموجب قاعدة الذهب فأن كل دولة تحدد محتوى ذهبي لعملتها وتكون مستعدة لبيع و شراء اية كمية من الذهب بهذا السعر .

٣- اصبحت الايرادات العامة اداة الدولة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوة الشرائية من السوق .

٤- بدأ التعاون الاقتصادي الدولي بصيغة التكتل ضمن ما يسمى منطقة التجارة الحرة . اذ يستهدف هذا النوع من التعاون تحرير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من الرسوم الكمركية

٥- يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية عن طريق قيامه بعمليات بيع و شراء الاوراق المالية الحكومية .

س٤) اجب عما يأتي :-

١- ماذا يعني بحساب التحويلات من طرف واحد .

التحويلات من طرف واحد : و تسجل في هذا الحساب التحويلات من طرف واحد والتي لم تتم بدون مقابل و مثال هذه التحويلات هو الهدايا و الهبات و التعويضات من قبل الافراد و الحكومات سواء كانت من الاجانب الى المقيمين ام من المقيمين الى الاجانب . ويضم هذا الحساب احياناً الى الحساب الجاري .

٢- ما الفرق بين التيار السلعي و التيار النقدي ؟

التيار السلعي : هو تيار متدفق من السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد معين و خلال مدة محددة من الزمن في العادة سنة ويطلق عليه (الناتج القومي) .

التيار النقدي :- تيار متدفق من النقود يمثل المكافاة الموزعة على عوامل الانتاج التي اسهمت في انتاج السلع و الخدمات في مدة سنة و يساوي القيمة النقدية لكل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في السنة نفسها وهو ما يطلق عليه (الدخل القومي) .

٣- اكتب عن علاقة علم المالية بعلم الاخلاق .

ج/ ان كثير من الامور التي تتضمنها السياسة المالية لها احكام قيمية تمتد جذورها الى ميادين الفلسفة و الاخلاق فالحد من التفاوت في توزيع الدخول و الثروات لابد له من التعرض لاحكام استندت في مجموعها الى مبادئ الاخلاق و الفلسفة عامة .

٤- ماذا نعني بمركزية اتخاذ القرارولا مركزية التنفيذ ؟

ونعني ان القرار في وضع الخطة يجب ان توضع من قبل السلطة المركزية للتخطيط التي تتضمن نمط و استخدام الموارد ، وتحديد معدل الاستثمار ، وتوزيع الاستهلاك ، والسياسة السعرية وغيرها ، اما لا مركزية التنفيذ فتعني ان يترك للوحدات الانتاجية التمتع بحرية كافية في التصرف عند التنفيذ .

س٥) اجب عن احد الفرعين :-

أ- عرف المالية العامة مع ذكر اهم خصائصها .

المالية العامة :- ويقصد بها مالية السلطة العامة او مالية القطاع الحكومي . وخصائصها هي

أ- الدولة تقرر اوجه الانفاق اولاً ثم تقوم بتهيئة الاموال اللازمة لتغطيتها .

ب- للدولة وسائل فاعلة في تدبير شؤونها المالية .

ت- تسعى الدولة تحقيق المنفعة العامة .

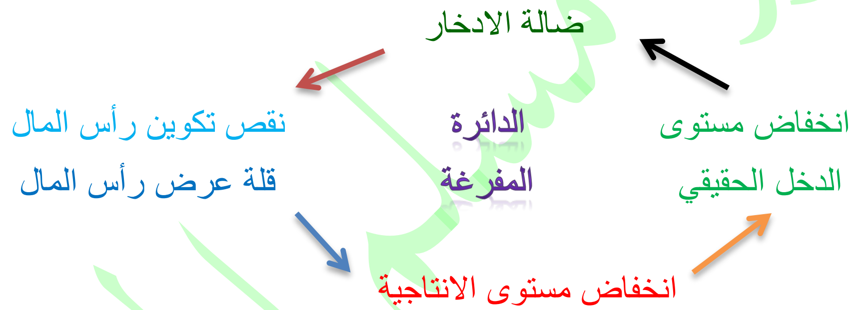
ث- لا يكون الربح رائداً لتصرفاتها .

ج- كثيراً ما تقوم الدولة بالإنفاق على مشروعات يعد عائدها مؤكدا بعد مدة طويلة من الزمن لاعتبارات اجتماعية و ثقافية .

ب-من خصائص التخلف (انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي) ، عرف التكوين الرأسمالي ثم ارسم ووضح الحلقة المفرغة للعرض .

التكوين الرأسمالي : الاضافة الى رأس المال القائم في المجتمع .

اما الدائرة المفرغة للعرض :- قلة عرض رأس المال يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية وهذ يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي والذي يؤدي بدوره الى ضالة الادخار و بالتالي الى نقص تكوين راس المال .



س٦)

أ-اكتب في اتفاقية الكات و الدول النامية .

ج/ حاولت هذه المنظمة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية للدول النامية ، فقد اعلنت جملة مبادئ تهدف الى زيادة حجم صادرات الدول النامية واهمها :

١- يجب على الدول المتقدمة الغاء القيود الكمية على صادرات الدول النامية اليها .

٢- يجب على الدول الصناعية عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية اليها سواء كانت هذه القيود تعريفات كمركية ام قيوداً كمية بما في ذلك صادراتها من المواد الاولية .

ظلت هذه المبادئ التي اعلنتها الكات لصالح الدول النامية دون تنفيذ وذلك :

أ-ان الكات انشأت لخدمة مصالح الدول الصناعية المتقدمة فهي تهدف الى تنمية وتطوير العلاقات التجارية لهذه الدول عن طريق تحرير التجارة من القيود .

ب-ان صادرات الدول النامية تتركز على المواد الاولية الزراعية و المعدنية في حين استثنت الكات السلع الزراعية في مجال تطبيق قواعدها ، بمعنى انها اغفلت مصالح الدول النامية .

ج-رغم تزايد اشتراك الدول النامية في الكات ورغم مرور اكثر من (٤٠ سنة) على تأسيسها فلا زالت الدول الصناعية هي التي توجه سياسة الكات بما يخدم مصالحها الاقتصادية .

لذلك فقد اتجهت معظم الدول النامية الى الكات منذ انشائه للتعبير عن وجه نظر هذه الدول في اهم مشاكل التجارة الدولية التي لم تستطع منظمة الكات معالجتها و ابرزها تجارة المواد الاولية .

ب-ما ضوابط او محددات النفقات العامة ، اذكرها بالتفصيل .

١- **العمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من المنافع** :- بمعنى ان تتجه النفقات العامة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة باقل نفقة ممكنة وان الذي يستهدفه الانفاق العام يتضمن النفع الاجتماعي و النفع المادي . فكل انفاق يحقق اكثر منفعة اجتماعية يتقدم على غيره .

٢- **الاقتصاد في الانفاق** :- بمعنى تجنب تبذير الاموال العامة وان تتم ادارة المرافق باقل التكاليف ذلك ان تبذير الاموال العامة يضعف الثقة العامة في مالية الدولة و بالتالي قد يؤدي الى التهرب من الضرائب .

٣- **الترخيص بالإنفاق** :- ومعنى ذلك ان الانفاق تقرره السلطة التشريعية بقانون مثله في ذلك مثل الايرادات العامة التي تقرر بقانون لان العلاقة بين الايرادات و النفقات علاقة وثيقة تعمل السلطة العامة على ايجاد نوع من التوازن بين اثار الايرادات السلبية واثار الانفاق الايجابية .

الدور الثاني ٢٠١٤-

ملاحظة :- الاجابة على خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة)

س١) عرف مساً مما يلي :-

١- الطلب الاستهلاكي :- هو الاتفاق على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية كالغذاء و الملابس و المسكن ....الخ و يخصص له الجزء الاكبر من الدخل فيما يذهب الباقي الى الادخار ويتحدد مستواه بعوامل منها موضوعية ومنها شخصية ويرتبط مستواه بالدخل ارتباطاً وثيقاً .

٢- حساب المدين :- وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تلتزم الدولة بموجبها ان تودي مدفوعات الى الخارج مثل :-

أ- قيمة الاستيراد من الخارج .

ب- قيم خدمات النقل و السياحة التي يؤديها الاجانب للمقيمين .

ت- قيم الذهب المستورد و غيرها .

٣- الرقابة القضائية :- هي الرقابة التي تقوم بها محكمة ذات اختصاص حسابي تنتهي رقابتها باصدار حكم قضائي بصحة حسابات الميزانية او بعدم صحتها .

٤- الكات :- احدى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تمارس نشاطها في مجال التجارة الدولية اذ انشأت اساسا لتسهيل تبادل السلع و البضائع بين الدول المنضمة الى هذه الاتفاقية .

٥- المرونة :- وهو احدى المبادئ التي يجب مراعاتها عند التخطيط و يقصد بالمرونة هو امكانية تعديل الخطة في الظروف الطارئة كحدوث كارثة كالحرب او فيضان او افة زراعية وغيرها .

٦- السياسة المالية :- قيام الدولة بتخطيط الانفاق وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية فدورها هو دور موازنة اقتصادية و اجتماعية وهي اداة لتحقيق اهداف اجتماعية و اقتصادية . ادواتها الضرائب و القروض وعجز الميزانية .

س٢) عل اربعاً مما يأتي :-

١- ان استمرار التضخم الزاحف يؤدي بالنهاية الى الوصول الى التضخم الجامح .

ج/ بسبب اثره التراكمي .

٢- ان الغرض من ميزان المدفوعات هو اعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي الخارجي للبلد .

ج/ ليساعدها في رسم سياستها النقدية و المالية و التجارية .

٣- تؤثر الضرائب في الاستهلاك و الادخار.

ج/ لانها تؤدي الى تخفيض الدخول النقدية للافراد و بالتالي الى تخفيض الاستهلاك و الادخار.

٤- انشئ صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .

ج/ وذلك لمواجهة المشكلات الاقتصادية يومذاك ووضع الحلول المناسبة لها على اساس من التعاون الاقتصادي الدولي ومن ابرز تلك المشكلات مشكلة تقلب اسعار الصرف ومشكلة القيود امام حركة السلع و البضائع و مشكلة العجز في موازين مدفوعات معظم الدول .

٥- عدت الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٦/٦٥ – ١٩٧٠/٦٩ م اول محاولة عملية للتخطيط الشامل في العراق .

ج/ لانها نظر الى الاقتصاد القومي ككل و حاولت تنظيم مجموع الاستثمارات العامة و الخاصة و توزيعها على مختلف القطاعات لتحقيق اهداف القطاعات الانتاجية .

٦- في الدول النامية بشكل خاص تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً .

ج/ عن طريق زيادة الصادرات التي توفر النقد الاجنبي لتمكين البلد من استيراد السلع التي تخدم التنمية فيه مثل السلع الانتاجية و الوسيطة و الخدمات ... الخ واستيراد بعض السلع الاستهلاكية ذات العرض المحدود من المصادر الداخلية بهدف الحد من ارتفاع اسعارها و بالتالي زيادة رفاهية المستهلك .

س٣) املأ الفراغات الأتية :-

١- ان تفسير حدوث التقلبات الدورية يعود الى اتجاهين ، الاتجاه الاول يفسر الدورة بانها تسبب عن نقص الطلب الكلي خاصة الطلب الاستهلاكي ، اما الاتجاه الاخر فيرى ان الدورة الاقتصادية ناجمة عن التوسع في الاستثمارات بسبب تفاؤل المستثمرين .

٢- تتمثل العوامل المكتسبة بما هو متوفر للدول من عمال مدربين ومن رؤوس اموال انتاجية كالآلات وادوات و مستلزمات الانتاج .

٣- ان زيادة الثروة عامل اساس لنمو النفقات العامة وترجع اهميتها الى ان زيادتها تساعد على زيادة الدخل ومنه تغترف الدولة ما تحتاجه من اموال في صورة ضرائب و رسوم .

٤- بدأ العمل العربي المشترك في اطار من التعاون و التعاضد بابرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية عام ١٩٥٠م .

٥- النمو الاقتصادي يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي اما التنمية الاقتصادية فتمثل في ذلك التغير البنياني الذي يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة و دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر مدة ممتدة من الزمن .

س٤) اجب عن اثنين مما يلي :-

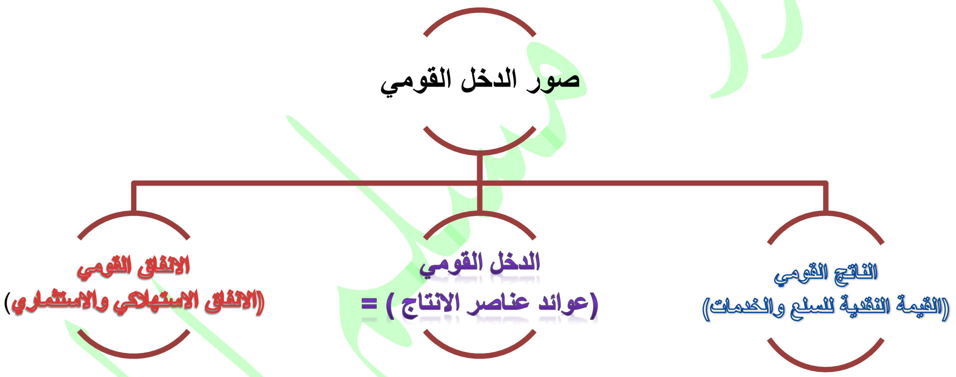
١- اتباع سياسة الرقابة المباشرة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

ج/ وهي احدى الطرق التي يفترضها اصحاب الفكر الحديث لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تتألف من التعريفة الكمركية ونظام الحصص والقيود الاخرى على حركة السلع ورؤوس الاموال فعند فرض تعريفة كمركية عالية على سلعة اجنبية يقلل استيرادها و بالتالي يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات .

٢- ما علاقة علم المالية بعلم الاجتماع ؟

ج/ العلاقة وثيقة لانها قائمة على التأثير المتبادل بينها فالعلماء يعتقدون ان المالية و الاقتصاد و الاخلاق و المعتقدات ظواهر مترابطة و التأثير بينها متبادل وان دراستها بشكل منفصل يؤدي الى نتائج ناقصة . فتوزيع الدخول و فرض الضرائب امثلة حية للعلاقة بين علم المالية و الظواهر الاجتماعية .

٣- وضح المخطط الذي يمثل صور الدخل القومي .



٤- ما دور الضريبة في البلدان النامية ؟

١- انها تعمل على الحد من الاستهلاك و تكون المدخرات .

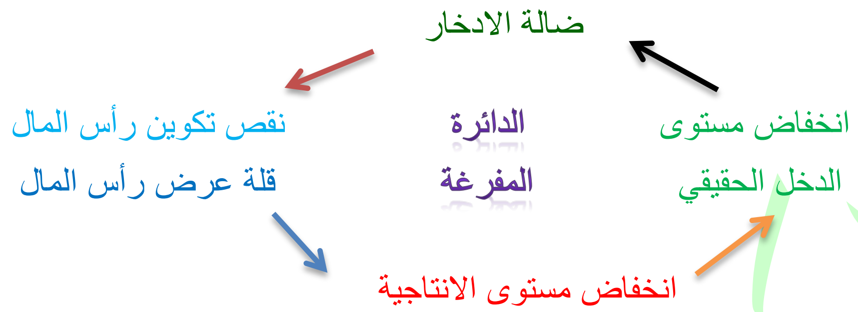
٢-تشجيع الاستثمارات الضرورية لعمية التنمية كاعفائها من ضريبة الدخل او اعفاء السلع اللازمة لها من التعريفة الكمركية .

٣-حماية الصناعة الوطنية الناشئة بفرض الرسوم الكمركية على المنتجات الصناعية الاجنبية ما يوسع السوق المحلي امام الصناعات الوطنية .

س٥) أ- من خصائص التخلف انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي عرف التكوين الرأسمالي ثم ارسم ووضح الحلقة المفرغة للطلب .

ج/ التكوين الرأسمالي : الاضافة الى رأس المال القائم في المجتمع .

اما الدائرة المفرغة للعرض :- قلة عرض رأس المال يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية وهذ يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي والذي يؤدي بدوره الى ضالة الادخار و بالتالي الى نقص تكوين راس المال .



ب) ما اهم الطرق لاصدار القروض العامة ؟ عددها مع الشرح .

ج/ يتم اصدار القروض العامة باحدى الطرق الاتية :-

١- **الاكتتاب العام** :- ويتم بأن تتوجه الدولة مباشرة الى الجمهور تدعوه للاكتتاب في القرض العام دون وساطة المصارف وبذلك توفر الدولة لها العمولة التي تتقاضاها المصارف لقاء قيامها بالاصدار.

٢- **الاكتتاب المصرفي**:- ويتم اصدار القرض من خلال قيام مصرف او اكثر بعملية اصدار القرض وذلك بأن تبيع الدولة سندات القرض الى مصرف او اكثر بسعر اقل من قيمته الاسمية ويقوم المصرف ببيعها بأسعارها الاسمية ، و الفرق بين ثمن الشراء و البيع يعد عمولة للمصرف ، وتتميز هذه الطريقة بانها تمكن الدولة من الحصول على المال كاملاً و بسرعة .

٣- **الاصدار في الاسواق المالية (البورصة)** :- تتولى الدولة عرض سندات القرض بدفعات صغيرة منعاً من تدهور قيمتها فهي بطيئة .

س٦)

ما اهم التوصيات التي اصدرتها الدورة الاولى لمؤتمر الانكتاد المنعقدة في جنيف عام ١٩٦٤م.

١- رفع القيود امام صادرات الدول النامية .

٢- تيسير التبادل التجاري في المنتجات الاولية .

٣-تسهيل التجارة في السلع المصنوعة وتصف المصنوعة المنتجة في البلدان النامية .

٤-تقديم الاقتصادية للبلدان النامية .

٥--معالجة مشكلة المديونية الخارجية .

ب-عرف السياسة السعرية مع ذكر اهم اهدافها .

السياسة السعرية :جملة من الاجراءات التي يتم في ضوئها تخطط و تحديد الاسعار و التأثير عليها بما يؤمن تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة .

اهم اهدافها :

ان الهدف الرئيس هو تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي يعد عنصراً مهما في توجيه الادخار و الاستثمار في المجالات التي تخدم الانتاج الضروري للمجتمع . و على العموم تهدف السياسة السعرية الى :-

١- تطوير الانتاج كماً ونوعاً و بمعدلات عالية .

٢-رفع مستوى الانتاجية للموارد الاقتصادية .

٣-تلبية حاجة المستهلكين و اشباع رغباتهم وترشيد الاستهلاك .

الدور الثالث -٢٠١٤

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يلي :-

١- الارباح :- وهو الدخل الذي يحصل عليه المنظمون المشاركون في العملية الانتاجية .

٢- سعر الخصم :- وهو السعر الذي يتقاضاه المصرف المركزي من اعادة خصم الاوراق التجارية التي بحوزة المصارف التجارية ويمثل كذلك سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض و السلف لقاء السندات الحكومية المقدمة الى المصارف و الدوائر الحكومية و شبه الحكومية .

٣- التشغيل الكامل :- هي الحالة التي تصل فيها اجهزة الاقتصاد القومي الانتاجية و موارده الاقتصادية المختلفة اقصى طاقاتها في الانتاج و ليس هناك موارد معطلة وبذلك تصبح مرونة عرض عناصر الانتاج صفراً .

٤- الرسوم :- مبلغ من النقود تجبيه الدولة من بعض الافراد نظير خدمة تؤديها لهم مثل الرسوم القضائية و التعليم و رسوم السفر .

٥- الخطة قصيرة الاجل :- وهي خطط بعدها الزمني سنة واحدة و تعد الوسيلة التنفيذية للخطة المتوسطة الاجل وتحدد اهدافها و وسائلها بدرجة اكثر تفصيلاً ودقة كتحديد اهداف الانتاج و توزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات هذا من جهة الاهداف اما في الوسائل كتحديد دقائق السياسات النقدية و الائتمانية و الضريبة و الاسعار و الاجور وغيرها .

٦- سياسة حماية التجارة :- هي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المبادلات الدولية او اتجاهها او تسويتها وهي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- **يعد عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية (المتخلفة) عائقاً مهماً للتنمية الاقتصادية**

ج/ بسبب اختلال النظام و الامن و العدالة مما يؤدي الى زيادة مخاطر الاستثمار و هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج و عزوف رؤوس الاموال الاجنبية من استثمارها في هذه البلدان .

٢- **من حيث المبدأ لا يختلف اساس التبادل الخارجي عن التبادل الداخلي .**

ج/ لانه في كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل داخلياً ام خارجياً هو التخصص .

٣- **الرقابة على تنفيذ الميزانية مرحلة مهمة من مرحلة تنفيذ الميزانية .**

ج/ لانها تكشف مدى لسلامة تنفيذ الميزانية و دقة ارقامها التقديرية و النجاح في تحقيق اهدافها كما انها تحدد نتيجة تنفيذ الميزانية من فائض او عجز و بالتالي اثارها على مستوى النشاط الاقتصادي و اتجاهاته .

٤- تتخذ النفقات العامة صوراً متعددة و متنوعة .

ج/ تبعاً لتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة .

٥- من المبادئ الاساسية للتخطيط مبدأ الشمولية .

ج/ لان التخطيط ينصرف الى توجيه الموارد الى القطاعات كافة فلا يجب ان يقتصر التخطيط على قطاع دون اخر و الاهتمام بمورد دون مورد اخر والا كانت نتيجته حدوث اختلال في الاقتصاد القومي يظهر في صورة فوائض و اختناقات .

٦- تختلف الحاجات العامة من بلد لاخر وقد تختلف في البلد الواحد من وقت لآخر .

ج/ تبعاً لاختلاف فلسفتها وسياستها الاجتماعية و الاقتصادية .

س٣)

أ- لغرض تلافي تغيرات قيمة النقود نستخدم الارقام القياسية لمستوى الاسعار للوصول الى الدخل القومي الحقيقي ، ما اهم الخطوات المتبعة لذلك ؟

١- تحدد سنة من السنوات بوصفها سنة اساس تتمتع اسعارها بشيء من الثبات و الاستقرار النسبي ومن ثم تعد اسعارها قياسية أي تقاس اسعار السنوات الاخرى على اساسها .

٢-تستخدم المعالة التالية : الدخل القومي الحقيقي = $\frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times ١٠٠$

ب- ما المقصود بعدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة ؟ وما اهميتها في ظاهرة التخلف ؟

ان ما يتميز به معظم البلدان المتخلفة هو وفرة الموارد الطبيعية ونقص في رؤوس الاموال اللازمة لاستثمارها ومثلهم في ذلك مثل البلدان التي لا تمتلك هذه الموارد فمجرد وجود الموارد الطبيعية لا يحقق زيادة في دخل الفرد الحقيقي مما يتمخض عن ذلك انخفاض مستوى الصحة و التعليم و الخدمات فضلا عن انخفاض الادخار و بالتالي الاستثمار . و يفسر عدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة لان الانتاج الاولي (زراعة ، صيد ، غابات) يستأثر بالقسم الاعظم من النشاط الاقتصادي في هذه البلدان ، ان انتاج المنتجات الاولية يستأثر بالقسم الاكبر من القوة العاملة في هذه البلدان لان المنتجات الاولية لا تتطلب سوى قدر قليل من رأس المال و المهارات الفنية.

ج - لكي تستفيد البلدان النامية من اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية ينبغي توافر شرطان اساسيان اذكرهما .

١- ان يخصص الاصدار النقدي الجديد الى اقامة استثمارات تؤدي الى انتاج السلع الاستهلاكية على ان لا تستغرق وقتاً طويلا للبدء في الانتاج .

٢- ان يستخدم الاصدار النقدي الجديد بجرعات (كميات) صغيرة و غير متقاربة .

س٤) أ) ميز بين :-

١- سعر الصرف وسوق الصرف :-

سعر الصرف :- هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة او بعملات اخرى وهو مجرد سعر عملة .

سوق الصرف :- هو السوق الذي يقوم الافراد و المؤسسات و المصارف فيها بشراء العملات الاجنبية و بيعها و للسوق وظيفتان تحويل احدى العملات الوطنية الى عملة اخرى و الوظيفة الائتمانية .

٢- العجز النقدي و العجز المالي :-

العجز النقدي :- عجز مؤقت في ميزانية الدولة ينشأ عن زيادة النفقات على الايرادات بسبب عدم توافر التطابق الزمني بينهما خلال السنة المالية .

العجز المالي :- وهو عجز حقيقي في ميزانية الدولة ينشأ عن عدم توازن الميزانية (ايراداتها و نفقاتها)

ب) عرف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، و اذكر اهم اهدافها ؟

ج/ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :- هي احدى الاتفاقيات الاقتصادية العربية بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٦٤م كخطوة في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية و التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضم اليها مجموعة من الدول العربية منها العراق و مصر و الاردن وغيرها .

اهدافها :-

١- حرية انتقال الاشخاص و رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء .

٢- حرية انتقال البضائع و الخدمات .

٣- حرية النقل و المرور (الترانزيت) واستعمال الموانئ و المطارات المدنية .

٤- توحيد سياسة الاستيراد و التصدير و الانظمة المتعلقة بها .

٥- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة و الصناعة و التجارة و توحيد التشريع الاقتصادي .

٦- تنسيق السياسات المالية و النقدية بين الاطراف المتعاقدة .

س٥) أ) ان التأكيد الرئيس و الاكثر الحاحاً بالنسبة للسياسات الاقتصادية عموماً و السياسة النقدية خصوصاً في البلدان النامية هو لتحقيق هدفين رئيسين ، اذكرهما .

١- **تحقيق تنمية سريعة و متوازنة** :- ان اجراءات السياسة النقدية يجب ان يكون باتجاه تغيير نمط الاستثمار وذلك بتخصيص الموارد نحو قطاعات السلع الاستثمارية التي يمكن عن طريق ذلك تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يتصف بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية . ان دور السياسة النقدية ينحصر في تحقيق استقرار مالي داخلي من خلال الرقابة على وفرة النقود و كلفتها وذلك من اجل منع تباين وسوء استعمال الموارد و تعبئة الادخارات ورفع معدلاتها ، وكذلك في تحقيق الاستقرار الخارجي وذلك بتوازن ميزان المدفوعات لأهميته في تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .

٢- **تطوير نظام مالي على اسس سليمة** :- ان تطوير نظام مالي يقوم بتعبئة الموارد النقدية و استخدامها بهدف انتاج السلع و الخدمات التي يتطلبها المجتمع ، ان تطوير النظام المالي كونه هدفاً للسياسة النقدية يعد في غاية الاهمية لانه يمكن السياسة النقدية من العمل من خلاله وبهذا يؤدي المصرف المركزي وظيفة اضافية في الدول النامية وهي تطوير مؤسسات الائتمان وسوق رأس المال بهدف تعبئة الادخارات الممكنة وتخيص الموارد بالشكل الذي يلائم اهداف التنمية .

ب) عرف التكامل الاقتصادي ، مع ذكر اهم اهدافه .

١- ج/ التكامل الاقتصادي : مرحلة متطورة من مراحل التعاون الاقتصادي الدولي يأخذ صيغة الأسواق المشتركة ويعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية في شتى الميادين ويصل الى مستوى الاندماج في وحدة اقتصادية ويقوم بين الدول ذات النظم الاقتصادية المتشابهة أو ذات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتماثلة.

اهداف التكامل الاقتصادي :-

١- تطوير الانتاج و استخدام احدث الاساليب في تنمية وتطوير قوى الانتاج .
٢- اعادة تخصيص الموارد بين دول التكتل مع توفير حرية انتقال رؤوس الاموال وعناصر الانتاج الاخرى و التنسيق في مجالات الانتاج المختلفة .
٣- توسيع نطاق السوق واعتماد سياسة تجارية موحدة .
٤- الاسراع بتنمية الاقتصاد القومي بتوفير مستلزمات النمو .
٥- الوقوف بوجه التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تحاول بسط نفوذها بغرض سياسات اقتصادية غير متكاملة .

س٦) استعرض القطاعات الاساسية المكونة للناتج القومي .

ج/ القطاعات هي :-

١- **القطعات السلعية : وتتكون من :-**

أ- الزراعة و الغابات و الصيد .

ب- التعدين و المقالع و يشمل استخراج النفط الخام .

ت- الصناعة التحويلية .

ث- الكهرباء و الغاز و الماء .

ج- التشييد و البناء .

٢- **القطاعات التوزيعية : وتتكون من :-**

أ- النقل و المواصلات و الخزن .

ب- البنوك و التأمين و العقارات .

ت- التجارة الداخلية و الخارجية .

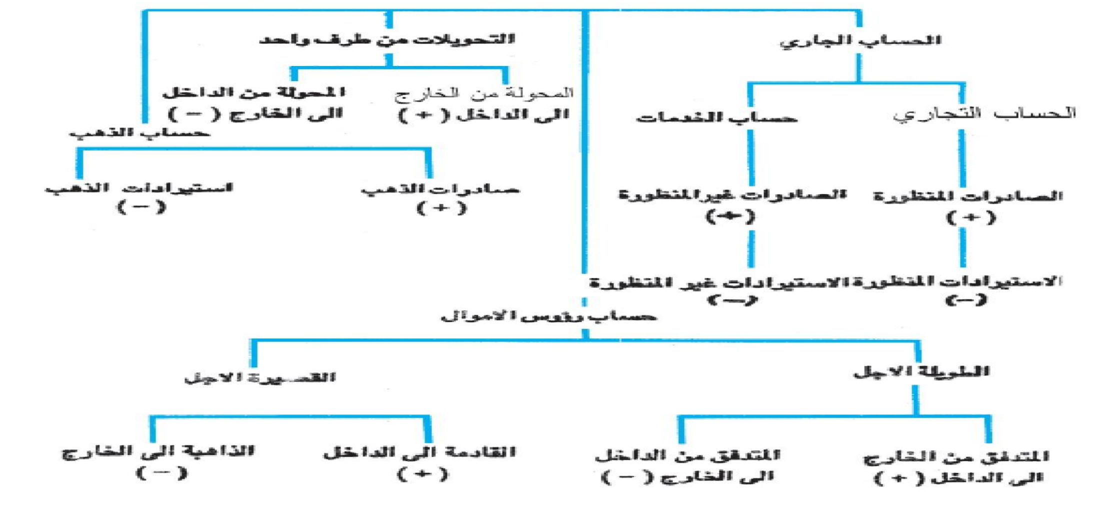
٣- **قطاع الخدمات :- ويتضمن :- :-**

أ- مجموع الخدمات العامة و الاجتماعية .

ب- خدمات القطاع الخاص .

ان مجموع السلع و الخدمات المنتجة في هذه القطاعات تكون الناتج القومي للبلد خلال مدة سنة

ب) ارسم مخطط يوضح ميزان المدفوعات وبنوده و فقراته



ملاحظة :

العلامة (+) تشير الى ان العملية تسجل في الحساب الدائن

العلامة (−) تشير الى ان العملية تسجل في الحساب المدين

الدور الاول -٢٠١٥

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يلي :-

١- الحركة الدائرية للدخول :- وهي حركة بوصفها مدفوعات للدخل من قطاع العمال الى قطاع الافراد وبوصفها انفاقاً على شراء السلع و الخدمات المنتجة من قطاع الافراد الى قطاع الاعمال

٢- الصادرات المنظورة :- وهي الصادرات من السلع فقط العينية التي يمكن للفرد رؤيتها ومن امثلتها السيارات و المكائن و المواد الغذائية و سواها .

٣- الهيئات المحلية :- وهي الوحدات الادارية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والتي تباشر في نطاق جزء معين من الدولة اشباع حاجات كثيرة في صورة خدمات كالخدمات الصحية و التعليم و النقل و سواها .

٤- مشروع السنوات الخمس :- وهو الاسم الذي كان يطلق على (ميزانية الاعمال العمرانية الرئيسية) منذ صدروها عام ١٩٢٧ م وكانت ملحقة بالميزانية الاعتيادية .

٥- منطقة التجارة الحرة :- وهي مرحلة بدأ بها التعاون الاقتصادي الدولي ويستهدف هذا النوع من التعاون تحرير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من الرسوم الكمركية دون الألتزام بتعرفة كمركية موحدة ازاء سلع الدول خارج هذا التكتل .

٦- الدول المتأخرة :- تلك الدول التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم الفني و الاقتصادي .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- استخدمت النقود وحدة قياس للتعبير عن قيم السلع و الخدمات التي تكون الناتج القومي

أ- ان الناتج القومي يتكون من مجموعة كبيرة من السلع و الخدمات يصعب حصرها و جمعها .

ب-تعدد المقاييس و المكاييل و الموازين المستخدمة في قياسها (اطنان ، ساعات ، امتار ، وغيرها)

ج - ليسهل حسابه .

٢- غالباً ما يسود تضخم الطلب في البلدان النامية .

ج/ بسبب ضعف مرونة جهازها الانتاجي .

٣- ان شراء المصرف المركزي للاوراق المالية يؤدي الى زيادة عرض النقود التي لديهم فيها حسابات مما يجعل هذه المصارف تتوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فيها .

ج/ لان المصرف المركزي يدفع مقابل شرائها شيكات يودعها البائعون لدى مصارفهم التي لا يهم فيها حسابات مما يجعل هذه المصارف تتوسع في منح الائتمان وزيادة عرض النقود فيها .

٤- علاقة علم المالية بالعلوم السياسية قوية جداً .

ج/ لان النظام المالي الدولي يرتبط بنظامها السياسي ارتباطاً وثيقاً ، فالأوضاع السياسية للدولة لها اثرها في المالية ذلك ان اهداف النفقات العامة والايرادات العامة تختلف حسب ما اذا كانت الدولة ذات نظام اداري مركزي او لا مركزي ، كما ان الظروف المالية لها أثر هام في الاوضاع السياسية فكم من بلد فقد استقلاله السياسي وتعرض للقلاقل والثورات بسبب ارتباك ماليته العامة .

٥- يؤدي التصنيع دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية .

ج/ أ) يؤدي التصنيع الى التغيير هيكلي في الاقتصاد القومي ذلك ان ارتفاع الطاقة الانتاجية الصناعية يؤدي الى زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي ويترتب على الاخر مما يزيد الاهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي .

ب)ان التصنع هو احد السبل لتحقيق النمو الاقتصادي ، لان ارتفاع مستولى الانتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول .

ج) ان التصنيع يؤدي الى تنوع الاقتصاد اذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي اثر نحو التصنيع .

٦- تهدف السياسة النقدية الى تحقيق التوازن الخارجي اضافة الى التوازن الداخلي .

ج/ وذلك بتحسين ميزان المدفوعات وتحصينه ضد المتقلبات مع ضمان ثبات قيمة سعر صرف العملة داخلياً وخارجياً .

س٣/أملا الفراغات الآتية :

١- ان الدخل القومي لأي بلد يمكن ان يعبر عن مستوى الاقتصاد القومي لذلك البلد ومدى تطوره ونموه.

٢- يتحدد سعر الصرف لأية عملة بعملة اخرى كسعر أي سلعة اخرى من خلال تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها .

٣- لقد بدأ العمل العربي المشترك في أطار من التعاون والتعاضد بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية عام ١٩٥٠م.

٤- التخطيط الالزامي يسند الى المشروع العام الذي يؤدي الدور القيادي الحاسم في النشاط الاقتصادي .

٥- تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل لتحقيق الاهداف بأقل كلفة وجهد .

س٤/ أ) ميزبين :

١- الميل الحدي للادخار – الميل للادخار.

الميل الحدي للادخار: هو النسبة المخصصة للادخار من كل زيادة تحصل في الدخل .

الميل للادخار: هو نسبة الادخار الى الدخل $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$.

٢- الاقتصاد بالأنفاق – الترخيص بالإنفاق .

الاقتصاد في الأنفاق : بمعنى تجنب تبذير الاموال العامة وان تتم المرافق العامة بأقل تكاليف ذلك ان تبذير الاموال العامة يضعف الثقة العامة في مالية الدولة وبالتالي قد يؤدي الى التهرب من الضرائب

أما الترخيص بالإنفاق : وبمعنى ان ذلك الانفاق تقرره السلطة التشريعية بقانون مثله في ذلك مثل الايرادات العامة التي تقرر بقانون لان العلاقة بين الايرادات والنفقات علاقة وثيقة تعمل السلطة العامة على ايجاد نوع من التوازن بين اثار الانفاق الايجابية وأثار الايرادات السلبية .

ب) عرف البنك الدولي للتنمية والتعبير ثم اذكر اهم الاسس التي اعتمدها البنك في منح القروض الى الدول الاعضاء .

ج/ البنك الدولي للتنمية والتعمير: وهي المنظمة الدولية الثانية التي قامت في ظل اتفاقية (بريتون وودز) ابتداء من عام ١٩٧٤م لتقديم المستعدات المالية والفنية للدول الاعضاء لإعادة بناء ما دمرته الحرب وخاصة الجهاز الانتاجي فيها وتوفير المساعدات المالية والفنية للنهوض باقتصاديات الدول المختلفة .

اهم الاسس التي اعتمدها البنك فيمنح القروض الى الدول الاعضاء هي :

أ- قدرة البلد على تسديد قروضه .

ب- اهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية .

ت- استجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع من اولويات خطط التنمية لذلك البلد .

س٥) وضح ما يلي :-

أ) من مبررات التمييز بين التجارة الداخلية و الخارجية (انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة)

انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة : تشكل كل وحدة سياسية مستقلة وبناءاً على ذلك هناك اعتبارات معينة كالأمن القومي و الامن الاقتصادي و السياسة الخارجية التي تؤدي دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية .

ومن اجل ان يحافظ البلد على امنه الاقتصادي قد تقتضي مصلحته ان ينتج نوعاً من السلع بكلفة اعلى من كلفة استيرادها من الخارج ، كما ان المصلحة و الاعتبارات الوطنية قد تؤدي دوراً هاماً في التمييز بين التجارة الداخلية و الخارجية مثل اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية و تنمية الصناعات القومية و حماية السوق المحلية فمثل هذه الاعتبارات لا تثار الا عندما يكون هناك كلاماً على التجارة الخارجية .

ب) تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اهداف السياسة الاقتصادية .

ج/ وذلك باستخدام السياسات المالية و النقدية لمعالجة التضخم ومنع حدوث الركود و الانكماش فالاستقرار الاقتصادي ضروري الى :-

١- ترويج الادخار و الاستثمار .
٢- تخصيص الموارد بشكل كفوء .
٣- توازن ميزان المدفوعات وبالتالي المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية .
٤- تشجيع الخاص على الاستثمار .
٥- تحسين توزيع الدخل .

ج)التقدم الفني و العلمي من اسباب ازدياد النفقات العامة .

١- ادى التقدم الفني و العلمي الى زيادة تكاليف الخدمات العامة بطريق غير مباشر فاستخدام الالات و المعدات الحديثة يتطلب مستوى مرتفعاً من التكوين و التدريب الفني .
٢- كذلك يؤدي التقدم الفني و العلمي الى تحسين المستوى المعاشي للسكان وهذا يزيد الاعباء المالي ، و خلاصة القول ان هذا التقدم ادى الى زيادة النفقات العامة لان الدولة و دوائرها اخذت تستخدم اجهزة كثيرة كالهاتف و التلفاز و مكيفات الهواء و الحاسوب و السيارات و غيرها .

س٦) أ) عدد ثم عرف مراحل الدورة الاقتصادية مع الرسم .

ج/ مراحل الدورة الاقتصادية هي :-

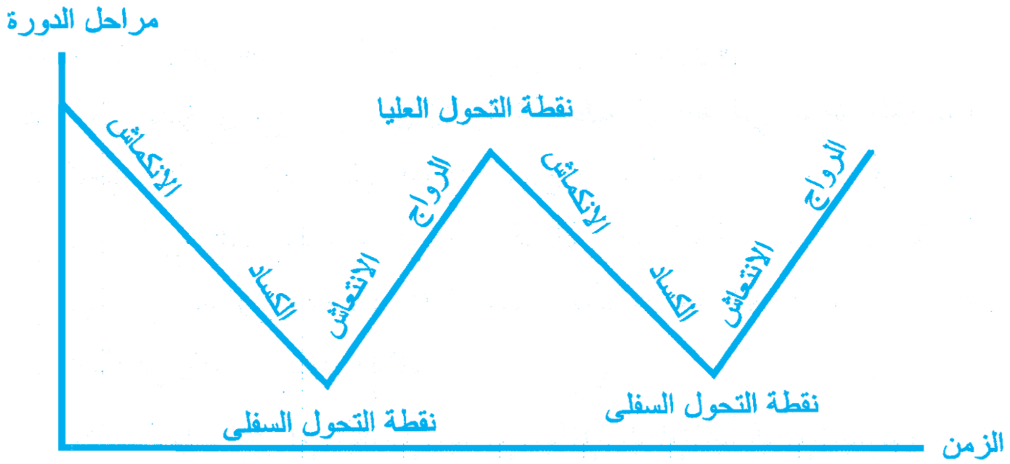
١- مرحلة الانتعاش : وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء .
٢- مرحلة الرواج :- ارتفاع مستوى الانتاج و ارتفاع مستوى الاستخدام و نمو التجارة.
٣- مرحلة الانتعاش :- حيث تبدأ مظاهر الازمة بالظهور و تتميز بتدني مستوى الانتاج و الدخل و ظهور البطالة و هبوط مستوى الاسعار .
٤- مرحلة الكساد :- التي تتصف بالانخفاض الشديد في الانتاج و الدخل و ارتفاع معدلات البطالة وكساد التجارة و الانخفاض الشديد في الاسعار .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ - ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2

مراحل الدورة الاقتصادية



ب) ما دور القروض العامة في توزيع الدخل ؟

ج/ تؤدي القروض العامة الى اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك و الادخار في صالح الادخار ذلك لانها تؤدي الى تشجيع صغار المدخرين على الادخار لما تحققه هذه القروض من تسهيلات لهم كتوظيف المدخرات في السندات الحكومية اذ تعد اكثر سهولة واقل خطراً بالنسبة لهم من توظيفها في السندات الخاصة ، وهذا يؤدي الى رفع الميل للادخار وخفض الميل للاستهلاك .

جـ) ضمن المبادئ الاساسية للتخطيط (مركزية اتخاذ القرار و لا مركزية التنفيذ) اشرح ذلك .

ج/ وتعني ان القرارات في وضع الخطة يجب ان توضع من قبل السلطة المركزية للتخطيط و التي تتضمن نمط و استخدام الموارد و تحديد معدل الاستثمار وتوزيع الاستهلاك و السياسة السعرية وغيرها، اما لا مركزية التنفيذ فتعني ان يترك للوحدات الانتاجية التمتع بحرية كافية في التصرف عند التنفيذ .

الدور الثاني -٢٠١٥

ملاحظة :- اجب عن خمسة اسئلة فقط . (لكل سؤال ٢٠ درجة) .

س١) عرف خمساً مما يلي :-

١- قاعدة السنوية :- وهي قواعد تنظيم الميزانية وتقضي هذه القاعدة باعلى الميزانية عن سنة مالية واحدة أي لا تمتد لأكثر من سنة و لا لمدة اقل من سنة لضمان دقة التقديرات الامر الذي لن يتحقق لو كانت المدة طويلة و حتى لا تختلف الميزانيات المتتابعة ان كانت لمدة اقل من سنة نظراً لاختلاف المواسم التي تغطيها كل منها ، وعدم الحاجة الى تكرار الجهد باعداد الميزانية و اجازتها .

٢- الميل الحدي للاستهلاك :- هو النسبة المخصصة للاستهلاك من كل زيادة يحصل في الدخل .

٣- التعريفة الكمركية :- وهي الضريبة او الرسم التي تفرض على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة

٤- الدول المختلفة اقتصادياً :- ان مفهوم التخلف في نظر هذا الفريق ينصرف الى الموارد المائية وعدم استغلالها استغلالا اقتصادياً .

٥- الدومين العقاري :-يتكون من الاراضي الزراعية و الغابات و البحيرات المستعملة كمصائد للأسماك المملوكة للدولة ، ويأتي دخل هذا الدومين مما تدره هذه الاملاك من ثمن بيع منتجاتها او المبالغ التي يدفعها مستأجريها .

٦- بريتون وودز :- هو المؤتمر الذي عقد عام ١٩٤٤م في مدينة بريتون وودز الامريكية لتدرس اهم المشكلات الاقتصادية الدولية ووضع الحلول المناسبة لها على اساس من التعاون الدولي وقد انبثقت عن هذا المؤتمر انشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتنمية و التعمير .

س٢) علل خمساً مما يلي :-

١- يعد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ثابتاً .

ج/ لان كل دولة تحدد محتوى ذهبي لعملتها و تكون مستعدة لبيع او شراء أي كمية من الذهب بهذا السعر وطالما ان المحتوى الذهبي لكل عملة ثابت فأن سعر الصرف سيكون ثابت .

٢- تعد خدمات التعليم و الدفاع نصف مصنعة .

ج/ لانها من مستلزمات عملية الانتاج و بالتالي تطرح من الناتج النهائي للوصول الى الناتج الصافي .

٣- الهدف الرئيس للسياسة السعرية هو تحقيق الاستقرار في الاسعار.

ج/ الذي يعد عاملا هاماً في توجيه الادخار و الاستثمار في المجالات التي تخدم الانتاج الضروري للجميع .

٤- ان القروض التي يقدمها البنك الدولي لا تغطي تكاليف المشروع .

ج/ لانها تقتصر على تمويل النفقات التي تدفعها الدولة بالعملة الصعبة لاستيراد المعدات و الخبرة

٥- تتخذ النفقات العامة صوراً متعددة و متنوعة .

ج/ تبعاً لتزايد وظائف الدولة و تزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة .

٦- التصنيع هو احد السبل الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي .

ج/ لان ارتفاع مستوى الانتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول .

س٤) أ) املأ الفراغات الاتية :-

١- انجز المجلس الاقتصادي العربي العديد من الاتفاقيات التي تتسم بطابع العمل الجماعي من ابرزها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الاموال (يحق للطالب كتابة اتفاقية التنسيق في مجال السياسة النفطية) .

٢- يؤدي المصرف المركزي وظيفة اضافية في الدول النامية هي تطوير مؤسسات الائتمان و سوق رأس المال .

٣- هناك ميزانيات لا تصدر بقانون و انما يقوم مجلس ادارة المؤسسة بتنظيمها ويقوم اقرارها من قبل الوزارة مثل ميزانية البنك المركزي العراق و ميزانية مصرف الرافدين (يحق للطالب كتابة ميزانية شركة التأمين الوطنية) .

ب) ما المقصود (بالعبئ الاقتصادي للإصدار انقدي الجديد) ؟

١- الاصدار النقدي هو احدى وسائل زيادة وسائل الدفع التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها الغرض الكلي لهذه السلع مما يؤدي الى ارتفاع اثمان و انخفاض قيمة النقود .

٢- الارتفاع في الاثمان و انخفاض قيمة النقود يؤدي الى ارتفاع كلفة الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع اثمان الصادرات و اعاقتها و انخفاض قيمة العملة في الخارج و ارتفاع اثمان الاستيرادات و الاضرار بميزان المدفوعات .

٣- كما يؤدي التضخم الى سوء توزيع الثروات و الدخول و الاضرار بذوي الدخول المنخفضة

س٤) أ) تسهم الضرائب في اعادة توزيع الدخل القومي . وضح ذلك .

لانها تستخدم للحد من التفاوت بين دخول الاجتماعية المختلفة لضمان الامن الاجتماعي ويتم ذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة واعفاء ذوي الدخول المنخفضة منها او بتخفيفها عليهم ، و تستخدم الضرائب ايضاً لتحقيق اهداف اقتصادية اخرى .

ب) ناقش العبارة التالية : (تأخر السكان و عدم ملائمة البيئة الاجتماعية و الثقافية تؤلف عواقب جسيمة تعترض سبيل التنمية الاقتصادية) .

ج/ ان نقص التعليم و التدريب المشاهد في البلدان النامية يؤدي الى ندرة المهارات لتشغيل و صيانة الالات و المعدات الحديثة ، كما ان ارتفاع نسبة الامية يعيق التصنيع فيها فضلا عن انخفاض المستوى الصحي للسكان الذي يعد عاملاً اخر في اعاقة النشاط الانتاجي .

س°) أ) ١- تتبع الدولة بصفة عامة طريق الانفاق النقدي لتحقيق اشباع الحاجات العامة ، وضح ذلك

ج/ تتبع الدولة طريق الانفاق النقدي لتحقيق اشباع الحاجات العامة فقد يدفع مبلغ من النقود لشراء السلع و الخدمات التي تحتاج اليها العامة للقيام بادارة احد مرافقها كالتعليم او الصحة مثلاً ، وقد تصرف هذه المبالغ على شكل اعانة نقدية للافراد او المشروعات لتشجيعها .

٢- ممن تتكون القطاعات التوزيعية ؟

تتكون القطاعات التوزيعية من :-

أ- النقل و المواصلات و الخزن .

ب- البنوك و التأمين و العقارات .

ت- التجارة الداخلية و الخارجية .

ب) عرف ميزان المدفوعات العراقي ، ثم بين العجز و الفائض فيه .

ميزان المدفوعات العراقي :- هو سجل مختصر للعلاقات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين العراقيين (افراد ، شركات ، حكومة) مع الاجانب سواء كانوا (افراد او شركات او حكومات) لمدة سنة . و اهميته انه يعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للعراق ليساعده في رسم سياسته النقدية و المالية و التجارية .

ومن ملاحظة ميزان المدفوعات العراقي:-

١- ان الميزان التجاري في صالح العراق .

٢- يعاني العراق من عجز في حساب الخدمات و التحويلات من طرف واحد .

٣- ان الحساب الجاري في صالح العراق لان الفائض في الميزان التجاري يغطي العجز في الخدمات و التحويلات من طرف واحد .

٤- هناك عجز في حساب رأس المال وحساب الذهب النقدي .

٥- وجود فقرة تدعى السهو و الخطأ ، هذه الفقرة هي اداة موازنة لان ميزان المدفوعات لأي بلد لابد ان يكون متوازناً من الناحية الحسابية.

س٦) اجب عن فرعين :-

أ) ميز بين معالجة التضخيم و الانكماش بواسطة الضريبة .

ج/ في التضخم تقوم الدولة بزيادة الضرائب لامتصاص جزء من الدخول المتاحة للاتفاق فتحد من القدرة الشرائية للأفراد و الهيئات فتقلل الميل للاستهلاك وبالتالي خفض الانفاق الاستهلاكي وهو يعني خفض الطلب الكلي الذي يعالج التضخيم .

اما في الانكماش تقوم الدولة بخفض الضرائب لأن خفضها يعني زيادة القدرة الشرائية للأفراد وهو يعني رفع الميل للاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي و بالتالي تضييق الفجوة الانكماشية او الغاءها .

ب)عرف التكامل الاقتصادي واذكر اهدافه .

ج/ التكامل الاقتصادي : مرحلة متطورة من مراحل التعاون الاقتصادي الدولي يأخذ صيغة الأسواق المشتركة ويعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية في شتى الميادين ويصل الى مستوى الاندماج في وحدة اقتصادية ويقوم بين الدول ذات النظم الاقتصادية المتشابهة أو ذات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتماثلة.

واهم اهدافه :-

١- تطوير الانتاج و استخدام احدث الاساليب في تنمية وتطوير قوى الانتاج .
٢- اعادة تخصيص الموارد بين دول التكتل مع توفير حرية انتقال رؤوس الاموال وعناصر الانتاج الاخرى و التنسيق في مجالات الانتاج المختلفة .
٣- توسيع نطاق السوق واعتماد سياسة تجارية موحدة .
٤- الاسراع بتنمية الاقتصاد القومي بتوفير مستلزمات النمو .
٥- الوقوف بوجه التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تحاول بسط نفوذها بغرض سياسات اقتصادية غير متكاملة .

جـ)

١- من مبررات التميز بين التجارة الداخلية و الخارجية (اختلاف العملات و النظم النقدية) ، اشرح ذلك .

لكل بلد نظام نقدي خاص به وعملة نقدية واحدة تستخدم في تسوية المبادلات الداخلية ، بينما في العالم الخارجي عدد كبير من العملات ، ففي حال وجود عملية تجارية بين بلدين تكون هناك عملتان عملة البلد المصدر و عملة البلد المستورد وهنا لابد من اجراء عملية الصرف الخارجي أي مبادلة عملة

بعملة و بسبب احتمال تغير سعر الصرف او احتمال ايقاف حرية التحويل بين العملتين فأنه يرتب على التجارة الخارجية ما دامت تسود في البلد عملة واحدة تتم بها تسوية المبادلات الداخلية .

٢- الشمولية من مبادئ التخطيط الاساسية .

اذا اقتصر التخطيط على قطاع دون اخر كانت النتيجة حدوث اختلال في الاقتصاد القومي يظهر صورة فوائد او اختناقات . فاقتصار التخطيط على قطاع الصناعة مثلاً دون القطاع الزراعي يؤدي الى حدوث اختلالات في التوازن الاقتصادي ذلك لان الزراعة و الصناعة مرتبطان ببعضهما ، فمثلاً يرتب على التوسع في الصناعة زيادة الطلب على القوى العاملة من القطاع الزراعي و زيادة الطلب على المواد الاولية الزراعية و المواد الغذائية ، فاذا لم يتم التخطيط في القطاع الزراعي سيترتب على ذلك حدوث اختناقات في الطلب على السلع الزراعية وهكذا الحال في القطاعات الاخرى .

للاستفسار عن كل ما يخص هذا العمل الاتصال على :

الدكتور مسلم الخويلدي : ٠٧٧٠٢٨٤٤٠٤٥ - ٠٧٨٠٦٨٢٤٥٧٠

او مراسلة التليجرام الدكتور مسلم الخويلدي @Drmuslim2